وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

النّمطُ الاسميّ للجملةِ عندَ سيبويهِ
التّكوينُ والامتدادُ
في ضوءِ نظريّةِ خلقِ المجالاتِ النحويّةِ

رسالة تقدّمَ بها الطالب
نافع عراك زغير

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها/ لغة

إشراف الأستاذ الدكتور
حسن عبد الغني الأسدي

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م

﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

الكهف من الآية /١٠

صدق اللهُ العليُّ العظيمُ

الإهداء

إلى روحِ أبي الطاهرة

وإلى أمّي العزيزة

وإلى روحِ أختي الغالية

وإلى زوجتي أمّ محمد

وإلى ولدي الحبيب محمد

وإلى أسرتي الكريمة

لولاكم ما كتبتُ هذه الحروف.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
توطئة: مصطلحات عنوان البحث	٧
النمط الاسمي	٨
التكوين	٩
الامتداد	١٠
نظرية خلق المجالات النحوية	١١
الفصل الأول : <u>الجملة الاسمية عند سيبويه :</u>	١٣
مدخل	١٤
المبحث الأول : المصطلحات المتعلقة بالجملة الاسمية	١٦
المُسنَد، والمُسنَد إليه أو المبني عليه	١٦
الابتداء	٢٢
الخبر	٢٤
الاسناد	٢٥
الرتبة	٢٧

المبحث الثاني : تدوين سيبويه لمواضع الجملة الاسمية :	٢٩
الموضع الأول: الابتداء والأخبار	٢٩
الموضع الثاني: التعجب	٤١
الموضع الثالث: الاستفهام	٤٣
الموضع الرابع: في الأمر والنهي	٤٥
الموضع الخامس: فيما تبدأ الأسماء بعده (إذا، حيث، إذ)	٤٦
الموضع السادس: اسم التفضيل	٤٩
الموضع السابع: المصادر المتصرفة في غير الدعاء	٥٠
الموضع الثامن: الأسماء المبهمة	٥٤
الموضع التاسع: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله	٥٥
الموضع العاشر: لا النافية للجنس	٥٦
المبحث الثالث : النمط الثالث من الجملة :	٦٤
في تقدُّم شبه الجملة	٦٤
في أدوات الاستفهام	٦٨
الفصل الثاني: <u>التكوين والامتداد في النمط الاسمي :</u>	٧٥
مدخل	٧٦

المبحث الأول : مفهوم التّعدية:	٧٨
التعدية إلى المفعول به	٧٨
التعدية إلى المفعولات	٨٢
التعدية إلى المفعولين	٨٥
التعدية إلى الحال	٨٦
مصطلح العمل	٨٧
التعدية في ما كان فيه الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا	٩١
المبحث الثاني : الكَلِمُ المُولِّدة:	١٠١
المبتدأ	١٠١
الفعل	١٠٢
اسم الفاعل	١٠٤
اسم المفعول	١٠٩
صيغة المبالغة	١١٠
المصدر	١١٣
أفعل التفضيل	١١٤
العدد	١١٦
شبه الجملة العاملة فيما بعدها	١١٧

اسم الإشارة	١١٨
المبحث الثالث : الكَلِمُ المُولَّدة:	١٢٠
المبني عليه	١٢٠
الفاعل	١٢٠
المفعول به	١٢٢
المفعول المطلق	١٢٣
المفعول فيه	١٢٥
الحال	١٢٧
التمييز	١٢٩
المفعول معه	١٣٠
التوابع	١٣١
الفصل الثالث : <u>التكوين والامتداد في الجمل الاسمية المتنازع عليها :</u>	١٣٤
مدخل	١٣٥
في الاشتغال	١٣٧
في الاستفهام والشرط وغيره ممّا يقع في الاشتغال	١٤٢
في البدل	١٥١

في التعليق	١٥٢
في حذف الفعل	١٥٥
واو المعية وما ماثلها	١٦٢
ما كان بمعنى الفعل غير الوصف	١٦٥
تركيب أمّا كذا فكذا	١٦٦
الحال جملةً ومفردًا	١٦٨
في النعت	١٧٠
الخاتمة	١٧٣
المصادر والمراجع	١٧٦
الرسائل والدوريات	١٨٧
الملخص باللغة الانجليزية	١٩٠

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التسليمِ على سيدِ المُرسلينَ وخاتِمِ النبيينَ أبي القاسم محمد، وعلى آلهِ الطيبينَ أئمةِ الهدى، وأعْلامِ الورى.

أمّا بعدُ...

فإنَّ كتابَ سيبويه(ت١٨٠هـ) يُعدُّ أقدمَ كتابٍ في النحو العربيّ، وما زالَ – إلى الآن – مصدرًا ثرًّا للبحث اللغوي؛ وحجمُ ما كُتِبَ فيه لا يَخفَى على أحدٍ، وصاحبُهُ مثالٌ أوّلُ لأهلِ هذهِ الصنعةِ. ويعودُ ذلك إلى سَبْقِهِ في النحو من جهةٍ، وإلى لغةِ سيبويهِ التي كَتَبَ فيها مُؤلَّفَهُ، فهي في حدِّ ذاتِها مُنجزٌ بشريٌ رائعٌ في الإتقانِ والإحكامِ؛ حتى ردَّها مَن استعصى عليه فهمُها إلى الغموضِ [١]، ثُمَّ عليه ضبطُ المصطلحِ. والحقُّ أنَّ سيبويه التفتَ إلى تفسيرِ كلامِ العربِ، ولم يكنْ هَمُّهُ تنظيريًا لِضبطِ اصطلاحاتِه أو ما يجبُ أنْ يكونَ عليه الكلامُ، فسيبويهِ همُهُ النظرُ إلى كيفيةِ بناءِ اللّغةِ وصَنعةِ المُتكلِّمِ فيها؛ مُتأثرًا بفكرةِ البناءِ اللّغوي التي قالَ بها أستاذُهُ الخليلُ – رَحِمَهُ اللهُ –.

أخذتِ الجملةُ الفعليةُ حيزًا أكبرَ من الاسميةِ؛ فالفعلُ يتضمَّنُ سِماتَ الزمنِ والحدثِ وكذلك الدلالةَ على الفاعلِ. أمّا الاسمُ –في أصلِ وضعِهِ– فيفتقرُ إلى كلِّ ما تقدّم. وعلى ذلك فلغةُ الخطابِ في العربيةِ اعتمدتِ التركيبَ الفعلي في الفعلِ أو ما تضمّنَ معناه من الأسماءِ وصفًا وغيرَ وصفٍ. وهذه القلّةُ في الجملةِ الاسميةِ وكيفيةِ بنائِها وامتدادِها على الرَّغمِ من افتقارِها إلى قابليةِ التّعديةِ كما الفعلُ؛ هو ما دعانا إلى التقصّي في هذا البحثِ عن ذلك، في ضوءِ نظريةِ خلقِ المجالاتِ النحويّةِ؛ باعتمادِ بناءِ الجملةِ على اللفظِ الأوّلِ–المُسنَد– على وفقِ مفهومِ سيبويهِ لأركانِ

---

(١)ينظر:المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط١، ١٩٨١م: ٨٥.

الإسنادِ؛ في إشغالِ المَحالِ بعدَه، بما يمتلِكُهُ من سماتٍ، وبما تتطلبُهُ الوظيفةُ الإبلاغيةُ للجملةِ.

بدأَ البحثُ بتوطئةٍ في نظريةِ خلقِ المجالاتِ النحويّةِ، فقوةُ المُسنَدِ تَدفعُ بالألفاظِ إلى تواجدِها وامتدادِها في الجملةِ. فالفعلُ يستدعي الفاعلَ، ثم يُنظَرُ إلى قوةِ ذلك الفعلِ التي يَترتبُ عليها الاكتفاءُ بالفاعلِ أو استدعاءُ مفعولٍ به، ثُمَّ المفاعيلِ الأخرى أو الفضلاتِ؛ بما تقتضيهِ غايةُ المُتكلِّمِ. وفي الجملةِ الاسميةِ كذلك؛ فالمبتدأ يمتلكُ قوةً حاضرةً في ذهنِ المُتكلِّمِ يستدعي على إثرِها الخبرَ – المبنيَّ عليه – وما يأتي بعدَهُ، ولا يشترِطُ سيبويهِ أنْ يكونَ الخبرُ اللفظَ بعدَ المبتدأ. فكلُّ ما تقدَّمَ تتوافقُ عليه المعرفةُ ممّا سوّغَ الابتداءَ به، أمّا الخبرُ فهو كلُّ ما كانَ حاملًا الفائدةَ بعدَ المبتدأ، ولا يقتصرُ على الخبرِ في الموقعِ الإعرابي.

قُسِّمَ البحثُ على ثلاثةِ فصولٍ:

الفصلُ الأوّلُ (الجملة الاسمية عند سيبويهِ) وهو على ثلاثةِ مباحثَ:

المبحث الأوّلُ (المصطلحاتِ المتعلقة بالجملةِ الاسميةِ)

وهو في مُدوّنةِ سيبويهِ، كالمُسنَدِ والمُسنَدِ إليه أو المبنيِّ عليه، والإسنادِ، وغيرِ ذلك. ونجدُ فيه اختلافَ النحويينَ في استعمالِ طرفي الإسنادِ على غيرِ ما عناهُ سيبويهِ، على وجهِ الخصوصِ طرفا الابتداءِ. فَهمْ لم ينظروا إلى بناءِ اللغةِ؛ بل إلى ما يَجبُ أنْ يكونَ عليه اللفظُ العربي ضمنَ مجموعةٍ من الأحكامِ مثّلتْ أساليبَ الكلامِ في اللغةِ العربيةِ.

المبحثُ الثاني (تدوين سيبويه لمواضعِ الجملةِ الاسميةِ)

وأوّلُها الابتداءُ، وتعتمدُ المعرفةُ والنكرةُ فيهِ على خصائصِ تواطئِهما لدى طرفي الخطابِ. وبَعْدَهُ موضعٌ آخرُ للنمطِ الاسمي هو جملةُ التعجبِ؛ وما فيها من إبهامٍ مَكّنَ الابتداءَ بالنكرةِ فيها لعموميتِها. ومن ذلك الاستفهامُ وألفاظُهُ التي لها حقُّ الصدارةِ في الكلامِ. وبَعْدَ رصدِ تلك المواضعِ تكشَّفَ للباحثِ شيئًا من منهجِ سيبويهِ

في تدوينِ الكتابِ؛ راصِدًا العامِلَ وأثرَهُ في معمولِهِ. إذ بدأ بالعامِلِ الأقوى وهو الفعلُ، فإنْ تنازعَ عملَهُ الاسمُ؛ أتى على ذِكرِهِ، دونَ تكرارِهِ في موضعٍ آخرَ، ثُمَّ العامِلِ الأقلِ قوةً وهو المبتدأ، والمبني عليهِ. ومثّلتْ الألفاظُ الأضعفُ القسمَ الأخيرَ من العواملِ، وهي (الحروف المشبهة بالفعل، وكم، والنداء، والنفي بـ(لا)، والاستثناء).

المبحثُ الثالثُ (النمطُ الثالثُ من الجملةِ)

وهو المشابِهُ للنمطِ المُحوَّلِ عن الفعليةِ أو الاسميةِ، وهو تكوينٌ قائمٌ مُستقِلٌ بدلالةٍ ينفردُ بها عن نمطي الجملةِ الآخَرَينِ. فالابتداءُ بشبهِ الجملةِ دالٌ على الفعلِ أو حاملٌ معناه عاملًا الرفعَ في الأسماءِ بعدَه، ولا يصحُّ رفعُها على الابتداءِ وهي مؤخرةٌ. فحسنُ السكوتِ عندَها، ودلالتُها الجديدةُ المُغايرةُ للتقديمِ والتأخيرِ؛ دعا الباحثَ إلى أنْ يُفردَها مُستقلَّةً.

الفصلُ الثاني (التكوين والامتداد في النمط الاسمي) وهو على ثلاثةِ مباحثَ:

المبحثُ الأوّلُ (مفهومِ التّعديةِ)

أو القوةِ والعملِ عمومًا سواءً في الفعلِ –وهو الأصلُ– أم الاسمِ. ولا يَنظرُ سيبويهِ هنا إلى وجودِ المفعولِ به بعدَ الفعلِ، فيَعُدُّ الفعلَ متعديًا؛ بل إلى كلِّ واقعٍ بعدَ الفاعلِ، أتتْ بهِ قوةُ الفعلِ أو ما كانَ في معناه من الأسماءِ. فقوةُ الفعلِ لا تتمظهرُ في المفعولِ بهِ حَسْب؛ إنّما تطلبُ في بعضِ الجملِ ألفاظًا تعتمدُ على السماتِ المعجميةِ للفعلِ؛ لأداءِ الوظيفةِ الإبلاغيةِ للجملةِ.

المبحثُ الثاني (الكَلِمِ المُولِّدةِ)

وهي الألفاظُ العاملةُ على إفراغِ مجالاتٍ نحويةٍ تتطلبُها قوةُ التعديةِ للمُسنَدِ أو المُسنَدِ إليه؛ لأداءِ الوظيفةِ الإبلاغيةِ للجملةِ. ويكونُ ذلك الامتدادُ على وجهِ اللزومِ كما في تكوينِ المُسنَدِ لمجالِ المُسنَدِ إليهِ، أو لمجالاتٍ خلفَهُ تتطلبُها البُنى الكبرى للجملِ، كما في تعديةِ طرفي الإسنادِ إلى الفضلاتِ، وهذا التوليدُ مُرتكِزٌ على الفعلِ أو مشابهةِ الألفاظِ له؛ بحملِها لسمةِ الحدثِ.

المبحثُ الثالثُ (الكَلِمِ المُولَّدةِ)

وهي تلك الألفاظُ التي تأتي بها الكَلِمُ المُولِّدةُ شاغلةً مجالاتٍ عدةً تبعًا لقوتِها في التعديةِ. وقد تُمثِّلُ تلك الألفاظُ المُسنَدَ إليهِ بحملِها للفائدةِ التي أتتْ بها دلالُةُ الجملةِ.

الفصلُ الثالثُ (التكوين والامتداد في الجمل الاسمية المتنازع عليها)

ولم يُقسَّمْ هذا الفصلُ على مباحثَ إنَما على مواضعِ ورودِها في الكتابِ. وهو في الألفاظِ التي يتنازعُها الفعلُ أو الاسمُ؛ لإمكانيةِ أنْ تقعَ في الجملةِ الفعليةِ، أو الاسميةِ، أو وقوعِها في نمطٍ وامتناعِها في النمطِ الآخرِ؛ على وفقِ صحةِ بنائِها على الابتداءِ، أو على المُسنَدِ فعلًا أو اسمًا. وكانَ على مواضعَ كالاشتغالِ، والتعليقِ، وحذفِ الفعلِ، وغيرِها. وبعدَ حصرِ تلك المواضعِ؛ وجدَ الباحثُ أنَّها وقعتْ في القسمِ الأوّلِ من الكتابِ الخاصِ بالفعلِ؛ ممّا يؤيدُ ما ذهبَ إليهِ في منهجِ سيبويهِ في التدوينِ، مُعتمِدًا فكرةَ العامِل، بادئًا من الأقوى إلى الأقلِ قوةً، حتى الأضعفِ؛ فإنْ تنازعَ الفعلُ مع الاسمِ في العملِ؛ ذَكَرَ سيبويهِ أحوالَ ذلك الاسمِ لمناسبةِ ذلك، وكلُّ ذلك التنازعِ المرصودِ كانَ في القسمِ الأوّلِ من الكتابِ حيثُ الفعلِ.

ولم يُكثِرِ الباحثُ من ألفاظِ (مجال، توليد، تكوين)، ولا يعني ذلك غيابَها عندَ ذاكَ؛ إنّما مراعاةٌ لذوقِ القراءةِ منعًا لتكرارِها وكأنّها مُقحمةٌ، فقد تمثّلتْ في كلُّ الألفاظِ المُولَّدةِ كالفضلاتِ، والمضافِ إليهِ.

اعتمدَ الباحثُ تحقيقَ الأستاذِ الدكتورِ محمد كاظم البكّاء لكتابِ سيبويهِ؛ لكونِهِ الأخيرَ وهو يُشيرُ إلى النسخِ المُتقدِّمةِ قبلَ تحقيقِهِ الكتابَ، ولتحقيقِهِ بعضَ النصوصِ التي خلتْ منها النسخُ الأخرى؛ لذلك اكتفيت بالإشارةِ لهُ بـ(الكتاب) في الهوامشِ.

بدايةً وجدتُ صعوبةً في فهمِ نصوصِ سيبويهِ؛ ولا سيَّما لعدمِ اطلاعي عليهِ من قبل إلّا بقَدْرٍ يسيرٍ حيثُ تطلبَ الأمرُ؛ لذلك لجأتُ إلى كتبِ الشروحِ كالسيرافيّ، والرمانيّ، فاعتمَدتُ شرحَ السيرافيّ كثيرًا لِفهمِ سيبويهِ؛ ولا سيَّما في ردِّهِ على الشُبهاتِ والدفاعِ عن سيبويهِ، مع إيرادِهِ لآراءِ غيرِهِ من النحويينَ كالفرّاءِ. وكذلك إلى مقابلةِ

نصوصِ الكتابِ بأقربِ كتابٍ نحويٍّ لهُ وهو المُقتَضَبُ للمُبرِّدِ؛ لِلحاظِ تطورِ الدرسِ النحويّ لِمَا بعدَ سيبويهِ. وممّا لا شكَّ فيه مسايرتي لكتابِ مشرفي الفاضلِ الأستاذُ الدكتورُ حسن عبد الغني الأسدي (مفهومُ الجملةِ عندَ سيبويهِ) لدراستهِ مفهومَ الجملةِ بنوعيها عندَ سيبويهِ، وغيرِها من بحوثِهِ التي عرضتْ مفاهيمَ أخرى في الكتابِ، وما كانَ منها في تطبيقِهِ لنظريةِ (خلقِ المجالاتِ النحويّةِ)، وإظهارِ تلك النظريةِ بحُلَّتِها الجديدة.

إنَّ محاولةَ البحثِ في كتابِ سيبويهِ؛ تُعدُّ مخاطرةً – بالنسبةِ لي–، وأرى عُشرَ ذلك أفضلَ من تَمامِ النجاحِ في غيرِهِ. لا مدحًا بقدْرِ ما هو لا حالةَ وسطى فيه، النجاحُ وأقربُ منه الفشلُ؛ فما بالإمكانِ الزيادةُ على قولٍ لم يُغيِّرْ منهُ النحويونَ شيئًا، ولم يجرؤوا على ذلك فيما أتوا بهِ من أحكامٍ نحويّةٍ، بل اتبعوه حذوَ القُذَّةِ بالقُذَّة؛ لإحكامِ نصِّ سيبويهِ وهيبتِهِ عندَهم، ولأنَّهُ قد سُقِطَ ما في أيديهم فلم يُبْقِ لهم سيبويهِ قولًا؛ لذلك لم أتخوّفْ من اختيارِ هذا العنوانِ؛ فأقلُّ نتيجتِهِ إثباتُ أو إسقاطُ نظريةِ (خلق المجالات النحوية) وتطبيقِها على كتابِ سيبويهِ.

أُوْلى الصعوباتِ كانتْ في فهمِ الكتابِ ولغتِهِ، ممّا تطلبَ مني إعادةَ القراءةِ أكثرَ من مرّةٍ للنصِّ الواحِدِ، أو لِجملةٍ واحدةٍ في بعضِ المواضعِ؛ لذلك تراني آتيًا بأكثرَ من نصٍ في الصفحةِ الواحدةِ من الكتابِ مُتقصِّيًا القولَ. وقد حاولتُ –في الغالبِ– أنْ أُسلِّطَ جُهدِي على نصوصِ المُؤلَّفِ غيرَ معنيٍّ بغيرِها؛ فالكتابُ نفسُهُ محورُ البحثِ. إنَّ ما كتبتُهُ في بحثي هو ما سَمَحَ به الوقتُ، دونَ تعليقِ الإخفاقِ على ذلك؛ لكن لو طالَ الوقتُ أكثرَ ممّا كانَ لكانتِ النتائجُ أفضلَ من ذلك.

أتقدَّمُ بخالصِ شكرِي وتقديرِي للدكتورِ حسن عبد الغني الأسدي الذي لم يَبخلْ عليّ بالمعلومةِ ولم يَعهدْهُ غيري كذلك؛ فطالما أجهدْتُهُ بالسؤالِ وطالبتُهُ التفسيرَ في سنواتِ عهدِي به، فكانَ نهرًا فراتًا. وإذا ابتعدَ هو عن كيْلِهِ مديحَ سيبويهِ في بعضِ بحوثِهِ؛ فأنا أفعلُ وأُقصرُ، علّني أفِيَ بعضَ فضلِهِ.

واللهُ وليُّ التوفيقِ.

توطئة

*** مصطلحات عنوان البحث:**

ممّا لا يخفى أثرُ الدراساتِ القرآنيةِ في تطورِ الدرسِ اللغوي، ولا سيَّما عملُ المفسرين في تفسيرِ كتابِ اللهِ المجيدِ. والعصرُ الذي عاشهُ سيبويهِ لم يصلْ فيه اللحنُ بعدُ إلى علّيةِ القومِ؛ لذلك كانَ سيبويه مُفسِّرًا لكلام العرب، ولم يكنْ همُّهُ ما يجبُ أنْ يكونَ عليه اللفظُ، وإلّا لوضعَ أحكامًا للقولِ كما فعلَ النحويونَ بعده. ويمكنُ لحظُ التفسيرِ عن طريقِ تَقصّي ألفاظِ الكتاب (مُسنَد، ومبنيّ عليه، وعامل، وبمنزلة، وبناء). وتدلُّ هذه الألفاظُ على تأثّرِ سيبويه بأستاذِهِ الخليل –رحمه الله– ونظرته إلى اللغة على أنّها بناءٌ حَسُنَ تشييدُهُ مُفسِّرًا مَواضعَ أجزائه. وهذا البناءُ يَستلزمُ إسنادَ لَبِنَاتِهِ على بعضٍ منها، تكونُ أساسًا لسَنَدِ الأخُرياتِ، وبذا أدركَ سيبويه مركزيةَ اللفظةِ الأولى وأثرَها في إنشاء الجملة، من ضمنَ نظريةِ العاملِ، التي يمكنُ عِبرَها محاكمةُ الأسماءِ والأفعالِ على حدٍّ سواء، والأكثرُ من ذلك الحكمُ على الأفعالِ نفسِها كما في مفهوم (التعدّي) عند سيبويه. وهو يرى فيه سمةً ذاتيةً للفعل، له بها القوةُ على تجاوزِ مجالِ الفاعلِ إلى المفعولاتِ الأخرى. وما يجمعُ الفعلَ والاسمَ فكرةُ (العمل) وهي قدرةُ اللفظِ على إنشاءِ مجالاتٍ نحويةٍ أخرى –غير المُلازِمة– تتطلبها معاني البُنى الكبرى للجملة. ونعني بالمُلازِمة مجالي الفاعل والخبر اللذينِ لا تتضحُ فيهما قوةُ المُسنَدِ فعلًا أو اسمًا على التعدّي، فكانت الحركات الإعرابية أثرًا لذلك العمل. لكنَّ النحويينَ بعدَ سيبويه وتأثرًا بعلم الكلام نظروا إلى العامل نظرة فلسفية خرجت به من الإطارِ اللغوي إلى البناءِ الشكلي حَسْب، فعدُّوا الحركاتِ علاماتٍ على المَحالِ الإعرابية، كالضمة علمًا للرفع. وبذا فُرِّغتِ النظريةُ من مفهومِها

اللغوي، واختُزِلَتِ النظريةُ بالحركةِ الإعرابيةِ. ممّا دفعَ بابن مضّاء (ت ٥٩٢هـ) إلى نقدِ نظريةِ العاملِ نقدًا شديدًا [١] ، وتابعَهُ في ذلك ميسِّرو النحو في العصرِ الحديثِ.

من اليسيرِ لحاظُ قوةِ الفعلِ في امتدادِ الجملةِ وتكوينِها، بل نلحظُ هذهِ القوةَ في تعدي طائفةٍ من الأسماءِ كما يتعدى الفعلُ، فيكونُ الاسمُ مؤثِّرًا في امتدادِ الجملةِ وإنْ كانَ محدودًا. فاللَّبِنةُ الأولى وهي (المُسنَد) تعملُ بدايةً على تكوينِ مجالٍ تشغلُهُ اللَّبِنةُ الثانيةُ وهي (المبني عليه)، وهذا البناءُ على وجهِ التلازمِ لا يمكنُ أنْ تخلوَ منه الجملةُ العربيةُ. وقد تمتدُ تلك المجالاتُ إلى أخرى تشغلُها مُتمِّماتُ الجملةِ مكونةً ما يُسمّى بالجمل الكبرى، التي تتطلبُها إرادةُ المُتكلِّمِ. فقد تكونُ غاية المتكلِّمِ في إيصالِهِ الفائدةَ تقعُ في غيرِ الخبر؛ ونعني بالخبر الموقع الإعرابي، لذلك اصطلح سيبويه على مَكمَنِ الفائدةِ بالخبر، كما في الحالِ وعليه بناءُ الجملةِ.

*** النَّمَطُ الاسمي:**

النَّمَطُ لغةً هو((جماعةٌ من الناسِ)) [٢]، وجاء في اللسان ((النَّمَطُ عندَ العربِ والزَّوجُ ضُرُوبُ الثِّيابِ المُصَبَّغَةِ..... قالَ ابنُ الأثيرِ: هيَ ضَرْبٌ من البُسُطِ لهُ خَمْلٌ رقيقٌ، واحِدُها نَمَطٌ)) [٣]. فالنَّمَطُ بوصفِهِ بالاسمِ المنسوبِ هو ضَرْبٌ من ضُرُوبِ الجملة العربية التي يتصدّرُها الاسمُ. إنَّ امتدادَ الاسمِ وهو يَشغلُ مجالَ المبتدأ لا يمكنُ أنْ يكونَ بعيدًا عن سماتِهِ المعجمية، أو المعاني التوافقية التي يمكنُ أنْ يُعرَفَ بها في قومٍ دونَ آخرِينَ. وعلى ذلك كانَ المبنيُّ عليهِ هو المُسنَدَ نفسَهُ أو زمانَهُ أو

---

(١)ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي ٥١٣-٥٩٢هـ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م:٧٠.

(٢)معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط،١٩٧٩م:٥/ ٤٨٢.

(٣)لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، مادة(نمط)، د.ط:٤٩/ ٤٥٤٩.

مكانَهُ، وإنْ لم يكنْ كذلك حَمَلَ الضميرَ لِيكونَ سببًا منه؛ بذا نرى طائلةَ المُسنَدِ أو قوتَهُ على تكوينِ مجالِ المبنيّ عليه أو غيرِه من الألفاظِ بعدَهُ.

محمدٌ قادمٌ

محمدٌ ⟵ مُسمّى، رجل حي، معرفة (عَلَم)، مُسنَد

قادمُ ⟵ صفة لمسمّى، فعل حياتي، مُسنَد إليه

لكن لو قلنا: الشباكُ قادمٌ، لا يصحُّ القولُ؛ لأنّ (الشباكَ) ليس (مسمًى)؛ ولا يمكنُهُ الإتيانَ بالأفعال الحياتيةِ.

وقد يكونُ ذلك المجالُ ممّا يختصُ به المُسنَدُ على وفقِ مفهومِ الابتداء كالإضافة والنعت. وهذا ما فضّلنا بهِ تسميةَ البحث بـ(النمط الاسمي) على (الجملة الاسمية) في عنوان البحث؛ لإمكانية امتدادِ المُسنَدِ وهو هنا المبتدأ حَسْب إلى ألفاظ أخرى لتخصيصِه، ولتأكيدِ تعيينِهِ وثباتِ معرفتِهِ لدى المُخاطَبِ، كما في (المركب الاسمي).

*** التكوين:**

أمّا (التكوين) فهو((إيجادُ شَيء مَسْبُوق بمادة. (و) كَوَّنَ (اللهُ الأشياءَ) تكوينًا: (أوجَدَها)، أي: أخْرَجَها من العَدَم إلى الوُجُودِ)) [(١)]. فهو مفهوم بنائي يكشف عن إيجادِ مجالاتٍ نحويةٍ وخلقِها؛ لتَشغلَها الألفاظُ [(٢)]. فالجملةُ أوّلُ تكوينِها في ذهنِ المُتكلِّمِ، لِيبدأها بما يَعرفُهُ المُخاطَبُ منها، ومعرفةُ طرفي الخطابِ للمفردةِ جَعَلَها في صدارةِ الابتداء لِيُبنى عليها الألفاظُ بعدها ((وحكمُ المبتدأ أنْ يكونَ مرفوعًا بعاملٍ

---

(١)تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، راجعه د.ضاحي عبد الباقي ود.خالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي، الكويت، د.ط،٢٠٠١م:٣٦/ ٧١.

(٢)ينظر:التكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم(رسالة دكتوراه)، د.فلاح حسن كاطع، إشراف د.حسن يحيى الخفاجي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م:٧وما بعدها.

معنوي ذلكَ المَعنى هو الابتداءُ. والابتِداءُ هو اهتمامُكَ بالشيءِ قَبلَ ذكرِهِ. وجعلكَ لهُ أوّلا لثاني ذلكَ الثاني حَديث عنهُ)) [١]. فمرادُ الكلامِ سبقَ في ذهنِ المُتكلِّمِ، ثُمَّ تَجلّى بألفاظٍ منطوقٍ بها، وذلك هو الاهتمامُ الواقعُ في المبتدأ الذي وضعَهُ أوّلًا. وبحسبِ ما وقفتُ عليه من المصادرِ فأوّلُ من ذَكَرَ (التكوين) مصطلحًا في الدرس النحوي؛ الأستاذ الدكتور حسن الأسدي في بحثه (المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه) [٢]، وعنونَ المبحث الثاني من الفصل الثالث من كتابه (مفهوم الجملة عند سيبويه) بـ (التكوين الخطي للجملة)[٣]. وعلى ما يبدو أنَّ الدكتور فلاح حسن كاطع لم يَظفرْ بهذَينِ المؤلَّفَينِ في تقصّيهِ لمصطلحِ (التكوين)؛ فأشارَ إلى لاحقٍ[٤].

*** الامتداد:**

لغةً هو مصدر للفعل (امْتَدَّ) ((المَدُّ: الجَذْبُ والمَطْلُ. مَدَّهُ يَمُدُّهُ مَدًّا وَمَدَّ بِهِ فامْتَدَّ وَمَدَّدَهُ فَتَمَدَّدَ، وَتَمَدَّدْناهُ بَيْنَنا: مَدَدْناهُ... ومَدَّهُ في غَيِّهِ، أيْ أمْهَلَهُ وطَوَّلَ لَهُ... قالَ ثعلبٌ: كُلُّ شَيءٍ مَدَّهُ غَيْرُهُ، فهو بألفٍ؛ يُقالُ: مَدَّ البحرُ، وامْتَدَّ الحبلُ))[٥]. وقد قاربَ معنى الإطالةِ؛ وهي إطالةُ الجملةِ باستدعاءِ ألفاظٍ أخرى توافقًا مع غايةِ المُتكلِّمِ في الإبلاغِ والسماتِ التي يأتي عليها المُسنَدُ. لا شكَّ أنَّ المُتحَكِمَ في الغايةِ التي تصلُها الجملةُ هو المُتكلِّمُ؛ فهو مُنشئُ الكلام وعاملُ أجزائهُ، ولا تنتهي الجملةُ إلّا عندَ

---

(١)كشف المُشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د.هادي عطية مطر، مطبعة الارشاد، بغداد، ط١ ،١٩٨٤م:١/ ٣١٣.

(٢)ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، د.غالب فاضل المطلبي ود.حسن عبد الغني الأسدي، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد٣، مج ٢٧، ١٩٩٩م.

(٣)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه، د.حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،ط١، ٢٠٠٧م:١٥٤.

(٤)ينظر: التكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم:٧.

(٥)لسان العرب، مادة(مدد): ٤٧/ ٤١٥٦و٤١٥٧.

اكتمالِ تبليغِها، لكنْ للمُتكلِّمِ أدواتُهُ، فيأتي بالفعلِ مُسنَدًا هنا وبالاسم هناك، وكلٌّ منهما له أحوالٌ متعددةٌ، وأهمُ وجوهِ الإطالةِ في الجملة الاسمية –موضعِ البحثِ– هو مشابهةُ المبتدأ للفعلِ؛ حاملًا معناه أو صيغتَهُ، وقد يقعُ الفعلُ صريحًا مُوقِعَ المبني عليه، فيكونُ امتدادُ الجملةِ لمَا يَطلبُهُ الفعلُ من مجالاتٍ كالمفعولاتِ.

*** نظرية خلق المجالات النحوية:**

هي نظريةٌ تُعنى بأُسِّ الجملةِ، الذي تندرجُ في خطِّهِ كلُّ الألفاظِ، وهو المُسنَدُ اسمًا أو فعلًا، وهو يشكلُ بؤرةَ الجملةِ أو نواتَها عِبرَ توافقِ معرفتِهِ لدى طرفي الخطابِ، وكذلك قدرتُهُ على طلبِ عناصرِ أخرى لِتَشغَلَ مواقعَ نحوية، أو كما يسمى بـ(فتح مواقع خالية) [(١)]، على وفقِ ما يمتلكُهُ من سماتٍ. ويُسمّى ذلك في علمِ الكيمياء بالآصرةِ التي تترابطُ بها الذراتُ، ومنهُ انتقلتْ إلى نظريةٍ نحويّةٍ أُطلِقَ عليها (القدرة البنائية للفعل)[(٢)]. ووجدَ الدكتورُ حسن الأسدي في هذه التسميةِ بعضَ التوافقِ لمِا كانَ يراه من قدرةِ المُسنَدِ على خلقِ مجالاتٍ نحويةٍ للألفاظِ بعدَهُ؛ فاستعملَ هذه التسميةَ في نظريتِهِ (خلقِ المجالات النحوية أو توليد المجال). وتلك المجالاتُ منها ما هو واجبُ الظهورِ والمُلازمةِ، كمجالَي الفاعلِ والخبرِ، ومنها ما هو جائزُ الظهورِ كمجالاتِ المفعوليةِ وغيرِها، وفي ذلك الاحتكامُ إلى ما يحملُهُ اللفظُ الأساسُ في الجملةِ، ونعني به المُسنَدَ؛ من سماتٍ دلاليةٍ ومعجميةٍ، تمتدُ بالظهورِ بما يتطلَّبُهُ

---

(١)ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د.محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، مصر، ط١، ٢٠١٥م:٦٠و٦١و٦٢.

(٢)ينظر: أثر المكان في فهم الجملة عند سيبويه، د.حسن عبد الغني الأسدي، مجلة كلية التربية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية جامعة واسط، ١٣–١٤ نيسان ٢٠١٢م: ٨٢.

المقامُ. وقد أشارَ لذلكَ في أكثرَ من بحثٍ [١]، ولهُ الفضلُ في إكسابِ هذهِ النظريةِ حُلَّةً عربيةً وإخراجِها لحيّزِ التطبيقِ في الدراساتِ اللغويةِ.

وتقاربُ نظريةُ (خلقِ المجالات النحوية) نظريةَ المحورِ، وهي نظريةٌ فرعيةٌ من نظرياتِ تشومسكي، ولا سيّما في مرحلةِ المبادئ والوسائطِ، وتختصُ بدراسةِ العلاقةِ بينَ المعجمِ والنحو؛ فلكلِّ مُفردةٍ سماتٌ دلاليةٌ وصوتيةٌ وصرفيةٌ ونحويةٌ، تَعتمِدُها هذهِ المفردةُ في علاقتِها مع غيرِها من المفرداتِ الأخرى في الجملةِ. وللمُسنَدِ أو صدرِ الجملةِ إمكانيةُ انتقاءِ عددٍ محددٍ من الخصائصِ أو السماتِ الدلاليةِ للمفرداتِ المُشارِكةِ معهُ في الجملة [٢].

(١)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٥٥. وينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه. وينظر: بحث تكوين الجملة وامتدادها عند سيبويه في ضوء منهجه التفسيري للنحو، د.حسن عبد الغني الأسدي، مجلة ثقافتنا، العدد الخامس٢٠٠٧-٢٠٠٨م: ٨٥.

(٢)ينظر: التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، د.حمدان رضوان أبو عاصي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد٣ ، ٢٠٠٧م:٤/ ١٤٨.

الفصل الأول

الجملة الاسمية عند

سيبويه

مدخل:

يعرضُ الباحثُ في هذا الفصلِ الجملةَ الاسميةَ في كتابِ سيبويهِ، من جهةِ الاصطلاحاتِ التي تعلّقت بالجملةِ الاسميةِ، مع لحاظِ آليةِ امتدادِ هذهِ الجملِ، وبالنظرِ إلى أنَّ غايةَ الكتابِ ليست تعليميةً؛ لذلك وجبَ تقصِّي ذلك في عمومِ الكتابِ؛ لتفرّقِ ما تعلّق بها من أفكارٍ في مواضعَ عدةٍ ومتداخلةٍ مع الأبوابِ المتعلّقةِ بالنّمطِ الفعليّ للجملة العربية.

لم تكنْ حدودُ مصطلحاتِ سيبويهِ في كتابِهِ شاملةً للمصطلحاتِ النحويةِ، بل اقتصرَ على طائفةٍ منها؛ فكانت محاولاتُنا ههنا ولا سيما في طائفةِ المصطلحاتِ التي لم نعثرْ على حدٍّ لها في كتابِهِ؛ أنْ نستنطقَ كلماتِهِ، ونرتكزَ الى آلياتِهِ التفسيريةِ للوقوفِ على بيانِ تلك المصطلحاتِ وتحديدِها، وقد أبعدْنا ما أمكنَ عن أنْ نسقِطَ تنظيرَ الآخَرينَ، بل سعَينا بعدَ تحديدِ مصطلحاتِهِ الى عقدِ موازنةٍ بينها وبين ما استقرَّ عليه حالُها عندَ المتأخِرينَ من النحويينَ.

وكانَ المبحثُ الأوَّلُ في أبرزِ المصطلحاتِ التي يُؤسَّسُ في ظلِّها النمطُ الاسمي وهي مصطلحاتُ (المُسنَد، والمُسنَدِ إليه والمبتدأ والمبني عليه). ولا يغيبُ أنَّ الجملةَ الفعليةَ ستكونُ حاضرةً مع المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه، ويتعالقُ الكلامُ حولَها بما نحن فيه؛ لِإمكانيةِ وقوعِ الفعلِ مبنيًا على اسمٍ يُبتدأُ به. وهذه المصطلحاتُ تتضحُ فيها النظريةُ البنائيةُ للغةِ، التي أشارَ إليها الخليلُ؛ لِاعتمادِها الفعلَ (سَنَدَ). و(المبني عليه) بوصفِهِ مصطلحًا تفردَ به سيبويهِ، وابتعدَ النحويون بعدَه عن استعمالِهِ.

وخصصتُ المبحثَ الثاني في مواضعِ الجملةِ الاسميةِ، وتحديدًا ما كانَ خالصًا منها في الاسميةِ، أيْ ما كانَ الابتداءُ ليس غيرَ عاملًا في الاسمِ. وما يمكنُ للفعلِ أنْ يشاركَ الابتداءَ في العملِ في الاسمِ؛ أُرجِئ إلى الفصلِ الأخيرِ؛ لِما يتطلبُهُ ذلك من الفحصِ والتدقيقِ في مفهومِ التّعديةِ الذي جعلتُهُ في الفصلِ الثاني، وحصرِ تلك المواضعِ في أبوابِ ورودِها؛ للحاظِ ما تشغلُهُ في الكتابِ، وموازنتِها مع الجملةِ

الفعليةِ. وهذا التّقصّي والتحليلُ خُتِمَتْ بهِ تلك المواضعَ، وقد أتمَّها الباحثُ عندَ نهايةِ الفصلِ الثالثِ ممّا تقاسمَهُ الفعلُ والابتداءُ أثرًا في العملِ.

ومن أنماطِ الجملِ التي قيلَ فيها إنّها محوَلةٌ عن الاسميةِ؛ بعضُ أنماطِ التقديمِ والتأخيرِ، ممّا يراها الباحثُ نمطًا ثالثاً من أنماطِ الجملِ، مستقِلًا بدلالةٍ خاصةٍ لا يمكنُ التعبيرِ عنها بالاسميةِ ولا الفعليةِ، وفيها كانَ المبحثُ الثالثُ، مُعتمدًا على الأسسِ المنهجيةِ لسيبويهِ في هذهِ الأنماطِ لتكونَ نمطًا ثالثًا، منها حُسْنُ السُّكوتِ وتمامُ الفائدةِ، وكذلك موازنةُ هذا النّمطِ بغيرِهِ من الأنماطِ الشائعةِ. وهذهِ الأنماطُ هي وقوعُ شبهِ الجملةِ مُسنَدًا يُبنى عليها الاسمُ بعدَها، وكذلك جملةُ الاستفهامِ، التي تحملُ دلالةً تختلفُ عن دلالةِ جوابِها؛ إذ تكونُ المعلومةُ حاضرةً، وقد غابتْ في جملةِ الاستفهامِ.

المبحث الأول : المصطلحات المتعلقة بالجملة الاسمية :

يُلحَظُ أنَّ سيبويه لم يعتنِ كثيرًا بإيرادِ الحدودِ لمصطلحاتِهِ في عمومِ كتابِهِ، بل لربَّما ارتكنَ إلى المعرفةِ الشائعةِ في وقتِهِ، أو المعرفةِ المُتبادَرةِ من تلك المصطلحاتِ.

*** المُسنَدُ، والمُسنَدُ إليه أو المبني عليه**

ويأتي في صدارةِ هذه المصطلحاتِ، وأكثرُها أهميةً في الدرسِ النحوي عمومًا (المُسنَدُ ،والمُسنَدُ إليه وهو المبني عليه)، وهما ما لا بدَّ للكلامِ منهما، وهما اللّذان لا يستغني أحدُهما عن الآخرِ؛ إذ لا يمكنُ للجملِ في بنيتِها الصغرى من التحققِ دونَهما عندَ توخي الفائدةِ، ولفهمِ بعضِها عندَ حذفِ أحدِهما يُلجَأُ إلى تقديرِ اللفظِ الآخرِ وتتابعِهما في هذه البنيةِ. وقد عقدَ لهما سيبويه البابَ الأولَ من أبوابِ الكلام[١]. وهما لا يختصان بالجملة الاسمية – موضعَ البحث – فقط؛ بل بالفعليةِ كذلك، على الرَّغمِ من ذكرِهِ لهذين المصطلحين في ثلاثةِ مواضعَ في الاسميةِ، وواحدٍ في الفعليةِ [٢]. ففي الاسمية :

أ– قولُهُ في بابِ المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه ((هذا بابُ المسندِ والمسندِ إليه: وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخرِ، ولا يجدُ المُتكلِّمُ منهُ بُدًّا. فمن ذلكَ:

١– الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه وهو قولك: عبدُ الله أخوكَ، وهذا أخوكَ.

٢– ومثلُ ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بدَّ للفعلِ منَ الاسمِ كما لم يكنْ للاسمِ الأوّلِ بدٌّ منَ الآخرِ في الابتداء)) [٣].

وفي ذكرِهِ لإسنادِ الاسمِ وأحوالِ إجرائِهِ على ما قبلَهُ فيما ينتصبُ على الحال،

---

(١)ينظر: الكتاب، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ "سيبويه"، أ.د.محمّد كاظم البكّاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٥م:١/ ٦٧.

(٢)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٤١.

(٣)الكتاب:١/ ٦٧.

في قولِهِ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا (((فهذا) اسم مبتدأٌ يُبنى عليه ما بعده وهو (عبدُ الله)، ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله. فالمبتدأُ مُسندٌ والمبنيّ عليه مُسنَدٌ إليه)) [١].

ب- في إسنادِ الاسمِ وإجرائِهِ على ما قبلَهُ في بناءِ ما هو هو على المبتدأ ((فالمبتدأ: الأولُ، والمبْنيُّ: ما بعدَه عليه، فهو(مُسنَدٌ) و(مُسنَدٌ إليه))) [٢] .

ج- واقتصرَ في الموضعِ الأخيرِ على ذكرِ (المُسنَد) دون (المُسنَد إليه)، في بابِ الحكايةِ في الأسماءِ ((إذا قلت: (ضاربٌ رجلًا) أو(مأخوذٌ بك) - وأنت تبتدئ الكلام - احتجتَ ههنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك: (زيدٌ)، و(ضاربٌ). و(منك) بمنزلة شيء من الاسم في أنّه لم يُسند إلى مُسند، وصار كمال الاسم كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم، وكماله)) [٣] .

وبالعودةِ إلى البابِ الأوّلِ من أبوابِ الكلامِ الذي سمّاه سيبويهِ (المسند والمسند إليه)؛ نجدُهُ يذكرُهما في الجملةِ الفعليةِ، بعدَ تمثيلِهِ للاسميةِ بقولِهِ ((ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بدَّ للفعلِ منَ الاسمِ كما لم يكنْ للاسمِ الأوّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداءِ)) [٤]. ويَرِدُ هنا تمثيلُهُ لركني الجملةِ الفعليةِ في مثالِهِ الواردِ.

ونجدُ التلازمَ بينَ الركنينِ فلا يكونُ كلامٌ خلافَ ذلك، كتلازمِ المُتضايفينِ، إلّا أنّ المُسنَدَ والمُسنَدَ إليه تتضحُ فيه العلاقةُ البنائيةُ أكثرَ من كونِها علاقةً دلاليةً، وهو ما أدركَهُ سيبويهِ بمصطلحِ (المَبني عليه)، الذي أوردَهُ وخبا من بعدِهِ. ويكونُ المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه بعودِ الضميرِ في (إليه) على المُسنَدِ (الفعل أو المبتدأ)؛ المُسنَدَ وما

---

(١)الكتاب:٢/ ١٥١.

(٢)المصدر نفسه:٢/ ٢١٣.

(٣)المصدر نفسه:٤/ ٥١٢.

(٤)المصدر نفسه:١/ ٦٧.

أُسنِدَ إلى المُسنَدِ ((الفعل والمسند إلى الفعل، والمبتدأ والمسند إلى المبتدأ وهو المبني عليه)) [١].

إلّا أنَّنا نجدُ النحويينَ بعدَ سيبويهِ قد انقسموا في استعمالِ هذينِ المصطلحينِ؛ موافقينَ، ومخالفينَ؛ فالفرّاءُ (ت٢٠٧هـ) خالفَ سيبويهِ ((تقول: ضاقَ ذرعي به، فلمّا جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: ضقت جاء الذّرع مفسرًا لأن الضيق فيه)) [٢]، فالمُسنَدُ إليه عندَ الفرّاءِ هو الفعلُ؛ فخالفَ سيبويهِ في استعمالِ هذا المصطلحِ. وكذلك ابنُ الّسراجِ (ت ٣١٦هـ)، ففي حديثِهِ عن المبتدأ ((إنّما ذكرته لتسند إليه الخبر)) [٣]، وفي قولِهِ :عبدُ اللهِ جالسٌ ((وإنّما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالسًا))[٤]، فقولُهُ (لِتُسنِدَ إليه) صيّرَ المبتدأَ مُسنَدًا إليه. وفي الفعلِ قولُهُ: ((فأمّا الفعل فلا بدّ له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر)) [٥]. وذهبَ ابنُ يعيش(ت٦٤٣هـ) في شرح المفصلِ إلى موافقةِ سيبويهِ فيهما في الفعلِ وفاعلِهِ، وخالفَهُ فيهما في الابتداءِ[٦]. ووافقَهُ في ذلك ابنُ الحاجبِ (٥٧٠هـ – ٦٤٦هـ) إذ يسمّي الفعلَ مُسنَدًا وفاعلَهُ مُسنَدًا إليه((فالفعل أو شبهه مسندٌ إلى ما هو مؤخر))[٧].

---

(١)مفهوم الجملة عند سيبويه:١٤١.

(٢)معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء المتوفي سنة ٢٠٧هـ، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م:١/ ٧٩.

(٣)الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م:١/ ٥٩.

(٤)المصدر نفسه:١/ ٦٢.

(٥)المصدر نفسه:١/ ٧٥.

(٦)ينظر: شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠١م:١/ ٧١و٧٢.

(٧)الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّوني ٥٧٠هـ– ٦٤٦هـ، تحقيق: أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، =

وعَكَسَ ذلك في المبتدأ ((وقد عُلم أنّ النحويين إنّما يميّزونه بكونه مسندًا إليه))[١]. وفي الخبرِ ومنزلتِهُ من المبتدأ ((مفرد يُحكم به على المسند إليه)) [٢]. أمّا الرضي (ت٦٨٦هـ) فمنَ المخالفينَ لسيبويهِ استعمالًا للمصطلحينِ بقولِهِ: ((والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو في الأصل، كما مرّ في حدّ الكلام، فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ. يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال هو مسند إلى ذلك الضمير والمجموع مسند إلى المبتدأ، وكل رافع لغير ضمير المبتدأ فهو ومرفوعه مسند إلى المبتدأ، وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو، وحده، مسند إلى المبتدأ، نحو: أنت زيدٌ)) [٣]، فقد جعلَ المُسنَدَ إليه بدلًا من المُسنَدِ وهو المُخبَرُ عنه. ومثلُ ذاك ما أجملَ في نمطيّ الجملةِ ((وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطة، ولا بّد له من طرفين: مسند، ومسند إليه؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا، ومسندًا إليه؛ والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما)) [٤]. وقولُ الرضي أنَّ الفعلَ يكونُ مُسنَدًا لا مُسنَدًا إليه؛ قالَ فيه سيبويهِ شيئًا في بابِ الأمرِ والنهي من أنّ الفعلَ يمكنُ أنْ يُبنى على الاسمِ؛ من ذلك ((قولك: عبدُ اللهِ اضربْه، ابتدأت (عبدُ الله)، فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: أمّا زيدٌ فاقتلْهُ)) [٥].

= ٢٠٠٥م :١/ ١٢٣.

(١)الإيضاح في شرح المفصل:١/ ١٤٤.

(٢)المصدر نفسه:١/ ١٤٥.

(٣)شرح الرضيّ على الكافية، الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحويّ ٦٨٦هـ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م :١/ ١٨٦.

(٤)المصدر نفسه:١/ ٣٣.

(٥)الكتاب:١/ ٢٠٩.

وأجمعَ المُحدَثونَ على موافقةِ سيبويهِ في وجهٍ ومخالفتِهِ في آخرَ، فالدكتورُ فاضل صالح السامرائي يوافقُ سيبويهِ في المُصطلحَينِ في النمطِ الفعلي للجملةِ، ويخالفَهُ في الاسمي ((والصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدم الفعل على المسند إليه... والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أن يتقدم المسند إليه على المسند، أو بتعبير آخر؛ أن يتقدم المبتدأ على الخبر)) [١]. وهذا ما دعا الدكتورَ فاضل صالح السامرائي إلى القولِ بأنَّ سيبويهِ كان يعكسُ استعمالَهما في بعضِ الأحيانِ ((وقد تكرر ذكرهما في الكتاب مرات عديدة، وإن كان أحيانًا يعكس التسمية فيسمي المبتدأ مسندًا والمبني عليه مسندًا إليه)) [٢]. وعلى ذلك كانَ رأيُ الدكتورِ محمود أحمد نحلة في أنَّ المُسنَدَ هو الفعلُ والخبرُ [٣].

على ما تقدَّمَ نَخْلُصُ إلى أنّ النحويينَ وافقوا سيبويهِ في المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه؛ أنْ يكونا الفعلَ وفاعلَهُ على الترتيبِ. وخالفوهُ في استعمالِهما في الجملةِ الاسميةِ، وهم لم يلتفتُوا هنا إلى المرحلةِ القَبْليةِ التي تَسبِقُ الابتداءَ التي راعى فيها سيبويهِ المُتكلِّمَ؛ بعدِّهِ المُنشِئَ للجملةِ ((ومن العرب من يقول: اليومَ يومُك، فيجعلُ اليومَ الأوّل بمنزلة (الآن)؛ لأنّ الرجل قد يقول: أنا اليومَ أفعلُ ذاك، ولا يريد يومًا بعينه)) [٤]. فذلك الجعلُ هو في ذهنِ مَنْ كانَ مِنَ العربِ لِيقولَ ذاك. ومثلُهُ تفسيرُ سيبويهِ للنصبِ في (مكة، والقرطاس، والهلال) أثرًا للفعلِ [٥]. وذكرَ سيبويهِ في توجيهِهِ [٦] لقراءةِ الرفعِ

---

(١)معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م:١/ ١٥.

(٢)الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان–الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م:١٣.

(٣)ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية:٢١.

(٤)الكتاب:٢/ ٣٠.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٣٣٥و٣٣٦.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٤٠٤.

في قولِهِ تعالى:﴿ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ الأعراف/١٦٤. فمن قرأ رفعًا [١] ذهبَ إلى أنّهم لم يريدوا الاعتذارَ؛ بل موعظتُهم هي[٢]. ويَظهرُ أنَّ سيبويهِ عَمَدَ إلى تطويرِ الاصطلاحِ النحويّ عندَ أستاذِهِ الخليلِ-رَحِمَهُ اللهُ- في مُصطلحِ (السَنّد) إلى (المُسْنَد) مُحوِّلًا إياها إلى صيغةِ اسمِ المَفعولِ لِيَدِلَّ على أثرِ المُتكلِّمِ فيها، يَعتمدُها عندَ إنشائِهِ للخطابِ مُختارًا بينَ أسميتِها وفعليتِها؛ لكونِها عمادَهُ وعمادَ من يخاطبُهُ.

وقد يعودُ هذا الخلافُ في استعمالِ المصطلحينِ إلى عودِ الضميرِ في (إليه)، وإلى صَلاحِ المصطلحينِ للمسمّى الواحدِ، بالواسطةِ – حرف الجر– وبدونِهِ.

إنَّ التأسيسَ لاستعمالِ هذينِ المُصطلحِينِ (المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه) ارتكزَ على أساسٍ بنائي لا دلالي؛ إذ اطلاقُ اللفظتينِ على ركني الجملةِ يؤكدُ هذهِ الرؤيةَ؛ لِتَعلّقِ مادة (سند) بالارتفاعِ والبناءِ. فعلى الرَّغمِ من أنَّ سيبويهِ يرى دلالةً أنْ تبتدئَ بالأعرفِ ويعني المُسنَدَ، فهو الركنُ الأوّلُ المُتواطَأ المعرفةُ الذي تعتمدُ عليه بقيةُ الألفاظِ عندَ تكوينِ جملةٍ يحسنُ السكوتُ عليها ((الابتداء إنّما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام))[٣]، و((المعروف هو المبدوء به)) [٤]. بينما المُسنَدُ إليه هو المعلومةُ الجديدةُ التي تُخبِرُ عن المُسنَدِ؛ لذلك سُمّيَ الخبرُ خبرًا، والمُسنَدُ إليه يعتمدُ على المُسنَدِ، ويكونُ معمولًا له، لكنْ مادةُ

---

(١)ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م:٤/ ٩٧.

(٢)ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(٤٦٧-٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م:٢/٥٢٤.

(٣)الكتاب:١/ ٤١٣.

(٤)المصدر نفسه:١/ ١٠٨.

المصطلحينِ تنتمي إلى البناءِ في (السَنَد) كما سنرى؛ ولمّا كان تكوينُ الجملةِ العربيةِ في الأصلِ يعتمدُ (المُسنَد والمُسنَد إليه) لذلك وجبَ تقديمُ البناءِ على الدلالةِ.

وعلى ما يبدو أنَّ هذين المُصطلَحَينِ أكثرُ وضوحًا في الاسميةِ منها في الفعليةِ؛ حتى أحالَهما سيبويهِ إلى (المبتدأ والمبني عليه)، اللّذَينِ يكونان شيئًا واحدًا ((تقول: أرى أمرَهُ أنَّهُ يُجالسُ أهلَ الخبثِ، فَحَسُنَتْ (أنَّهُ) ههنا؛ لأن الآخِر هو الأوّل)) [١]. وهوما أعادَهُ سيبويهِ في أكثرَ من موضعٍ، وهوما يستلزمُهُ البناءُ من تشابهِ اللَّبِناتِ، ولا يكونُ مثلُ ذاك في الفعلِ وما أُسنِدَ إلى الفعلِ. حتى الخليلُ (ت١٧٥هـ) عندَ ذكرِهِ لمادةِ (سند) يمثلُ للمُسنَدِ وقد سمّاهُ (سَنَد) بالاسميةِ دونَ الفعليةِ ((السَّنَد: ما ارتفع من الأرض في قُبُل جبل أو وادٍ. وكلّ شيءٍ أسندتَ إليه شيئًا فهو مُسْنَد. والكلام سَنَد ومُسْنَد كقولك: عبد اللهِ رجلٌ صالحٌ، فعبدُ الله سَنَدٌ ورجلٌ صالحٌ مُسْنَدٌ إليه))[٢].

وقد يكونُ المُسْنَدُ مُشكَّلًا على صيغةِ اسمِ فاعلٍ (مُسْنِد)؛ لأثرِهِ الفعّالِ في تكوينِ الجملةِ وطلبِهِ للمُسنَدِ إليه، ولِيتوافقَ مع مصطلحِ (العامل) [٣]. إلّا أنّ صاحبَ اللسانِ ضَبطَ حركتَهما بفتحِ ما قبلَ الآخرِ [٤].

ولو تابعَ سيبويهِ أستاذَهُ الخليلَ في تسميةِ المُسنَدِ بالسَّنَدِ؛ لكفى المؤمنينَ شرَّ الخِلافِ. وهي تسميةٌ فُضلى في الوضوحِ والإنباءِ عن الاعتمادِ.

*** الابتداءُ**

من تلك المصطلحاتِ الابتداءُ، وهو موضعٌ للمفردةِ في تتابعِها الخطيّ في البنيةِ الصغرى للجملةِ يشغلُهُ المبتدأ، وهو عاملٌ فيه، وقد يكونُ ذلك الموضعُ متأخِرًا

---

(١)الكتاب:٤/ ٢٦٥.

(٢)ينظر: العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي١٠٠-١٧٥هـ، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مادة (سند):٧/ ٢٢٨و٢٢٩.

(٣)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:١٤٦.

(٤)ينظر: لسان العرب، مادة (سند):٢١/ ٢١١٦.

((قولك: فيها عبدُ الله قائمًا، وعبدُ الله فيها قائمًا. فـ(عبد الله) ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله)) [١]، على إرادةِ المُتكلِّمِ في التقديمِ والتأخيرِ. ثُمَ يكملُ لِيُتمَّ حجتَهُ في أنّ العاملَ في المبتدأ هو الابتداءُ وليس ضميرًا في الظرفِ (فيها) إن تأخرَ- أو غيرَهُ، على حدِّ قولِ الكوفيين [٢]، بقوله: ((إلّا أنّ (عبد الله) يرتفع مقدمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء، ويدلّك على ذلك أنّك تقول: إنّ فيها زيدًا، فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيدًا فيها، لأن (فيها) لمّا صارت مستقرًا لـ(زيد) يستغني به السكوت وقع موقع الأسماء))[٣]. وفي النداءِ كقولِهِ ((فلمّا اطّرد الرفع في كلِّ مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفردًا بمنزلته))[٤]. ولا النافيةِ للجنسِ واسمِها ((واعلم أنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع ابتداء))[٥].

أمّا المبتدأ فقد ذكرْنا شيئًا منه فيما تقدَّمَ، وهو((كل اسم ابتُدِئ ليبنى عليه كلام. و(المبتدأ) و(المبني عليه) رفع؛ فالابتداء لا يكون إلّا بالبناء عليه... واعلم أنّ المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئًا (هو هو)، أو يكون في (مكان)، أو (زمان)))[٦].

---

(١)الكتاب:٢/ ١٦٥.

(٢)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإمام ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، ط١، ١٩٩١م:٢/ ٥١٠و٥١١.

(٣)الكتاب:٢/ ١٦٥.

(٤)المصدر نفسه:٣/ ٧٤.

(٥)المصدر نفسه:٣/ ١٨٦.

(٦)المصدر نفسه:٢/ ٢١٣.

***الخبر**

واعلم أنّ ما عناه سيبويهِ في النصِّ المذكورِ آنِفًا من الخبرِ هو ما كان شيئًا واحدًا وليس بجملة [١]. وفي قولِهِ إشارةٌ إلى المبني عليه، ممّا يكونُ هو ذاتُهُ، أو زمنُهُ، أو مكانُهُ؛ وذاك هو الخبرُ ((والخُبْرُ: علمكَ بالشيء، تقول: (ليس لي به خُبْر)))[٢]. وهو المعلومةُ أو الفائدةُ المعطاةُ الغائبةُ قبلًا عن ذهنِ المخاطبِ، التي قد تَطلُبُها بالاستفهامِ، وقد سماه سيبويهِ بالاستخبارِ، كما في قولِهِ: أزيدٌ عندكَ؟ ورفعُ زيدٍ كرفعِهِ في: زيدٌ عندكَ ((غير أنّ ذلك استخبار وهذا خبر))[٣] . وطلبُ الخبرِ غايةُ المُستفهِمِ ((وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام، لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب، وأنّه يريد به من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل)) [٤].

وبعدَ أن أطلقَ سيبويهِ على الخبرِ تسميةَ (اسم المفعول) في بابِ كانَ وأخواتِها؛ عادَ إلى تسميتِهِ بالخبرِ ((وذلك قولك: كان، ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهّن من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر)) [٥].

وعندما نظرَ سيبويهِ إلى ما يقدمُهُ الخبرُ من فائدةٍ مفقودةٍ؛ لم يَقصُرْ تلك التسميةَ على الوظيفةِ النحويةِ له، بل استعملَ هنا معناهُ اللغوي وليس الاصطلاحي كما هو معروفٌ في النحو العربي، وهو ما يُتممُ به المبتدأَ لتكوينِ جملةٍ مفيدةٍ؛ فسمّى الحالَ بذاك ((هذا باب ما يرتفع فيه الخبر؛ لأنّه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر؛

---

(١)ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمّد بن ولّاد التميميّ النحوي (ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م:١٣٧.

(٢)العين، مادة(خبر) :٤/ ٢٥٨.

(٣)الكتاب:٢/ ٢١٦.

(٤)المصدر نفسه:١/ ١٧١و١٧٢.

(٥)المصدر نفسه:١/ ١٠٤.

لأنّه حال لمعروف مبني على مبتدأ)) [١] . ومثّل للرّفعِ بـ (هذا الرجلُ منطلقٌ)، أمّا للنّصبِ ((فقولك: هذا الرجلُ منطلقًا، جعلتَ (الرجلَ) مبنيًا على (هذا)، وجعلتَ الخبرَ حالًا له قد صار فيها، فصار كقولِكَ: هذا عبدُ الله منطلقًا. وإنّما تُريدُ في هذا الموضع أنْ تُذَكِّرَ المخاطبَ برجلٍ قد عرفَهُ قبلَ ذلكَ، وهو في الرفعِ لا يُريدُ أنْ يُذَكِّرَهُ بأحدٍ)) [٢]. فأنت هنا أردتَ أنْ تخبرَ عن حالِ الرجلِ لا عن ذاتِهِ المعروفةِ سلفًا؛ لذلك كانَ الخبرُ وما تمتْ به الفائدةُ هو الحالُ وليس في (الرجل) الذي يشغلُ مَحَلَ الخبرِ نحويًا [٣].

وعلى ذلك يشغلُ الخبرُ عندَ سيبويهِ بناءً على خطابيةِ الجملةِ مواضعَ متعددةً: كالمبني على المبتدأ، والمفعولِ الثاني، والحالِ.

***الاسناد**

هناك من المصطلحاتِ المتعلقةِ بالجملةِ الاسميةِ ممّا عرضَهُ النحويونَ واللغويونَ من بعدِ سيبويهِ، كانَ قد مرَّ عليها عِبرَ بقيةِ المصطلحاتِ التي أوردَها؛ منها الإسنادُ، جاءَ في معجمِ التعريفاتِ ((الإسناد: نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، ...الإسناد في عرف النحاة: عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة)) [٤]. وهي العلاقةُ الرابطةُ [٥] بين طرفي الإسنادِ؛ المُسنَدُ والمُسنَدُ إليه حتى يكونَ الكلامُ تامَ الفائدةِ، وهذا جليّ الوضوحِ في جذرِ الكلمةِ (سند)، ولا يمكنُ

---

(١)الكتاب:٢/ ١٦٢.

(٢)المصدر نفسه:٢/ ١٦٢و١٦٣.

(٣)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٤٤.

(٤)معجم التعريفات، العلّامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (٨١٧هـ=١٤١٣م)، تحقيق: ودراسة محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط:٢٢.

(٥)ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٣٣.

لتعلقِهما أن يكونَ بدونِهِ، وهو رابطةٌ معنويةٌ [١] فالفعلُ يطلبُ الفاعلَ مثلما يطلبُ المبتدأ خبرًا ((ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلّا لم يكن كلامًا)) [٢].

وفي المبتدأ كما تقدَّمَ ذكرُهُ ((لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئًا (هو هو)...))[٣]، وسمّاه سيبويهِ في بعضِ المواضعِ إشغالًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فصلت/١٧؛ حيثُ قال: ((وإنّما حسُن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعمَلًا في المضمر وشغلتَه به، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء)) [٤].

وقد فصّلَ عبدُ القاهرِ الجّرجانيّ (ت ٤٧١هـ) القولَ في ذلك؛ فما النظمُ عندَهُ إلّا تَعلُّقُ الكَلِم بعضِه ببعضٍ، فجعلَ الإسنادَ جزءًا من التعلُّقِ وليس كلًّا؛ فالتعلقُ يشملُ طرفي التوابعِ أيضًا فَضلًا على المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه [٥]. وفي الدراساتِ الحديثةِ ذُكرَ نوعانِ للإسنادِ؛ ما كانَ واقعًا في جملةٍ ويُسمى بـ(الإسناد الجملي)، والآخرُ ما كان بينَ الوصفِ ومرفوعِهِ ويُسمى بـ(الإسناد الإفرادي)، والحاكمُ بينَهما هو صحةُ السكوتِ والوقوفُ عليها مع تمامِ الفائدةِ [٦].

---

(١)ينظر: قضايا الإسناد في الجملة العربية (رسالة ماجستير)، علي كنعان بشير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، الفصل الأول–المبحث الثاني.

(٢)الكتاب:١/ ٦٤.

(٣)المصدر نفسه:٢/ ٢١٣.

(٤)المصدر نفسه:١/ ١٤٨.

(٥)ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠١م: ٧و٨و٩و١٠.

(٦)ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م:٩٥.

***الرتبة**

وقد قصدَها سيبويهَ بالتقديمِ والتأخيرِ مثلَما فعلَ من جاء بعدَهُ من النحويينَ والبلاغيينَ؛ فكلاهما عنَوا بدراستِها، وأفردوا لها أبوابًا مثلما فعلَ ابنُ جني (ت٣٩٢هـ) في الخصائصِ [١]، وعبدُ القاهرِ الجرجاني في دلائلِ الإعجازِ [٢]، وأوَّلُ من ذكرَها السيرافي [٣]، وهي إحدى القرائنِ اللفظيةِ في سياقِ الجملةِ التي توصلُ إلى المعنى، وبها تتعيّنُ المحالُّ الإعرابيةُ للكَلِمِ [٤]، وقيلَ فيها ((والمقصود بالرتبة في الدراسة النحوية الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية)) [٥]، كانت منثورةً في مؤلفاتِ الأقدمينَ موزعةً على أبوابِ النحو[٦]. قال سيبويهِ في تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ في: ضربَ زيدًا عبدُ اللهِ ((فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون الفاعل مقدّمًا، وهو عربي جيد كثير. كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم)) [٧]. وفي تقديمِ الخبرِ على المبتدأ ((وزعم الخليل(رح) أنّه يستقبح أنْ

---

(١)ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد النجّار، دار الكتب المصرية، مصر، د.ط، ٢: ٣٨٢.

(٢)ينظر دلائل الإعجاز:٧٦.

(٣)ينظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية (رسالة ماجستير)، عزام محمد ذيب إشريده، المشرف أ.د. حسن موسى الشاعر، نيسان٢٠٠٣م، الجامعة الهاشمية:٢.

(٤)ينظر: الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، أ.م.د.أحمد علي حنيحن، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، العدد١، مج٥، آذار٢٠١٥م :٢٥.

(٥) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان–الأردن، ط١، ١٩٩٤م: ١٩٦.

(٦)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء–المغرب، د.ط،١٩٩٤م: ٢٠٧.

(٧)الكتاب:١/ ٨٨.

يقولَ: قائمٌ زيدٌ؛ وذاك إذا لم تجعلْ (قائمًا) مُقدَّمًا مَبنيًّا على المبتدإ كما تُؤخِّرَ وتُقدِّمُ، فتقولُ: ضربَ زيدًا عمرٌو، و(عمرٌو) على (ضَرَبَ) مُرتفِعٌ. وكان الحدُّ أنْ يكونَ مُقدَّمًا ويكونَ (زيدٌ) مُؤخّرًا، وكذلك هذا: الحدُّ فيه أنْ يكونَ الابتداءُ فيه مُقدَّمًا)) [١]. وهنا يراعي سيبويهِ رتبةَ المُسنَدِ بعيدًا عن موضعِهِ مقدَّمًا أم مؤخَّرًا، جاء في شرح السّيرافيّ: ((قائمُ زيدٌ قبيح إن أردت أن تجعل قائم هو المبتدأ، وزيدٌ خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل قائمٌ خبرًا مقدمًا، والنية فيه التأخير كما تقول: ضرب زيدًا عمرٌو، والنية تأخير زيد الذي هو مفعول، وتقديم عمرو الذي هو فاعل))[٢]. ويتضحُ ثقلُ الرتبةِ وأهميتِها فيما تُقَدَّرُ الحركةُ على آخرِهِ؛ كموضعِ المصدرِ المؤوّلِ مثلِ (أنّ ومعموليها)، والمبنيّاتِ ، والاسمِ المقصورِ[٣].

(١)الكتاب:٢/ ٢١٤. والأصحُّ (تُؤخِّرُ) بالرفع.

(٢)شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٨م:٢/ ٤٥٧.

(٣)ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٨و٢٠٩.

المبحث الثاني : تدوين سيبويه لمواضع الجملة الاسمية :

أستقصى الباحثُ مواضعَ ورودِ الجملةِ الإسميةِ في كتابِ سيبويهِ على وفقِ ذكرِها في أبوابِ الكتابِ، وأرجأ منها ما اتصل بمفهومِ تعدّي الفعلِ لِمِا يكونُ أصلُهُ كذلك؛ إلى البابِ الذي يليه في مفهوم التعدي الخاص بالأفعال. وما تنازعَهُ الاسمُ والفعلُ؛ رفعًا–في الابتداء– ونصبًا إلى الفصل الثالث. وتركَ بعضَ تلك المواضعِ منعًا للتكرار لتشابهِها مع ما ذُكِر.

***الموضع الأول: الابتداء و الأخبار**

ومواضعُ الابتداءِ كانتْ في:

***أبواب الكَلامِ**

الباب الأول– المسند والمسند إليه.٦٧/١

***أبواب الخبر من الاشتغال**

الباب الأول– المبنيّ عليه ممّا يكون اسمًا غير ظرفٍ.١٤٧/١

الباب الثاني– المبنيّ عليه ممّا يكون ظرفًا.١٥٢/١

الباب الثالث– ما حمل على الآخِر من جملة متقدّمة.١٥٨/١

الباب الرابع– ما حمل على الأوّل أو الآخر من جملة متقدمة.١٦١/١

***ما يعمل عمل الفعل وهو بمعناه**

النوع الأوّل–أبواب أسماء الفاعلين والمفعولين الباب الأوّل–عمل اسم الفاعل.٢٣٧/١

الباب الثالث– عمل اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام.٢٥٦/١

باب الصفة المشبهة وما أجري مجراها.٢٦٨/١

***في إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله**

بناء الأماكن غير المختصة على المبتدأ.١٣/٢

بناء الأماكن المختصة على المبتدأ.٢٤/٢

النعت السببي باسم الفاعل واسم المفعول.٢/٨١

النعت السببي بالأسماء التي تؤوّل بالصفة.٢/٨٧

النعت السببي من الأسماء المفردة التي لا تؤوّل بالصفة.٢/٩٣

ما ينصب على الحال.٢/١٣١

ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة.٢/١٥٨

في تسوية علم الجنس بالعلم في أمثلة الحال من المعرفة.٢/١٧١

فيما كان بمنزلة العلم في أمثلة الحال من المعرفة.٢/١٧٩

ما ينتصب على الحال لما كان بمنزلة الذي.٢/١٨٤

ما كان نكرة لا توصف بمعرفة.٢/١٩١

ما كان معرفة لا توصف ولا تكون وصفًا.٢/١٩٦

ما يقبح أن يكون صفة لما قبله (التمييز).٢/١٩٩

ما كان مصدرًا ليس من اسم ما قبله وما أجري مجراه.٢/٢٠١

ما يقبح أن يوصف بما بعده الباب الأول- ما أفرد فيه المستقرّ أو الموضع.٢/٢٠٥

ما يكرر فيه المستقر توكيدًا.٢/٢٠٨

بناء ما هو هو على المبتدأ.٢/٢١٣

حذف المبتدأ.٢/٢١٨

***النفي بـ لا**

نفي النكرة وما نُزِّل منزلتها.٣/٢٠٩

***الاستثناء**

ما يكون مبتدأ بعد (إلّا).٣/٢٦٢

أوّلُ مواضعِ الجملةِ الإسميةِ هو الابتداء، ممّا يكونُ فيه المُسنَدُ اسمًا، فما هو الاسم؟ ذكره سيبويه في تقسيمه لأنواع الكلم ((فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء

لمعنى ليس باسم ولا فعل)) [١]. وللاسمِ تحققٌ خارجَ اللغةِ عكسَ الفعلِ المعبِّرِ عن حالةٍ[٢]؛ لذلك يُخبَرُ عن الاسم ولا يُخبَرُ عن الفعل، فمثّلَ لهُ بأسماءِ الجنسِ ((رجلٌ، وفرسٌ، وحائط)) [٣]، أي ما دلَّ على عاقل، وحيوان، وجماد. جاء في شرح السِّيرافيّ ((كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصَّل، من مضيّ أو غيره فهو اسم)) [٤]. فالاسم ما دلّ على مسمىً ميّزه به من غيرِه، وبيانِه عن طريقِ وصفِهِ والإخبارِ عنه [٥]. ومن مقامِهِ وهو دالٌ على مُجمَلِ المعارف؛ أنْ يُعرّفَ بذاتِهِ وهو كذلك في العَلَمِ بغيرِ الوصفِ، فـ(زيدٌ) لا حاجةَ به لغيرِهِ كي يُعرِّفَهُ. بينما عندَ الوصفِ (زيدٌ الطويلُ) لم يستقلْ بنفسِهِ معرفةً؛ إنّما زادَهُ الوصفُ تخصيصًا وفَرْقًا عن نظيرِهِ (زيدٌ القصير). وبقيةُ المعارفِ كذلك تُعرّفُ بواسطةٍ. وبذا يستندُ سيبويهِ إلى المعجمِ ليقترضَ ذلك التخصصَ. وهذا ما نجده حديثًا عند تشومسكي عندما أدخلَ المعجمَ لِما له من أثرٍ في النحو[٦]. فالواقع الخارجي لمعرفةِ المخاطَبِ لـ (زيد) هو ما أهّله ليكونَ معرفةً ((إذا كان يُعرف وحده)) [٧]، فدرجةُ تخصصِهِ العاليةِ منعتْهُ من قبولِ ال التعريف. واكتفى بالإخبارِ عنه في المُسنَدِ إليه إذا كان مُسنَدًا في البنيةِ

---

(١)الكتاب:١/ ٥٣.

(٢)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٧٤.

(٣)الكتاب:١/ ٥٣.

(٤)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/ ١٥.

(٥)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:١٠٧.

(٦)ينظر: اللغة ومشكلات المعرفة، نعوم تشومسكي، محاضرات ما ناجوا، ترجمة د. حمزة بن قبلان المزيني، منتديات الوحدة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط١، ١٩٩٠م: ١٠٢. وينظر: نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، د. مختار درقاوي، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ب/قسم الآداب والفلسفة، العدد١٢–جوان ٢٠١٤م: ١٠.

(٧)الكتاب:١/ ١٥٧.

الصغرى للجملةِ أو الجملةِ الدنيا المتكونةِ من العُمدةِ حسب[١]؛ أي دونَ إضافةٍ أو وصفٍ. وإذا لم يكن له سبقُ تحققٍ عندَ المخاطبِ أضحى كالنكرةِ وعمدَ إلى فتحِ المجالِ لمفرداتٍ لغويةٍ هي من جزئِهِ تبيّنُ صفتَهُ وتعيينَهُ؛ من ذلك النعتُ ((فربَّ اسم لا يَحسُنُ عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنّه به يتِمُّ الاسم)) [٢]. ألا ترى أنَّ النعت والمنعوت بمنزلة الاسم الواحد عند سيبويه، وخلقُ المجالِ هنا ممّا اختصَّ به الاسمُ؛ فهي لا تتوافرُ في الفعلِ، ويُلحظ ألّا يكونَ النعتُ لمدحٍ أو ذمٍّ فلا يفيدُ تعيينًا عندها، وهذا ما قصرَهُ سيبويه بقولِهِ أنْ يُعرفَ وحده. ففي قول الحارث بن كَلَدة :

وما أدري أغيّرَهم تناءٍ وطولُ العهدِ أمْ مالٌ أصابوا [٣]

قال سيبويه في عدم نصب (مال): ((وإنّما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفةً له أنّ الصفة تمامُ الاسم)) [٤] . وفسّرَ ذلك ((قولك: مررتُ بزيدٍ الأحمر، كقولك: مررتُ بزيدٍ)) [٥] ، أي إنَّهما كاللفظ الواحد؛ ولمّا كانا كذلك مُنعَ أن يعملَ الشيءُ بما هو منه. وهذا ما سُميّ في الدراسات اللغوية الحديثة بالركن الاسمي[٦].

زيدٌ الطويلُ قادمٌ

---

(١)ينظر: الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، د. علاء إسماعيل الحمزاوي، كلية الآداب، جامعة المنيا، د.ط:١٥.

(٢)الكتاب:٢/ ١٨٥.

(٣)أمالي ابن الشّجريّ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(٤٥٠هـ-٥٤٢هـ)، تحقيق: ودراسة د. محمود محمد الطنحاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م: ١/ ١٠.

(٤)الكتاب:١/ ١٥٦و١٥٧.

(٥)المصدر نفسه:١/ ١٥٧.

(٦)ينظر: قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، د. ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م:١١٦وما بعدها.

زيدٌ ⟵ مُسمّى، رجل حي، نكرة بالنسبة للمخاطب (يعرف زيدًا آخر قصيرًا)
تستدعي مجالًا للتعيين والتحديد ليكونَ معرفةً

الطويلُ ⟵ صفة محددة، معرفة، حدَّتْ تعيين (زيد) لتمنع (زيد القصير) من التوارد في ذهن المخاطب

قادمُ ⟵ صفة لمسمّى، فعل حياتي

ومثلُه المضافُ والمضافُ إليه ((لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين))[١]. والإضافة تكون لثلاثة أوجه : إضافة الشيء إلى مالكه، أو إلى مستحقه، أو إلى جنسه [٢]. وهي في ذلك إنّما تكون إلى عين الشيء لا إلى ما يدل عليه [٣]. وهذا دليل على ما قلناه آنفًا في فتح المجال للمنكور إلى ما هو من جزئه؛ ليكملَ تمامَهُ النحوي، ونعني بالتمام أنَّ تلك المواضعَ تُكملُ تخصيصَ الاسمِ المتقدِّمِ عليها ليؤديَ وظيفتَهُ النحويةَ في الجملةِ، عن طريقِ تعيينِهِ من بينِ أُمّةٍ حملتْ مسمّاه لكنها لم تحملْ صفتَهُ. وعلى هذا فالمضافُ إليه تمامُ الاسمِ النحوي للمضاف، فلا يمكنُ له الامتدادُ للفظٍ ثالثٍ غير الإضافةِ ليكونَ منه ((من قبل أنّه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد)) [٤]؛ كي لا يحملَ ثقلًا آخرَ وهو الإطالة على الكسر يناقضُ به خفةَ الأسماء.

وبذلك يُغلَقُ المجالُ بالنسبة للمضافِ عندَ المضافِ إليه كما التنوينُ غالقٌ له، فالتنوينُ علامةٌ على انتهاءِ الاسمِ دلاليًا، لكنَّهُ لا يمنعُ الاسمَ من الامتدادِ نحويًا لغيرِ المضافِ إليهِ كالنعتِ مثلًا.

---

(١)الكتاب:١/ ٥٦.

(٢)ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م: ١٠٨.

(٣)ينظر المصدر نفسه: ١٠٩.

(٤)الكتاب:٣/ ٢٠١.

يدٌ الخيرِ كريمةٌ

يدٌ ⟵ مُسمّى، جارحةٌ، نكرة لطرفي الخطاب تستدعي مجالًا للتعيين والتحديد لتكونَ معرفةً

الخيرِ ⟵ اسم جنس دال على حُسَن، معرفة، مضاف إليه عيّن (يد) من بينِ مجموعة من الأيادي؛ وبذا يمكنُ للمخاطبِ أن يُخبِرَ عنها

كريمةٌ ⟵ صفة لمسمّى، المنح والعطاء

ومثلُهما (ال التعريف) في غلقِ المجالِ ((لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين))[١]. فالتعريفُ حاصلٌ في الاسمِ في ذهنِ المُخاطَبِ كالمعهودِ مثلًا.

الرجلُ قادمٌ

الرجلُ ⟵ اسم جنس، عاقل، حي، معرفة (معرف بـ ال) لطرفي الخطاب لا تستدعي مجالًا آخر للتعيين، مستغنية عن (النعت، والتنوين)

قادمٌ ⟵ صفة لمسمّى، فعل حركي

ولمماثلةِ التنوينِ للنونِ المزيدةِ للتثنيةِ والجمعِ كانَ للثانيةِ عَمَلَ الأولى في تمامِ المضافِ وغلقِ المجالِ ومنعِهِ من الامتدادِ إلى المضافِ إليهِ أو ما ماثَلَهُ من الإضافةِ غيرِ المحضةِ، ولا يكونُ ذلك إلّا بحذفِها. كما في قول الشاعر:

الفارجي بابِ الأميرِ المُبهَمِ [٢] .

فقد حذفَ النونَ وجرَّ ما بعدَه. وقد يقعُ حذفٌ وإعمالٌ لغيرِ إضافةٍ؛ لمنعِ التنوينِ من أنْ يقعَ وسطَ الاسمِ الواحدِ أو ما كانَ بمنزلتِهِ فيكونُ كالفاصلِ ويزيدُهُ ثقلًا على ثقلِ

---

(١)الكتاب:١/ ٢٥٦.

(٢)المصدر نفسه:١/ ٢٥٩.

الإطالةِ، كما في الوصفِ ومعمولِهِ وهما كالاسمِ الواحدِ؛ ليتكوّنَ ما يُسمّى عندَ المُحدَثين بالمركبِ الاسمي [١]. كما في قول الفرزدق:

أُسيِّدُ ذو خُريِّطةٍ نهارًا مِن المُتلقِّطي قَرَدَ القُسامِ [٢]

وقد حُذفت النون وأُعمِل الوصف فيما بعده الذي مثّل منتهاه وتمامه. وعلى ذلك منعت النون في (عشرون سيبويه) أنْ يكون (درهمًا) مضافًا إليه؛ ((لأنّهم إنّما أرادوا (عشرين من الدراهم). هذا معنى الكلام، ولكنّهم حذفوا الألف واللام، وصيّروه إلى الواحد، وحذفوا (من) استخفافًا)) [٣]. وقد يكونُ الحالُ أنّهم بعدَ حذفِ حرفِ الجّرِّ طلبًا للخفةِ؛ أرادوا الحذفَ والإعمالَ كما في بيتِ الفرزدقِ المذكورِ آنفًا، ولا سيَّما أنّ عشرين بمعنى (مُقادِرة أو مُماثِلة)[٤] حملتْ معنى الفعلِ ((فعَمِلت فيه كعمل (الضارب) في (زيد) إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدًا)) [٥]. فوجدوا النونَ لا يمكنُ حذفُها فهي من أصلِ اللفظِ، وبذلك بقي الثقلُ في معنى الفعلِ والإطالةِ؛ لذلك حذفوا الألفَ واللامَ وصيّروا اللفظَ من الجمعِ إلى المفردِ الذي هو أخفُ من الجمعِ وأبقَوا العملَ بالفتحة [٦] طلبًا لِما تستوجبُهُ العشرون وهو المفعولُ ((كما أنّ (عشرينَ درهمًا) بمنزلة (ضاربٍ عبدَ اللهِ) وليس بفعلٍ ولا فاعل)) [٧].

---

(١)ينظر: بناء الجملة العربية:٥٦ وما بعدها.

(٢)ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م: ٥٩٧. وقد ورد في الكتاب، ((مِن المُتلقِّطي قَرَدِ القُمامِ)) على الحذف والإضافة:١/ ٢٥٩.

(٣)الكتاب:٣/٤٢.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي:٢/ ٤٦٢.

(٥)الكتاب:٣/ ١١.

(٦)ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي:٢/ ٤٦٢.

(٧)الكتاب:١/ ١٦٧.

وبقيةُ المعارف –خلا العَلَم كما وصفنا– يكونُ تمامُها بغيرِها؛ كالموصولات ومنها الحرفيةُ التي سنوضحُها في مواضعِها إن شاءَ اللهُ.

فمفهوم المعرفةِ والنكرةِ عندَ سيبويهِ يقومُ على التواضعِ الخارجي لهما، وعلى قصديّةِ المتكلمِ واستعمالِهِ للغةِ [١]، فهو مالكُ اللّغةِ وصانعُها فـ ((المجتمع هو الذي يملك اللغة، وليست اللغة هي التي تحكم المجتمع)) [٢]. من ذلك حذفُ المبتدأ [٣] وتسميةُ الحيواناتِ بمسمّياتٍ كالأعلامِ كلما قاربتِ الاختلاطَ بالآدميينَ واحتيجَ إلى تمييزِها، بعد أن كان بُعدُها أبْعَدَها عن التمييزِ بالأعلامِ الخاصةِ ((ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب، وما تثبت معهم واتخذوه، بأسماء كزيدٍ وعمرٍو)) [٤]. وقد يكونُ عكسَ ذلك أن تنحو المعرفةُ منحى النكرةِ كما في تصييرِ الأعلامِ إلى التثنيةِ أو الجمعِ، فلا يصح: (زيدان منطلقان) ونحن نريدُ كلامًا وهو نكرةٌ، فقد فقدتِ التّسميةُ حدَّها وتعيينَها لفردٍ باشتمالها على اثنين ((من قِبل أنّهم لم يجعلوا التثنية والجمع علمًا لرجلين ولا لرجال بأعيانهم، وجعلوا الاسم الواحد علمًا لشيء بعينه)) [٥]. ومثلُ ذلك القولُ في تفسيرِ (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) [٦].

فالاسم أوّل ما يكون مبتدأً ثم يَدخلُهُ ما يغيّرُهُ عن الابتداء؛ نحو النصبِ أو الجرِّ أو الرفعِ بغيرِ الابتداء ((واعلم أنَّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرّافع – سوى الابتداء – والجّار على المبتدأ ... فالمبتدأ أوّل كما كان الواحد أوّل العدد)) [٧]، ولم يعنِ سيبويه بذلك الجّار حروفَ المعاني الداخلةَ على الأسماء

---

(١)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه،١١٣.

(٢)عربية القرآن، الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، المنيرة، د.ط : ٥٦.

(٣)ينظر:الكتاب:٢/ ٢١٨.

(٤)المصدر نفسه:٢/ ١٧٣.

(٥)المصدر نفسه:٢/ ١٨٢.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:٣/ ٢١١.

(٧)المصدر نفسه:١/ ٦٧و٦٨.

والجّارةَ لها؛ إنّما أرادَ منها الزائدةَ للتوكيدِ التي حينَ حذفِها يعودُ الاسمُ إلى ما كان عليه من الابتداءِ قبلَ حذفِها، من ذلك: ما عندي من أحدٍ، على تقدير: ما عندي أحدٌ ((لأنَّ ما يدخل على المبتدأ هو الذي إذا نزع صار مبتدأ، وليس ذلك في "مررتُ بزيد")) [١]. ولمّا لم تكنِ العربيةُ لغةَ مفرداتٍ، إنّما لغةُ تخاطبٍ أُريدَ بها الإفهامُ؛ لذلك كان لا بدَّ للمفردةِ الأولى – المُسنَد – من أخرى يُتمُّ بها الفائدةَ وهي المُسنَدُ إليه، وبه يَتمُّ الكلامُ. كما الحالُ في الفعلِ الذي لا يُلفَظُ إلّا بفاعلِهِ ((والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل))[٢] . فالمسندُ في الجملةِ الاسميةِ يُذكَرُ ليُبنى عليه، أي ما من لفظٍ لمبتدأ إلّا وامتدَّ المجالُ لذكرِ الخبرِ بعدَه.

تحدثنا عمّا يقعُ في الابتداءِ من المعارفِ وكيفَ تمتدُّ بما يتعلقُ بها وبتعيينِها، وهنا نوردُ الأخبارَ؛ ما يُتحدَّثُ به عن تلك المعارفِ لاستحصالِ الفائدةِ وإفادةِ المُخاطَبِ وإعلامِهُ عن المتقدم ((لأنّ الإخبار حكم، ولا يحكم على مجهول))[٣]. وما دامَتِ الجملةُ وشبهُ الجملةِ نكرتينِ بدليلِ إعرابِهما حالًا بعدَ المعرفةِ، وهما غيرُ المفردِ الأصلِ في المبتدأِ؛ فلا يكونانِ مبتدأ، لأنَّ الحكمَ يكونُ على معلومٍ. ولمّا كانتِ الفائدةُ مغيّبةً عندَ المُخاطَب؛ كانَ أصلُ الخبرِ نكرةٌ [٤]. ويمكنُ أنْ يأتيَ طرفا الإسنادِ في الجملةِ الاسميةِ معرفةً، وفي هذا يُحتكمُ إلى أعلاهما رتبةً في التعريفِ ليكونَ مبتدأً، فالمعارفُ تتفاوتُ في شدةِ تعريفِها، وسقفُها العَلَم، فيمكن للمُخاطَب أن يعرفَهُ (زيدٌ، عمرٌو) ولكنَّهُ لا يعرفُهُ (القائم، أو المنطلق) وقد يكونُ العكسُ، ويمكنُ ألّا يَعرِفَ ما تقدمَ لكنّهُ يَعرفُ (الذي كان أخاك، أو جارُك) وهكذا. ويُقدَّمُ اسمُ الإشارةِ

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ:١/ ١٧٥.

(٢)الكتاب:٢/ ٢٠٠.

(٣)بناء الجملة العربية:٩٨.

(٤)ينظر: شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م:١/ ٢٨٩و٢٩٠.

على غيرِهِ من المعارفِ مراعاةً للتنبيهِ فيه لا لسبقِهِ في العَلَمية. ويُستثنَى من ذلك ما جاء على وجهِ المبالغةِ في التشبيهِ المعكوسِ كأنّ الأقلَ شهرةً ارتقى لشهرةِ المُتأخِّرِ، كما في قولنا: أبو حنيفةَ أبو يوسفَ [١]. المبتدأ هو الأصلُ الذي يتفرعُ منه الخبرُ ((ولا يخبر إلّا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلّا ضمنًا)) [٢] ، لِيكونَ هو أو زمنَهُ أو مكانَهُ، فلمّا كان كذلك استغنى ما كان منه اسمًا محضًا عن الضميرِ إلّا الصفةَ ليعودَ على المبتدأ، وإنّما الفعلُ وما شابهَهُ يحتملُ الضميرَ وليس كذلك الاسمُ المحضُ. فالجملةُ الواقعةُ بعدَ المُسنَدِ خبرًا تتصفُ بالاستقلاليةِ عنه [٣]. وهنا وجبَ الربطُ بالمُسنَدِ عن طريقِ الضميرِ؛ ليكونَ شيءٌ ممّا في المُسنَدِ في خبرِهِ، فللمُسنَدِ الفضلُ في جلبِ الخبرِ. ففي قولِنا (محمدٌ أخوك) المسندُ والمسندُ إليه واحدٌ، فلا حاجةَ للضميرِ لغرضِ الربطِ بينَهما الذي أحوج الكوفيينَ لتقديرِهِ [٤].

أمّا إذا لم يكنِ الخبرُ ذاتِ المبتدأ؛ كزمانِهِ أو مكانِهِ انتصبَ على الظرفيةِ، وتعلقَ بمحذوفٍ هو الخبرُ [٥]. وهذهِ الظروفُ منصوبةٌ عندَ سيبويهِ لأنّها مقدَّرَةٌ بحرفِ الجرِ و((موقوع فيها ومكوّن فيها)) [٦]. كما في: هو خلفَك. ويجوزُ لهذه الألفاظِ البناءَ على المبتدأ والرفعَ متى ما كانت هي المبتدأ على الحالِ الأوُلى، فقد تَغيَّرَ ما تُقدَّرُ به من المُستقَر إلى لفظِ المبتدأ، كما في: هو دونُك، على السعةِ أي هو الدونُ والمسافةُ

---

(١)ينظر: مغني اللبيب:٢/ ٥٢٢ و٥٢٣.

(٢)شرح الكافية:١/ ٤٩.

(٣)ينظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٢٣٨.

(٤)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباريّ ت(٥٧٧هـ)،تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك وراجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م:المسألة السابعة ٥٣.

(٥)ينظر: شرح الكافية:١/ ٢٤٤.

(٦)الكتاب:٢/ ١٣.

والمكانُ وليس فيها [١]. وهنا فارقتْ بعضُ الألفاظِ الظرفيةَ وتحولتْ إلى الاسميةِ [٢]، دونَ تمامِ تلك المفارقةِ؛ فقد تعودُ إلى ظرفيتِها، مُعتمِدةً على سماتِها المعجميةِ واستعمالِ المتكلِّمِ لها، وقد سمّاها سيبويهِ بـ(المُختصَّة) [٣] كما في قول الأعشى :

تَجانَفُ عن جُو اليمامةِ ناقتي وما قصدَتْ من أهلِها لِسِوَائِكا [٤]

فقد صيّرَ الظرفَ (سواء) اسمًا بمعنى (غير)، ويقصرُهُ سيبويهِ على الشعرِ [٥]. وقد تُراعى السعةُ في الكلامِ وكثرةُ الاستعمالِ لهذه الألفاظِ فتكونُ أقربَ لحقلِ الاسميةِ منها للظرفيةِ، كقولنا: هو مني فرسخانِ، أو عدوةُ الفرسِ، أو يومان [٦]؛ على تقديرِ مسافةِ تلك الألفاظِ.

لا يمكنُ لكلِّ موضعٍ أن يكونَ ظرفًا، كجوفِ الشيءِ، والداخلِ والخارجِ؛ لأنّها جزءٌ منه، ولا يكونُ الجزءُ ظرفًا للكلِّ [٧].

وقد يكونُ الظرفُ زمانًا –مجالًا– لوقوعِ المبتدأ كالوقتِ والحينِ، كما في: الهلالُ الليلةَ. ولا تُرفعُ إلّا بجعلِ الآخرِ هو الأوَّلُ [٨]، بتقديرِ حدوثِهِ أو طلوعِهِ [٩]. وقد تكونُ تلك الظروفُ مُستغرقةً لكلِّ المبتدأ؛ كما في قوله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ

---

(١)ينظر: الكتاب:هامش٢/ ١٥و٢/ ١٩و٢٠.

(٢)ينظر: المحلى "وجوه النصب"، أبوبكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي ت٣١٧هـ، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٩٨٧م:١٢.

(٣)ينظر: الكتاب:٢/ ٢٤.

(٤)ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، مطابع قطر الوطنية، الدوحة–قطر، ط١، ٢٠١٠م:١/ ٢٦٣.

(٥)ينظر: الكتاب:٢/ ١٧.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٢٦.

(٧)ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٢٠و٢١.

(٨)ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٣٠.

(٩)ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي:١/ ٤٧٣.

مَعْلُومَاتٌ ﴾ البقرة/١٩٧. إذ الحجّ قد استغرقَ الأشهرَ الثلاثَ فكأنَّهُ هو[١]. وليستِ الأماكنُ كالأزمنةِ، فالمكانُ يكونُ ظرفًا للجثثِ ولا تكونُ الأزمنةُ؛ لأنّ الأمكنةَ جثثٌ، بمعنى أنّ لها واقعًا خارجيًا ملموسًا [٢]. والذي يُلحظُ ((أن ظروف الزمان إنما هي أشياء تحدث وتنقضي، ولا يثبت شيء منها، وما وجد من الزمان فهو مشتمل على كل موجود، والجثث كلها موجودة)) [٣]، فإذا ما أخبرْنا عن الجثثِ بالزمانِ فلا فائدةَ فيه؛ فهو مشتملٌ عليها وعلى غيرِها سلفًا. وما جازَ في إخبارِها عن المصادرِ لكونِها – المصادر– غيرَ دائمةٍ أو غيرَ موجودةٍ تحدثُ في أوقاتٍ وتنقضي، وفيها شيءٌ من الزمنِ؛ لذلك جاءتِ الأزمنةُ لتدلَّ على حدوثِ تلك الأحداثِ فيها. والمسندُ بما يمتلكُهُ من سماتٍ معجميةٍ يفسحُ المجالَ لتواضعِ لفظٍ يُخبِرُ عن شيءٍ منه؛ ولمّا يفتقدُ الزمنَ؛ لا تصلحُ ألفاظُ الزمنِ للإخبار عنه ((والأماكن لها جثة، وإنّما الدهر مضي الليل والنهار؛ فهو إلى الفعل أقرب)) [٤]. فهذا المضي والتجددُ لا يسمحانِ للزمنِ أن تكونَ لهُ حالٌ يثبتُ عليها؛ لذلك ((لا تقول: زيدٌ حينَ يأتيني؛ لأنّ (حين) لا تكون ظرفًا لـ (زيد)، وتقول: الحَرُّ حين تأتيني، فيكون ظرفًا؛ لما فيه من معنى الفعل. وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث)) [٥]. فالجثثُ لا تحملُ الدلالةَ الزمنيةَ، وبذا يكونُ الخبرُ غيرَ المبتدأ، بينما جازَ المثالُ (الحَرُّ حينَ يأتيني) ذلك لأنَّ المسندُ يحملُ سمةً زمنيةً واضحةً سمحتْ لظرفِ الزمانِ (حين) أن يَشغلَ ما

---

(١)ينظر: شرح الكافية:١/ ٢٤٩و ٢٥٠.

(٢)ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد د. عزيزة فوّال بابتي، دار الكتب العلمية، بيوت–لبنان، ط١، ١٩٩٢م:١/ ٤٠٢.

(٣)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/ ٤٥٣.

(٤)الكتاب:١/ ٩٢.

(٥)المصدر نفسه:١/ ٢٠٧.

بعدَهُ؛ فقد ماثلَ الظرفُ ما في المبتدأ من دلالةٍ زمنيةٍ، إذ الـ (حين) ظرفٌ يُلمَحُ فيه الحدثُ ولا يكونُ ذلك في (زيد).

الحَرُّ حينَ ...

الحَرُّ ← مَوسم، يأتي صيفًا، معرفة لطرفي الخطاب (معرف بـ ال)، مُسنَد لا يستدعي مجالًا آخر لتخصيصه، يطلبُ مجالًا للمُسنَدِ إليه

حينَ ← ظرف زمان مختص، نكرة، مُسنَد إليه

إذ يمكنُ للظرفِ أنْ يحددَ –مجالَ الحدث– قدومَ الموسمِ؛ ليكونَ هو المُسنَدِ.

وهنا نجدُ الجملةَ الاسميةَ تعتمدُ بامتدادِها على ما للمسندِ من سماتٍ تسمحُ للأخبارِ أن تردَ بعدَهُ وتفيدَ عنه، وقد يكونُ ذلك الامتدادُ قبلَ الإخبارِ متعلقًا بالمُسنَدِ حين تَضعُفُ درجةُ تعيينِهِ أو تخصصِهِ؛ فيلجأُ إلى إنشاءِ مجالاتٍ –ذاتية–هي منه، تُعِينُهُ في ذلك، كمجالي المضافِ إليه والنعتِ. وقد تمتدُ الجملةُ بتعددِ الخبرِ [١] لأنّه حكمٌ في الأصلِ –كما أسلفنا–؛ لورودِ أكثرَ من حكمٍ على المُسنَدِ بما يقررُهُ المتكلمُ.

***الموضع الثاني: التعجب**

وكان في ما يعمل عمل الفعل ولم يقو قوَّته الباب الرابع–باب التعجب.

في بابِ التعجبِ نجدُ (ما) وهي اسمٌ؛ مسندًا بُني عليها ما بعدَها من الألفاظِ. وذهبَ سيبويهِ إلى أنّها نكرةٌ مبهمةٌ لتَمَثُّلِهِ في: ما أحسنَ عبدَ اللهِ ، لقولِ الخليلِ: ((أنّه بمنزلة قولك : شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ)) [٢]. وهو على غيرِ قولِ الأخفشِ في أنّها موصولةٌ[٣]. ولو استُهجنَ ورودُها نكرةً؛ لمَا وقعتْ بعدَ (ربَّ)، كما في قول الشاعر:

---

(١)ينظر: البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير ت٦٠٦هـ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ:١ /١/ ٨٤.

(٢)الكتاب:١/ ١٣٨.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/ ٣٥٦.

ربَّما تَجْزعُ النفوسُ مِنَ الأمـ ـرِ لهُ فَرْجةٌ كحلِّ العقالِ [1]

إنّما توصلُ (ما) إذا خُصِّصتْ، ولو كانَ ذلك لزالَ منها التعجبُ [2]، ولذلك الإبهامِ حملتْ معنى التعجبِ، فما أُبهم يُتعجبُ منه، فلا يُعرف حدُّه، فالتعظيمُ في التنكيرِ لا في التخصيصِ، نظيرَ ذلك قولُهُ تعالى :﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ التوبة/٧٢، وما بعدَها من الفعلِ غيرُ متصرفٍ ولا يتصرفُ فيه من تقديمٍ وتأخيرٍ؛ لنقلِهِ لمعنى جديدٍ لم يكنْ في أصلِهِ [3]. ولمّا كان في (ما) العمومُ جازَ أن يُبنى عليها؛ كما في ((أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلّا زيدٌ؛ لأنّه صار في معنى (ما أحدٌ فيها إلّا زيدٌ))) [4]، وبذا أُبدلَ زيدٌ من (أقلُّ رجلٍ). وعلى هذا فتحتْ ما التعجبيةُ المجالَ لـ (أفعل) أن تكونَ خبرًا، وفرضتْ أنْ يكونَ خبرُها جملةً فعليةً، ولا يجوزُ غيرُهُ، وبذا وقعَ شيءٌ من الامتدادِ الحاصلِ في الفعلِ. وبتغييرِها لدلالةِ الفعلِ إلى التعجبِ زادتْ عليه منحَهُ الامتدادَ في التعديةِ لِمَا كانَ لازمًا بعدَ أنْ لم يكنْ كذلك نحو كَبُرَ وحَسُنَ، وما كان متعديًا إلى التعدي بحرف الجّر ولا يكونُ بدونِهِ، كما في قولنا: ما أضربَ محمدًا لزيدٍ، ولا يصحُّ

---

(١)شرح ديوان أميّة بن أبي الصلت، قدّم له وعلّق حواشيه: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، د.ط:٦٣. وورد في الكتاب بهذا الصدر (ربَّ ما تكرهُ النفوسُ مِن الأمرِ):٢/ ١٨٨.

(٢)ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ – ٩٨٧م)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٠م:١/ ١٠٩.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني ت٣٨٤هـ، رسالة دكتوراه تحقيق ودراسة: الطالب محمد إبراهيم يوسف، إشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٤١٤– ١٤١٥هـ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية:١/ ٢٦٤.

(٤)الكتاب:٣/ ٢٣١.

ما أضربَ محمدًا زيدًا، دون واسطةٍ[1]. ويمكنُ أنْ تزادَ (كان) على الجملةِ لتزيدَ معنى التوكيدِ عليها، فالتعجبُ لِمَا كان قد مضى، ولا يكونُ مُستقبَلًا. وكلُّ هذا الامتدادِ للجملةِ تأثرٌ بالإبهامِ الواقعِ في (ما)، التي مثّلتِ المسندَ الذي اعتمدَ عليه بناءُ ما بعدَهُ، ألا ترى أنّك لا يمكنُكَ الوصولُ إلى ذلك في قولك: (شيءٌ كانَ أحسنَ زيدًا).

من ثَمَّ أتى سيبويهِ على ذكرِ الجملةِ الاسميةِ في مواضعَ يُبنى فيها الفعلُ على الاسمِ، كالمبنيّ عليه ممّا يكونُ ظرفًا، ممّا يستلزمُ الوصلَ بهِ إلى معرفةِ مفهومِ التعديةِ، الذي سيكونُ في الفصلِ الآتي.

ما كان أحسنَ زيدًا

ما ⟵ نكرة مبهمة توجب المضيّ والتعجب، عامة، مُسنَدٌ لعموميتها

كانَ ⟵ فعل ماضٍ، فلا يمكن التعجب من شيء لم يقع بعدُ

أحسنَ ⟵ فعل ماضٍ غير متعدٍ، خرج للتعجب، فاعله عائد إلى (ما التعجبية)

زيدًا ⟵ رجل، عاقل، مفعول به، مجالًا جاء به المعنى الجديد للفعل وهو التعجب، هو وعامله أخبر عن (ما)؛ فكان المُسنَدَ إليه

*** الموضع الثالث: الاستفهام**

وكان في (أبواب الاستفهام من الاشتغال الباب الأول- اختيار النصب في أدوات الاستفهام، في الاستفهام يجري مجرى الاشتغال، الأمر والنهي والدعاء في الاشتغال).

يُعبَّرُ عن الاستفهامِ بالفعلِ بدلًا من الاسمِ؛ ويمكنُ أن يكونَ بالاسمِ على قلةٍ ((لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب)) [2]. فالاستفهامُ بالفعلِ يكونُ غيرَ واقعٍ، كما الأمرُ فيه ((فلمّا كان الأمر لا يكون إلّا بفعل، اختاروا أن يكون الاستفهام

(١)ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه:١/ ١١٠و ١١١.

(٢)الكتاب:١/ ١٧١و ١٧٢.

بالفعل))[١]. لذلك اختاروا النصبَ في الاسمِ الواقعِ بعدَ أداةِ الاستفهامِ على تقديرِ فعلٍ، خلا حرفيّ الاستفهامِ (الهمزة وهل)، وقد يَرِدُ بعدَهما اسمانِ، يكونانِ مبتدأً وخبرًا على الأصلِ قبلَ دخولِ الاستفهامِ عليهِ، وحيثُ كانتِ الفائدةُ كانَ الاستفهامُ عنها [٢]. كما في قولنا: (هل محمدٌ منطلقٌ؟) ولمّا كانتِ الهمزةُ أمَّ الحروفِ في هذا البابِ؛ ((لأنّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره)) [٣]؛ لذلك توسعوا فيها أكثرَ من غيرِها من أدواتِ الاستفهامِ، فجازَ ألّا يُقدَّرَ بعدَها فعلٌ. فلم يكنْ لهذينِ الحرفينِ تأثيرٌ في امتدادِ الجملةِ بعدَهما، إنّما يُنسبُ إلى الابتداءِ ويُنظَرُ فيه إلى المُسنَدِ. أمّا أسماءُ الاستفهامِ فيمكنُ أنْ تكونَ أحدَ جزأي الجملةِ الاسميةِ؛ مسندًا أو مسندًا إليه، كقولنا : مَنْ أخوكَ؟ وهنا تفارقُ الهمزةُ (من) استفهامًا، فهي بمعنى (الذي) فقدْ وردتْ دونَ صلتِها فلا يمكنُ لها إلّا أنْ تكونَ في الاستفهامِ وليس غيرَهُ ((ولكنّهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلّا في الاستفهام))[٤].

والاستفهامُ جملةٌ مستقلةٌ بنفسِها؛ لذلك لا يعملُ ما كانَ في سياقِهِ من ألفاظٍ بما قبلَهُ من الابتداءِ، ففي قولِنا: ((زيدٌ كم مرةً رأيتَهُ، وعبدُ اللهِ هل لقيتهُ، وعمرٌو هلّا لقيتهُ، وكذلك سائر حروف الاستفهام، فالعامل فيه الابتداء)) [٥]. فقد قدّمتَ الاسمَ للتنبيهِ، ثُمَّ شرعتَ بالاستفهامِ. وعندَما لا يكونُ الخبرُ عينَ المبتدأ أو ما يماثلُهُ؛ لَزَمَ وجودُ الرابطِ، وعلى هذا لا يصحُّ أن يخلوَ الفعلُ الواردُ هنا من الضميرِ أثرًا للمجالِ

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/ ٤٠٧.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٤٠٤.

(٣)الكتاب:١/ ١٧٢.

(٤)المصدر نفسه:١/ ١٧٢.

(٥)المصدر نفسه:١/ ١٩٩.

الذي يستلزمُهُ المُسنَدُ ((فإن قلتَ: زيدٌ كم مرةً رأيتَ، فهو ضعيف، إلّا أن تُدخل الهاء))[1].

زيدٌ كم رجلًا تعرفُهُ؟

زيدٌ ←— رجل، عاقل، معرفة لطرفي الخطاب (عَلَم)، مُسنَدٌ١ يستدعي مجالًا للمُسنَدِ إليه، وتُبنى عليه الألفاظُ بعده

كم ←— اسم استفهام، تسأل عن العدد، مبهم يستدعي مجالًا لرفع إبهامه، مُسنَدٌ ٢

رجلًا←— اسم جنس، عاقل، رافع للإبهام

تعرفُ ←— فعل، له فاعل، وقوع (المعرفة)، له ظرف (الحال والاستقبال)، مُسنَدٌ ٣ يطلبُ مجالًا لفاعل عاقل يمكنه المعرفة، ومجالًا آخر تقعُ عليه المعرفة

هُ ←— ضمير، مفرد، عائد على (زيد) شغل مجال المفعولية

وإنْ لم يكنِ الضميرُ موجودًا؛ لا يمكنُ للفعلِ أن يصلَ بالنصبِ إلى اسمِ العَلَمِ المُتقدِّمِ، فالفعلُ لا يمكنُهُ تجاوزُ مجالِ معمولِهِ؛ وهو هنا اسم الاستفهام للعملِ في سابقٍ له؛ وهو هنا اسم العلم.

وجملة (تعرفُهُ) شغلت مجال المُسنَدِ إليه ٢ لـ (كم)

ولمّا كان (زيد) مسندًا يطلبُ مجالَ المسنَدِ إليه الذي يجبُ أن يكونَ ذاتَ المُسنَدِ، أو زمنَهُ، أو مكانَهُ؛ لذلك لا يمكنُ لجملةِ (كم رجلًا تعرفُ) أنْ تحلَّ مُسنَدًا إليه لـ(زيد)، دونَ الضميرِ، فلا تمثلُ أيًا من متعلقاتِ المسنَدِ، وهنا نرى وجوبَ أنْ تحملَ الجملةُ الضميرَ العائدَ على المُسنَدِ؛ لِيصحَّ وقوعِها مسنَدًا إليه.

***الموضع الرابع: الأمر والنهي**

الأمرُ والنهي كالاستفهامِ باستقلالِ جملتِهِ؛ على الرَّغمِ من أنَّ الأمرَ والنهيَ أكثرُ رسوخًا في الفعلِ من الاستفهامِ. فنقول: زيدٌ اضربْه، ابتدأنا بالتنبيهِ ثُمَّ الأمرِ، فلا

---

(١)الكتاب:١/ ١٩٩.

يعملُ فيه الفعلُ [1]. ولا يجوزُ الفصلُ بالفاءِ في الفعلِ؛ لئلا يقعَ فاصلٌ بينَ المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه وهما واحدٌ. وإن صحّتِ الفاءُ فبغيرِهِ على أن يكونَ (زيد) مسندًا إليه مبنيًا على مبتدأ محذوفٍ، أو ما كانَ من المُسنَدِ في معنى الجزاءِ فتدخلُ الفاءُ في خبرِهِ كما في خبرِ الجزاءِ، كقولنا: الذي يأتيني فله ضيافةٌ، وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة/٢٧٤؛ يُلحظ في (الذين ينفقون) معنى الجزاءِ [2].

زيدٌ اضربْهُ

زيدٌ ⟵ رجل، عاقل، معرفة لطرفي الخطاب (عَلَم)، مُسنَدٌ يستدعي مجالًا للمُسنَدِ إليه

اضربْ ⟵ فعل أمر، له فاعل مستكن فيه، يطلبُ مجالًا ليقع عليه الحدث (الضرب)

هُ ⟵ ضمير، مفرد، عائد على المُسنَد شغل مجال المفعولية

وجملة الأمر (اضربْهُ) شغلت مجالَ المُسنَدِ إليه؛ فهي كالمسنَدِ بحملها للضمير العائد عليه. وبذلك لا يمكنُ للفعلِ أنْ يصلَ إلى العملِ في الاسمِ المتقدِّمِ وهو عاملٌ في الضمير العائد عليه.

***الموضع الخامس: فيما تبدأ الأسماء بعده (إذا، حيث، إذ)**

وكان في (فيما تبدأ الأسماء بعده (إذا، حيث، إذ)، عدَّة ما يكون عليه الكَلِم، قوة تعدّي الفعل إلى الزمان والمصادر).

هناك بعضُ الظروفِ التي تلازمُ الإضافةِ إلى الجملِ خاصةً، منها (حيث) ولها أحوالٌ[3]. ما يعنينا منها إضافتُها إلى الجملةِ الاسميةِ، وفي حديثِ سيبويهِ عنها وعن

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٢٠٩.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢١٠و٢١١.

(٣)ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر =

(إذا) في الجزاءِ: ((والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: اجلسْ حيث عبدُ اللهِ جالسٌ، واجلسْ إذا عبدُ اللهِ جلسَ)) [١]. وفي غيرِ الجزاءِ لا يتساويان؛ فـ ((الموضع الذي تكون فيه (إذا) بمنزلة حرف من حروف الابتداء (هو) الموضع الذي يدخلها فيه معنى المفاجأة، فيذهب عنها معنى الجزاء وتصير ظرفًا من ظروف المكان بمنزلة (ثَمَّ) و(هناك)، كقولك: (خرجتُ فإذا زيدٌ)، كأنك قلت: (خرجت وهناك زيد فاجأته هناك))) [٢]. ومَثَلُهُ تمثيلُ سيبويهِ آنِفُ الذكرِ، ففي الجزاءِ يكونُ الاسمُ المرفوعُ بعدَ (إذا) مُسنَدًا إليه مبنيًا على فعلٍ محذوفٍ، يُقدَّرُ من لفظِ ما بعدَهُ، وما بعدَ (حيث) مُسنَدٌ يطلبُ الخبرَ بعدَهُ. فالثاني يُستعمَلُ في الشرطِ الذي يكونُ بالفعلِ، وليس كذلك (حيث) على الرَّغمِ من ظرفيتِهما. ففي الاسمِ الواقعِ بعدَ (إذا) قيل: ((ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ، لأن هذه الحروف لا تقع إلّا على الأفعال)) [٣]. فالجزاءُ لا يكونُ إلّا بالفعلِ. فما الذي قرّبَ (إذا) من ذلك وأبعدَ (حيث)؟ الجوابُ عنهُ هو أنَّ (إذا) ظرفُ زمانٍ ((لِما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف)) [٤]. بينما (حيث) ظرفُ مكانٍ ((بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيدٌ)) [٥]. والأزمنةُ تشاطرُ الأحداثَ في ما تدلّ عليه الأفعالُ؛ فهي للفعلِ ألزمُ من الأمكنةِ، فالفعلُ ((إنّما جُعل في الزمان أقوى؛ لأنّ الفعل بُني لما

= السيوطي ت٩١١هـ، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م:٢/ ١٥٢.

(١)الكتاب:١/ ١٨٠.

(٢)شرح كتاب سيبويه، الرماني:١/ ٣٢٣.

(٣)المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد٢١٠–٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣ ،١٩٩٤م:٢/ ٧٥.

(٤)الكتاب:٥/ ٥٤٧.

(٥)المصدر نفسه:٥/ ٥٤٧.

مضى منه وما لم يمضِ، ففيه بيان الفعل متى وقع، كما أنّ فيه بيان أنّه وقع المصدر. والأماكن لم يُبنَ لها فعل)) [١].

من ذلك نخلصُ أنَّ كلا اللفظينِ يجوزُ بعدَهما الابتداءُ إذا دلّا على الأمكنةِ دونَ المجازاةِ، وعليه تمتدُ الجملةُ اعتمادًا على المُسنَدِ وما يحملُهُ من سماتٍ تستدعي الألفاظَ بعدَهُ.

أمّا (إذ) فلها معانٍ متعددةٌ، ما لنا منها هو ظرفٌ لِمَا مضى من الزمانِ، يُوجِبُ مجالًا لتمامِهِ الدلالي في المضافِ إليه؛ لذلك يكونُ ملازِمًا الإضافةَ إلى الجملةِ الاسميةِ. وقيلَ للمستقبَلِ [٢]؛ كما في قولِهِ عزّ وجلّ : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ (٧٠) إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ (٧١) فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ غافر/٧٠و٧١. وإنْ وقعَ الفعلُ في الجملةِ الاسميةِ؛ فيَحسنُ أنْ يكونَ فعلًا مضارعًا، ويَقبَحُ الفعلُ الماضي ((جئتُ إذ عبدُ اللهِ قائمٌ، وجئتُ إذ عبدُ اللهِ يقومُ، إلّا أنّها في (فَعَل) قبيحة)) [٣]؛ فبعدَ أنْ دلّتْ على المضي لم يَحسنْ أنْ يفصلَ بينَها وبينَ ما دلّتْ عليه فاصلٌ ((ووجه قبحه أنّ "إذ" لمّا كانت لِمَا مضى، وكان الفعل الماضي مناسبًا لها في الزمان، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعًا)) [٤]. ورجّحَ سيبويهِ أنّها للمضي بقولِه: ((ولكنّ (إذ) إنّما يقع في الكلام الموجب)) [٥]. فالواجبُ عندَهُ هو

---

(١)الكتاب:١/ ٩٢.

(٢)ينظر: مغني اللبيب:١/ ٩٦. وصاحب همع الهوامع ذكر الاثنين مع ترجيحهما ((وللمستقبل في الأصحّ)):٢/ ١٢٦، وزاد ((وأصل وضعها أن تكون ظرفًا للوقت الماضي)):٢/ ١٢٧.

(٣)الكتاب:١/ ١٨٠.

(٤)مغني اللبيب:٢/ ١٢٨.

(٥)الكتاب:١/ ١٨٠.

ما وقعَ من الأفعالِ [1]، وقد قَرَنَ ذلك بالتأكيدِ والاستدراكِ في (إنّ ولكنّ) ((إلّا أنّ معنى إنّ ولكنّ لأنّهما واجبتان كمعنى (هذا عبدُ اللهِ منطلقًا))) [2].

وعلى ذلك تكونُ (إذ) ظرفًا يَحسُنُ الابتداءُ بعدَها؛ لا تطيلُ ما بعدَها من الجملِ فقط؛ بل ما قبلَها أيضًا؛ فهي لا تقعُ مُبتَدَأةً. وجملةُ الابتداءِ بعدَها تعتمدُ على ما يحملُهُ المُسنَدُ من سماتٍ.

***الموضع السادس: اسم التفضيل**

وكان في (باب الصفة المشبهة وما أُجري مُجراها (أفعل التفضيل)، في عطف الواو التي بمعنى (مع) على الاسم).

وجاء في اسمِ التفضيلِ المشابهِ للصفةِ المشبهةِ في قولِنا :(هو أحسنُ منه وجهًا)؛ أي وجهُهُ أحسنُ من وجهِهِ [3]. وكذلك في قوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ الكهف/٣٤. إنّما أرادَ مالي أكثرُ من مالِكَ، لكن لو كانَ كذلك لَتَوَجَّهَ التفضيلُ نحو المالِ دونَ صاحبِهِ، وهو ما لم يُرِدْهُ النصُ الكريمُ – واللهُ أعلمُ–؛ بل أرادَ أنْ يكونَ التفضيلُ والعلو لصاحبِ المالِ على أخيه، وفيه لمّا كانَ الضميرُ هو المبتدأ وجاء اسمُ التفضيلِ (أكثر) لم يتضحْ وجهُ الكثرةِ هنا؛ لذلك جِيء بالتمييز لرفعِ الإبهامِ الحاصلِ في المُسنَدِ إليه، وعلى ذلك لم يُتمِمِ الخبرُ تلك الفائدةَ المرجوةَ؛ فأتمَّها بجَلبِهِ لِكلمةٍ جديدةٍ.

هو أكثرُ منه مالًا

هو ⟵ ضمير، معرفة لطرفي الخطاب بمعرفةِ عائدِهِ، مُسنَدٌ يستدعي مجالًا للمُسنَدِ إليه

أكثرُ ⟵ اسم تفضيل، نكرة، مُسنَدٌ إليه، وجه المفاضلة وابتداؤها فيه مبهم

---

(١)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:٨٩و٩٠.

(٢)الكتاب:٣/ ٣١.

(٣)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢٧٨.

يستدعي مجالًا لرفع إبهامه

من ⟵ حرف جر، ابتداء الغاية في المفاضلة

هُ ⟵ ضمير، مفرد، شغل مجال الاسم المجرور، عائد على المفضَل عليه

مالًا ⟵ اسم جنس، جامد، رافع للإبهام، موضح لوجه المفاضلة

قد تمتدُ الجملةُ الاسميةُ بمجيء المبتدأ معطوفًا عليه على الرَّغمِ من إبهامِ المَبني عليه لدلالةِ العمومِ؛ كما في قولنا: أنتَ أعلمُ وعبدُ اللهِ. على تقديرِ: أنت وعبدُ اللهِ أعلمُ من الآخرين. وقد كان ذلك الموضعُ عدولًا عن النصبِ في: ما صنعتَ وأخاك. فههنا ما بعدَ الواو– واو المعيّة– مبني على فعلٍ لا على اسمٍ كما في المثالِ الأوَّلِ، كأنَّهُ قال: ما صنعتَ أخاك، تمثيلًا ولم يُتكلَّمْ به. وعلى شاكلتِهِ : أنتَ وشأنُكَ، وكلُّ امرئٍ وضيعتُهُ، على تقديرِ خبرٍ محذوفٍ (مقرونان)، وكيف أنتَ وعبدُ اللهِ، فكيف لا يليها إلّا الرفعُ. وقد يكونُ الامتدادُ بمجيءِ الخبرِ معطوفًا عليهِ لا المبتدأ ؛ كما في: ما أنتَ وعبدُ اللهِ[1]. وما سوّغَ ذلك الامتدادَ هو وقوعُ شيئينِ –مُسنَدينِ– في حكمٍ واحدٍ؛ وذاك العطفُ على المُسنَدِ، أو وقوعُ حكمينِ لمسندٍ واحدٍ؛ وذاك العطفُ على المُسنَدِ إليهِ.

***الموضع السابع: المصادر المتصرفة في غير الدعاء**

وكان في (المصادر المتصرفة في غير الدعاء، الأبواب التي يراد بها تقريرُ ثبوت الفعل الباب الأول– المصادر المعرَّفة بالألف واللام وما أشبهها، المصادر النكرة التي تجري مجرى ما فيه الألف واللام، المصدر الذي ليس فيه علاج أي مستقّر وليس هو الأول، المصدر الذي فيه علاج ولكنّه هو الأول، المصدر الذي ليس فيه علاج والآخر هو الأول ولكن لم تذكر فاعلًا، الاسم الذي لا يكون فيه إلّا

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٣٨٣.

الرفع، المصدر الذي يجري مجرى الأسماء، المصدر وما يجري مجراه في تركيب (أمّا كذا فكذا)، الاسم في تركيب (أمّا كذا فكذا)).

ومن المواضعِ التي ذكرَ فيها سيبويهِ الجملةَ الاسميةَ تحولُ المصادرِ من النصبِ مجالًا لفعلٍ محذوفٍ؛ إلى الرفعِ ليُبنى عليها؛ دلالةً على الثبوت بدلًا من الاستمرارِ والتحولِ، كما في قولِنا: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليه، جوابًا لكيف أصبحتَ؟ وقد كانت قبلُ: حمدًا وثناءً[1]، وكثرةُ استعمالِ هذه الألفاظِ قرَّبَتْها من الثبوتِ والدوامِ، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ يوسف/١٨. أي الأمرُ صبرٌ جميلٌ، وقد نابَ عن (اصبر صبرًا جميلًا) عدولًا من النصبِ إلى الرفعِ، وقد يكونُ مبتدأً بمجيئهِ نكرةً موصوفةً لخبرٍ محذوفٍ تقديرُهُ (أمري) [2]. وقد تنتقلُ تلك المصادرُ إلى حقلِ الاسميةِ والصفاتِ لاستعمالِها المتكررِ، من ذلك: الحمدُ للهِ، والعجبُ لك، والويلُ لك. وقد ((اختارت العرب فيها الرفع؛ لأنّهم جعلوها كالشيء اللازم الواجب فأخبروا عنها، وجعلوها مُبتدَأة وجعلوا ما بعدها خبرها))[3]، مُقترِنةً بال التعريف؛ فبدونِها لا يمكنُ الابتداءُ بها ولا يُبنى عليها ما بعدَها، بعد أنْ كانتْ مبنيةً على الفعلِ ((وإنّما استحبوا الرفع فيه؛ لأنّه صار معرفةً وهو خبرٌ ، فقوي في الابتداء)) [4]. وهنا أرادَ بالخبرِ عكسَ الإنشاءِ. ولا يكونُ كلُّ مصدرٍ على ذلك؛ إنّما القولُ ما قالتْهُ العربُ وقولُها الفيصلُ فبعضُها لا يستقيمُ إلّا بالفعلِ، كـ (سقيًا، ورعيًا)، وكذلك الرفعُ وإنْ كانَ على الابتداءِ إلّا أنّهُ يُلمَحُ فيه معنى الفعليةِ؛ فـ (الحمدُ للهِ) لا

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٤٠٣.

(٢)ينظر: تفسير التحرير والتنوير، العلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٤م:١٢/ ٢٣٩.

(٣)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/ ٢١٩.

(٤)الكتاب:١/ ٤١٣.

ينفكُّ عن قولنا: أَحْمَدُ اللهَ [١]. وقد تتجردُ تلك المصادرِ عن الألفِ واللامِ مُعتمِدةً على العمومِ والشمولِ للابتداءِ بها؛ مُوجبةً لمجالِ الخبرِ بعدَها نحو: سلامٌ عليك، وويلٌ لك ((فهذه الحروف كلُّها مُبتدأةٌ مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنَّ أنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثبت عندك ، ولستَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك معنى)) [٢]. كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ هود/١٨. وفي قوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ ﴾ الرعد/٢٩، بالعطف رفعًا. والثباتُ هنا مُتأتٍ من أنَّ ((القائل من الناس يذكره على جهة الدعاء عليهم، والله عز وجل يذكره على طريق وجوب ذلك لهم؛ لأنّه هو المدعُو المستدعى منه ذلك))[٣]. وفي كلِّ هذا يرى سيبويهِ أثرَ المتكلمِ في تغييرِ وجهِ اللفظِ من النصبِ إلى الرفعِ، ومن التنكيرِ إلى التعريفِ، بالأداةِ مرة، وأخرى بالعمومِ والشمولِ ليُعتمَدَ عليه في ثباتِ الألفاظِ بعدَهُ. وتكرارُ تلك الألفاظِ وجريانُها على الألسنِ نحا بها إلى الاسميةِ. ولا يغفلُ العالِمُ الجليلُ ما استعملتْهُ العربُ وما تلفظتْ به مُكتفيًا بذلك مانعًا من أنْ يقاسَ عليه غيرُهُ.

بعضُ تلك المصادرِ قد ترتقي منزلةَ الصفةِ والحالِ، فتُخبِرُ عن الرجلِ فيها لبيانِ فضلِهِ وخصلتِهِ، فنقول: لهُ علمٌ علمُ الفقهاءِ، ولهُ رأيٌ رأيُ الحكماءِ، وفي ذلك أضحتْ تلك علامةً وميزةً للرجالِ؛ ومَاثَلَتِ الجوارحَ بامتلاكِهم لها ((وأنّ (العلمَ) صار عندهم بمنزلةِ اليد والرجِلِ، ويدلّك على ذلك قولهم: لهُ شرفٌ، ولهُ دينٌ، ولهُ فهمٌ)) [٤]. وفي ذلك أثرُ المسندِ ليَسمحَ بورودِ اللفظِ المماثلِ له بعدَهُ، والذي لا يُكتفى به إلّا مضافًا لبيانِ جهةِ التفضيلِ ومَحَلِ المزيَّة.

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٤١٤.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٤١٦.

(٣)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/ ٢٢٣.

(٤)الكتاب:١/ ٤٥٨.

تَرِدُ الجملةُ الاسميةُ بعدَ (أمّا) في لغةِ بني تميم؛ نحو: أمّا العلمُ فعالِمٌ بالعلمِ، وذلك بجعلِ العلمِ الثاني هو العلمُ الأوَّلُ المتقدمُ؛ وإلّا كانَ النصبُ فيه ((وأمّا (الرفع) فعلى أنّه جعل العلم الآخر هو العلم الأول، فصار كقولك: أمّا العلمُ فأنا عالمٌ به))[١]، كأنَّك قلتَ: أمّا العِلمُ؛ العِلمُ الذي أنا عالِمٌ بهِ، كما تقولُ: أنتَ أنتَ. فقد حملَتْ (أمّا) معنى الشرطِ في (مهما) ((فإذا قالوا: أمّا العلمُ فإنّكَ عالمٌ به، رفعوا العلم بالابتداء وكان التقدير: مهما يكن من شيءٍ فالعلمُ أنا عالمٌ، ويقدّرون أمّا النبلُ فهو نبيلٌ، أي نبيلٌ به حتى يكون فيه، أي في الجملة ما يعود إلى الأول))[٢]. وقد تقعُ غيرُ المصادرِ –كما سبق– بعد (أمّا)، وهي الأسماءُ فلا يكونُ لها فعلٌ يعملُ فيها النصبَ؛ لذلك حقُّها الرفعُ. نحو: أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ، كقولنا: أمّا العبيدُ فأنتَ فيهم ذو عبيدٍ ((وإنّما أُختير الرفع؛ لأنّ ما ذكرتَ في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر))[٣]. ونَعَتَ سيبويهِ النصبَ في هذا بالقليلِ الخبيثِ تشبيهًا بالمصدرِ كما فعلُوا في (الجماء) [٤]. ومن قال بالنصبِ الزّجاجُ (ت٣٤٠هـ) بتأويلِ المصدرِ ((وكان الزّجاج يتأوّل في نصب العبيد تقديرَ المِلْكِ، والمِلْكُ مصدر، كأنّه قال: أمّا مِلْكُ العبيدِ، كما تقولُ: أمّا ضَربَ زيدٍ فأنا ضاربُهُ))[٥]. ولا سبيلَ إلى ذلك إلّا أنْ تكونَ تلك الأسماءُ غيرَ معهودةٍ لدى المتكلمِ، ولم يعنِ بها جمعًا بعينِهِ ((وإنّما جاز النصب في (العبيد) حين لم يجعلهم شيئًا معروفًا بعينه))[٦]. بينما الرفعُ في كلِّ ما هو معهودٌ: أمّا ولدُكَ فلا ولدَ لكَ. إنّ اختيارَ الرفعِ والنصبِ قائمٌ على إرادةِ المتكلمِ

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٤٩٠.

(٢)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/ ٢٧٦.

(٣)الكتاب:١/ ٤٩٤.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٤٩٥.

(٥)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/ ٢٨٠.

(٦)الكتاب:١/ ٤٩٧.

التي يراعي فيها عِلْمَ المخاطبِ بتلك الألفاظِ وعهديتِها، ووجبَ في الابتداءِ الوثاقةُ بينَ طرفي الإسنادِ؛ ممّا يُفسِّرُ تكرارَ المُسنَدِ أو وجودَ الضميرِ أو تقديرَهُ.

***الموضع الثامن: الأسماء المبهمة**

وكان في (الأسماء المبهمة، نعت المعرفة، ما ينتصب على الحال لمعرفة بنيت على مبتدأ).

وممّا يجبُ ذكرُه وقوعُ أسماءِ الإشارةِ موقعَ المُسنَدِ في الجملةِ الاسميةِ، خصصناها بالذكرِ من المعارفِ لتسميتِها بالمُبهَمةِ عندَ سيبويه، وتلك التسميةُ لا تُخرِجُها من دائرةِ المعارفِ ((وإنّما صارت معرفةً لأنّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمتّه)) [١]، وإبهامُها كائنٌ في إشارتِها للشيءِ قريبًا أو متوسطًا أو بعيدًا [٢]، وفي ذلك درجةٌ من درجاتِ التعريفِ لا تمامُهُ؛ مقتصرًا تعريفُها على الناظرِ و((وقوعها على كلِّ ما أومأت إليه)) [٣]، كذلك ما أُنزِلَ منزلةَ المُشاهَدِ الحسيّ من بابِ المجازِ نحو التعظيمِ وغيرِه؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ البقرة/٢. وقد يكونُ الانتقالُ بالتعريفِ من الموصولِ أو العهدِ إلى الإشارةِ بتلك الأسماءِ [٤].

والنوعُ الثاني الذي شملتَهُ تسميةُ سيبويهِ بالمبهماتِ هو(الضمائر)، وجهةُ تعريفِها ((لأنّك أنّما تُضمرُ اسمًا بعد ما تعلمُ أنّ من تُحدِّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنَّك تُريدُ شيئًا يعلمه)) [٥]. وهذه تختلفُ عن سابقتِها في إبهامِها كما سنرى في تكوينِ الألفاظِ بعدَها تبعًا لذلك الإبهامِ، فبعدَ عِلمِ المُخاطَبِ يصحُّ الإضمارُ وإلّا لا

---

(١)الكتاب:٢/ ٦٦.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:٢/ ٧٣.

(٣)المقتضب:٢/ ٢٨٦.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي:٢/ ٣٣٩.

(٥)الكتاب:٢/ ٦٧.

يكونُ له وجهٌ. وعلى ذلك لا يصحُّ التفسيرُ بعد المُضمَرِ بذكرِ ما ينوبُ عنه لتقدمِ العلمِ به[1]؛ إلّا أنْ ((تقول: هو عبدُ اللهِ، وأنا عبدُ اللهِ، فاخرًا أو مُوعِدًا، أي (اعرفني) بما كنت تعرفُ، وبما كان بلغك عني)) [2].

وقد يكونُ ذلك جوابًا لسائلٍ بقولِهِ: من أنتَ؟ فيكونُ الجوابُ: أنا عبدُ اللهِ، المُضمَرُ هنا عائدٌ على المَعنيِّ بالإجابةِ والردِّ، ومجالُ الخبرِ هنا إمّا أنْ يكونَ تسميةً لا عهدَ للسائلِ بها من قبلُ أو تذكيرًا بسابقةٍ معلومةٍ عندَهُ لا يَعرفُ ملامحَ مسمّاها.

أنا عبدُ اللهِ

أنا ⟵ ضمير، مفرد، متكلِّم، عاقل، معرفة، مُسنَدِ

عبدُ ⟵ نكرة، مرفوع، مُسنَد إليه يستدعي مجالًا للمضاف إليه لإتمام تخصصه الدلالي

اللهِ ⟵ معرفة، مجرور، مضاف إليه

ولا يمكنُ وقوعُ مجالِ المُسنَدِ إليه عَلَمًا بعدَ ضميرٍ مُسنَدٍ؛ إلّا بعدَ إنكارٍ للمتكلِّم الذي يعودُ عليه الضميرُ.

***الموضع التاسع: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله**

وكان في (حذف الخبر).

ووردتِ الجملةُ الاسميةُ عندَ سيبويهِ بعدَ حرفِ الشرطِ (لولا)، نحو: لولا عبدُ اللهِ لأكرمْتُكَ، وهي من مواقعِ حذفِ الخبرِ على تقديرِ (موجود)؛ فلِحلول (عبدِ اللهِ) في مكانِ ما لم يقعِ الإكرامُ، ((وكأنّ المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان(كذا وكذا)، فكأنّه قال: لولا عبدُ اللهِ كان بذلك المكان)) [3]. ولاستطالةِ الكلامِ وكثرةِ استعمالِهِ؛ أُوجِزَ بحذفِ المُسنَدِ إليهِ لاستواءِ المعنى بثبوتِهِ وتواردِ المُسنَدِ بأحوالٍ

---

(١)ينظر:الكتاب:٢/ ١٥٤.

(٢)المصدر نفسه:٢/ ١٥٣.

(٣)المصدر نفسه:٢/ ٢١٦.

شتى. و(لولا) تُعلِّقُ جملةَ الشرطِ من المبتدأ والخبرِ بجوابِهِ من الفعلِ والفاعلِ؛ وتحتاجُ عندئذٍ إلى (اللام) [١]. وهي عندَ المبرِّدِ من (لو) و(لا)، فلو تجردتْ من (لا)؛ لارتبطتْ بالفعلِ ولَوُجِبَ الأمرُ لوقوعِ ما قبلَهُ [٢]. وهذا الامتدادُ ممّا سبّبَهُ الشرطُ المُتضمِّنُ لهذا الحرفِ وهو امتناعُ الثاني لامتناعِ الأوّلِ.

***الموضع العاشر: لا النافية للجنس**

وكان في (أحكام النفي بـ(لا)، المنفي المضاف باللام (لك)، نفي النكرة وما نُزِّلَ منزلتها).

آخرُ مواضعِ الابتداءِ هو النفيُّ بـ (لا النافية للجنس) العاملةِ عملَ (إنَّ)، فـ(((لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء)) [٣]، الحجةُ في ذلك صحةُ الإخبارِ عنهُ في لغةِ أهلِ الحجازِ: لا رجلَ أفضلُ منكَ [٤]، وهي لا تعملُ إلّا في النكرةِ بغيرِ تنوينٍ وذلك لاحتياجِها للنكرةِ بعدَها على وجهِ المُلازمةِ ((لأنّها جُعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد نحو(خمسةَ عشرَ))) [٥]، فلا يُفصَلُ بينَها وبين اسمِها. وقد يكونُ لتضمّنِها معنى الحرفِ (مِن) الاستغراقيةِ، فهي جوابٌ لقولِنا: هل مِن رجلٍ؟ فكانَ مجالُ التنكيرِ في الجوابِ: لا رجلَ، لأنّها حلّتْ في السؤالِ مُستغرِقةً الجنسَ بدلالةِ (مِن) الزائدة [٦]. وقد تكونُ تلك الفتحةُ حركةَ إعرابٍ لا بناءٍ فقولُ سيبويهِ ((ونصبها لِما بعدها كنصب (إنَّ) لِما بعدها. وترك التنوين لمِا تعمل فيه لازم)) [٧]، يدلُّ على

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه،السيرافي:٢/ ٤٦٠.

(٢)ينظر: المقتضب:٣/ ٧٦.

(٣)الكتاب:٣/ ١٨٥.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:٣/ ١٨٧.

(٥)المصدر نفسه:٣/ ١٨٥.

(٦)ينظر: النحو العربي أحكام ومعانٍ، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ٢٠١٤م:١/ ٣١٢.

(٧)الكتاب:٣/ ١٨٥.

الإعرابِ وهو عملُ (إنَّ)؛ وإلّا لكانَ قولُهُ (ترك التنوين) حشوًا لا فائدةَ فيه ولَاختصرَ ذلك القولَ بالإشارةِ إلى البناءِ بدلًا من هذا الإطنابِ، وذهبَ هذا المَذهبَ غيرُه من النحويين[١]، واختصاصُها بالنكراتِ وهي تَشغلُ المجالَ بعدَها الذي خالفتْ به أخواتِها من حروفِ النفي أدّى إلى اختلافِ لفظِها مع اسمِها بحركةٍ واحدةٍ [٢]. وما دامتْ (لا) لنفي الجنسِ بنفي الواحدِ وجمعِهِ منهم؛ فـ ((لا يصحُّ أن تقول: (لا بستانَ مثمرٌ بل بستانان) لأنّ هذا يكون تناقضًا)) [٣]، لعدمِ صحةِ السؤالِ: كم من بستانينِ مثمرانِ؟ فكيف يَصحُّ أن يقعَ اسمُها مثنىً وجمعًا؟ كقولِنا: لا رجلينِ في الدارِ، ولا رجالَ في الدارِ، وكلاهما نُفيا بقولِنا: لا رجلَ في الدار؟ جوابُ ذلك: في التثنيةِ جعلَ الجنسَ مُشكَّلًا مَثنى، فنفى واحدَها كما فعلَ في (رجل)، وفي الجمعِ كذلك جماعةً جماعةً، فنفى واحدًا منها[٤]. ومثلُ ذلك وردَ في القرآنِ الكريمِ بقولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ الرحمن/٤٨؛ فقد ثنّى ما كانَ جمعًا لأنّ كلًّا منهما يُتشابهُ ما تحتَ طائلِهِ ويختلفُ عن أفرادِ الآخرِ، أي ((جنسين من الجنات)) [٥]. وإذا أردْنا نفي واحدٍ من الجنسِ لا عمومِهِ كانَ الرفعُ في اسمِ (لا) شرطَ تكرارِها نحو: لا سلامٌ عليك ولا أمنٌ، فقد وقعَ السلامُ والأمنُ على غيرِهِ، ولم يغيّرْ حرفُ النفي شيئًا عمّا كانَ قبلَ دخولِهِ ((ولا يجوز ذلك إلّا أنْ تعيد (لا) الثانية؛ من قِبَلِ أنّه جوابٌ لقوله: أغلامٌ عندَكَ أم جاريةٌ؟ إذا ادَّعيتَ أنّ أحدهما عنده، فلا يَحسُنُ إلّا أن تعيد (لا)))[٦]. كذا

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/ ١٦.

(٢)ينظر: الكتاب:٣/ ١٨٥.

(٣)النحو العربي أحكام ومعانٍ:١/ ٣٠٦.

(٤)ينظر: التحرير والتنوير:١/ ٣١٨، في تفسير الزمخشري لقوله تعالى:﴿ أَو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ البقرة/١٩، أن التعريف لاستغراق الجنس، ينظر:الكشاف:١/ ٢٠٣؛ لذلك يمكنُ تنزيل الأجزاء منزلة أفراد الجنس.

(٥)تفسير التحرير والتنوير:٢٧/ ٢٦٤.

(٦)الكتاب:٣/ ٢٠٩.

في قوله تعالى:﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة/٣٨[١]، فقد نفى الخوفَ عن المؤمنينَ ولم يكنْ عامًا لذلك كانَ الرفعُ؛ لحلولِهِ في قلوبِ الكافرينَ ومثلُهُ الحزنُ[٢]، ومنهُ قول الرّاعي النُّميري :

وما صرمتْكِ حتّى قُلتِ مُعلنَةً لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ [٣]

وإذا حلّ اسمُها مضافًا سقطَ التنوينُ منه، نحو: لا مثلَ زيدٍ، كما قالتِ العربُ: ((لا أبا لكَ، ولا غُلامَيْ لكَ، ولا مُسلِمَيْ لكَ. وزَعَمَ الخليل (رح) أنَّ النون إنّما ذهبت للإضافة؛ ولذلك لحِقت(الأب) الألفُ التي لا تكون إلّا في الإضافة)) [٤]، كأنّهم قالوا: لا أباك، وقد يكونُ لمّا جاءوا باللام والضميرِ كَرِهوا تكرارَ المقاطعِ فحذفوا ما دلّ عليه دليلانِ وهو ضميرُ الخطابِ مُكررًا؛ لِدلالةِ ما في حرفِ الجرِّ عليه مع كثرةِ الاستعمالِ لهذا التركيبِ خاصةً. ومثلُه ذهابُ نونِ التثنيةِ والجمعِ هنا؛ لِيَحلَّ بدلًا عنها الضميرُ الذي حُذِفَ لمناسبةِ (لك)، فلولاه لكانَ التركيبُ: لا غُلامَيْكَ. وإذا فُصِلَ بين الاسمِ واللامِ عادتِ النونُ لفسادِ الإضافةِ، كما في: لا يدينِ بها لكَ. وقد تذهبُ الإضافةُ بجعلِ (لك) خبرًا أو توكيدًا لخبرٍ مُضمَرٍ؛ وعندَها لا يمكنُ لـ(لك) أن تَشغَلَ مَجالينِ كأنْ تقعَ خبرًا ومُضافًا إليه معًا، فجازَ القولُ: لا غلامينِ لكَ [٥]، وعندَها وجَبَ تقديرُ الخبرِ. وذلك كلُّهُ في اللامِ والضميرِ؛ لمناسبةِ اللامِ لمعنى الإضافةِ، وفي غيرِهما جازَ القولُ دونَ امتناعٍ، نحو: لا غلامينِ عندَكَ.

---

(١)وفي البقرة/٦٢، ١١٢، ٢٦٢ ، ٢٧٤، وآل عمران/١٧٠، وفي آيات كثيرة غيرها.

(٢)ينظر: تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي ت٧٤٥هـ، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٣م:١/ ٣٢٣.

(٣)ديوان الرّاعي النّميري، شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م:١٨٧.

(٤)الكتاب:٣/ ١٨٨.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:٣/ ١٩٤و١٩٥.

لا يمكنُ إغفالُ أثرَ (لا) النافيةِ في التركيبِ بعدَها عامةً، وفي اسمِها على وجهِ الخصوصِ، ومناسبةُ لفظِهِ للإضافةِ وعدمِها. ولا نعني التأثيرَ النحويَّ السالفَ؛ بل تغيّرَ امتدادِ الجملةِ وموافقتَهُ لمعانٍ مختلفةٍ تُطلَبُ في مقامِها.

أغلبُ مواضعِ الجملة الاسمية يمثّلُها الابتداء؛ لذلك خصصناه أولًا، ثمَّ ما كان ابتداءً يستوجبُ حالاتٍ معينةً أفردناه لِسعةِ القولِ فيه. إنَّ النواسخَ تُغيّرُ الابتداءَ عن حالِهِ؛ فهي عواملُ تزيلُ الابتداءَ وتأثيرَهُ على طرفي الإسنادِ، وتُحيلُهما إلى وظيفةٍ جديدةٍ [١]. وقد شابهتِ الفعلَ في تأثيرِها فرفعتْ ونصبتْ. فـ(كان) دلّتْ على الزمنِ الماضي خاصةً ((وأدخلتَ (كانَ) لتجعل ذلك فيما مضى)) [٢]، وجاءت على أبنيةِ الفعلِ؛ لذلك أتى سيبويهِ على ذكرِها بعدَ الفعلِ وأحوالِهِ ((هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ، واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحدٍ))[٣]. وكذلك الحروفُ المشبهةُ بالفعلِ تعملُ عملَهُ ((فكما لم تتصرّفْ (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كلُّ ما يجوز فيه)) [٤]، وكذلك قوله ((هذا بابُ الحروفِ الخمسةِ التي تعملُ فيما بعدَها كعملِ الفعلِ فيما بعدَهُ)) [٥]، وقيل إنَّها شابهتِ الأفعالَ المتعديةَ [٦]، فكانت بمعاني (أُؤكدُ، وأُشبّهُ..).

ممّا ذُكِرَ آنِفًا يمكنُنا لحاظُ مواضعِ الجملةِ الاسميةِ من الفعليةِ في الكتابِ وحجمُ ما عرضَهُ سيبويهِ من الجملةِ الاسميةِ. ولا يتضحُ ذلك اللحاظُ إلّا عن طريقِ

---

(١)ينظر: نظرية الموضع في كتاب سيبويه، علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠١٠م: ٢٠٦.

(٢)الكتاب،١: ١٠٥. وينظر: التوطئة، أبو علي الشلوبيني ت ٦٤٥هـ، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، د.ط:٢٢٤.

(٣)الكتاب:١/ ١٠٤.

(٤)المصدر نفسه:١/١٢٢و١٢٣.

(٥) المصدر نفسه:٣/ ١١. وينظر: المصدر نفسه:٣/ ٢٠.

(٦)ينظر: التوطئة: ٢٣١.

مفهومينِ: أوّلُهما النظريةُ البنائيةُ للغةِ التي كانتْ المحورَ الأهمَّ الذي بنى عليه سيبويهِ مؤلَفَهُ [١]؛ تأثُّرًا بأستاذِهِ الخليلِ. والآخرُ هو نظريةُ العاملُ ((... لما يُحْدِثُ فيه العاملُ)) [٢]. فبدأَ سيبويهِ بذكرِ أنواعِ الكَلِمِ وأجناسِهِ، فهي سابقةٌ للفظِ أنْ يكونَ عاملًا، وقوةُ عملِهِ متوقِفَةٌ على نوعِهِ، ثمَّ أعقبَ ذلك بما تُحدِثُهُ تلك العواملُ على وفقِ نوعِها في الألفاظِ من ((النَّصبِ والرَّفعِ والجِّرِ والجزمِ والفتحِ والضَّم والكسرِ والوقفِ))[٣]، لا يمكنُ للكلامِ أنْ يَتِمَّ دونَ مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، وهذا ما أجملَهُ سيبويهِ بعدَ ذكرِهِ لأحوالِ الألفاظِ من الإعرابِ والبناءِ والتمكنِ والتنكيرِ والتعريفِ وغيرِها. وقد تستقيمُ تلك الأحوالُ في الإسنادِ لكنَّ معانيها في الاستقامةِ قد تتعذرُ وتمتنعُ، وتَقبحُ، وتَحسَنُ في موضعٍ؛ لذلك جاءَ على تقويمِ الكلامِ [٤]. وللغةِ الشعرِ حكمُها على الألفاظِ الذي يُغيّرُها عن حالِها الذي كانت عليه في الكلامِ – النثر– [٥]. ولمّا كانَ الفعلُ أقوى العواملِ؛ نظرًا لبنائهِ وسماتِهِ؛ في الفاعليةِ والزمنِ والحدثِ وكلِّ ما سمّاهُ سيبويهِ بالمفعولِ، ابتدأهُ سيبويهِ [٦] وبما يعملُ عملَهُ، ومثّلَ ذلكَ أوّلَ أقسامِ الكتابِ.

فكانت أُوْلى مواضعِ الجملةِ الاسميةِ في ما يجبُ أن يكونَ عليه الكلامُ عامةً في الإسنادِ؛ مُسنَدًا ومُسنَدًا إليه. ثمَّ تَبِعَ ذلك ما تعلّقَ منها بمفهومِ الفعلِ وما شابهَهُ، فكانَ من ذلكَ بابُ التعجبِ؛ إذ بُني الفعلُ على الاسمِ المُتمثِّلِ في النكرةِ المبهمةِ (ما)[٧]، وموضعُ الشاهدُ فيه أثرٌ فعليٌّ عاملٌ للنصبِ في المتعجَبِ منهُ مُحوِّلًا الكلامَ

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٦٧و٨٧و١٢٥.

(٢)المصدر نفسه:١/ ٥٥.

(٣)المصدر نفسه:١/ ٥٥. وتقديمُهُ النصبَ لأنَّهُ أوّلُ مظهرٍ للعملِ وسيُنظرُ ذلك في مفهوم التّعدية.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٧٢.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٧٣.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٨٥وما بعدها.

(٧)ينظر: المصدر نفسه:١/ ١٣٨.

من الإخبارِ إلى التعجبِ. فكانت مناسبةً لذكرِ هذا النوعِ من الابتداءِ. ثمَّ في مفهومِ الاشتغالِ [١] الخاصِ بالفعلِ [٢]، فإذا شُغِلَ الفعلُ بغيرِ الاسمِ المُتقدِّمِ؛ بُنِيَ الفعلِ وما عملَ فيه على الاسمِ. وماثلَتْهُ مواضعُ متعددةٌ منها الاستفهامُ الذي يوجبُ أنْ يليَ حروفَهُ الفعلُ [٣]؛ ولأنَّ من هذه الحروفِ ما يقعُ مبتدأً؛ حلَّ موضعُ الاسميةِ منها لِتُذكرَ ههنا. ومن الحروفِ ما شابهَ الاستفهامَ في الاشتغالِ، ممّا يقعُ الفعلُ والابتداءُ بعدَها، وهي (إذا ، وحيث ، وإذ) [٤]. وممّا قد يكونُ الفعلُ فيه مبنيًا على الاسمِ –لا العكسِ اشتغالًا– الأمرُ والنهيُ والدعاءُ [٥]. ومن مواضعِ الجملةِ الاسمية كذلك ما كانَ أحدُ طرفي الإسناد فيها اسمَ فاعلٍ، وتَوَافُقُ ذلك مع الفعلِ هنا هو المعنى والعملُ ((قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا غدًا)) [٦]. ومثلُهُ المصادرُ الجاريةُ مجرى الفعلِ المضارع [٧]، وقد تكونُ ((مبتدأ أو مبنيٌّ على مبتدأ، ولم يرد أنْ يحملهُ على الفعل)) [٨]. ومنها ما لم يكنْ بسببٍ من الفعلِ المضارعِ إنّما ((شُبِّهتْ بالفاعلِ فيما عَمِلَتْ فيه)) [٩]، وهي الصفةُ المشبهةُ وأفعلُ التفضيلِ. وبعدَ (إمَّا) يمكنُ أنْ يقعَ الابتداءُ [١٠]؛ فكان موضعًا آخرَ للاسميةِ في أبوابِ الفعلِ.

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ١٤٧.

(٢)ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن مالك، محلّى بهوامش للعلامة الدماميني، المكتبة الميرية، مكة، ط١، ١٣١٩هـ: ٢٦.

(٣)ينظر: الكتاب:١/ ١٧٠.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:١/ ١٨٠.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢٠٩.

(٦)المصدر نفسه:١/ ٢٣٧.

(٧)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٢٦٢.

(٨)المصدر نفسه:١/ ٣٤٩.

(٩)المصدر نفسه:١/ ٢٦٨.

(١٠)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٣٤٦.

ولمُقاربةِ (واو المعية) لـ(واو العطف) إذا أُبدِلَ العاملُ الفعليُّ بآخرَ اسميّ [١]، حلَّ موضعُ الاسمية هنا والبناءُ على اسمٍ مُتقدِّمٍ بدلًا من الفعلِ. وقد يُحذفُ الفعلُ ويبقى أثرُهُ نصبًا في المصدرِ أو ما أُجريَ مجراه، وقد يُقدّرُ المحذوفُ اسمًا فيكونُ الرفعُ على الابتداءِ[٢]. ويمكنُ أن يكونَ الشبهُ بالفعلِ دلالةً غيرَ البناءِ؛ ولهذا القليلِ من التشابهِ يقعُ العملُ ((هذا بابُ ما جرى من الأسماءِ التي لم تؤخذْ من الفعلِ مجرى الأسماءِ التي أُخِذَتْ من الفعلِ))[٣]، ولمّا كانتْ هذه الألفاظُ أسماءً على الأصلِ أمكنَ وقوعُ العملِ على الابتداءِ.

كلُّ ما تقدَّمَ وغيرُهُ ممّا كانَ المُضمَرُ فيه اسمًا لا فعلًا ممّا يتسعُ ذكرُهُ؛ هي مواضعُ يقعُ فيها الفعلُ عاملًا، وتُبنى عليه الألفاظُ بعدَهُ، وذاكَ هو الأصلُ الذي كانَ التدوينُ فيه. أمّا ما وردَ من الجملةِ الاسميةِ في هذا القسمِ الأوّلِ الخاصِ بالفعلِ؛ هي مواضعُ شاطرتْ فيه الأسماءُ الأفعالَ، كبناءِ الاسمِ على الفعلِ أو العكسِ، أو مشابهةِ الأسماءِ للأفعالِ بناءً أو دلالةً، أو ما أُضمِرَ من الفعلِ ويمكنُ أن يكونَ ذاكَ اسمًا وغيرِها. لذلك فهي محالٌ أوجبَتْ ذكرَ الاسمِ والبناءَ عليه.

أمّا مواضعُ الجملةِ الاسميةِ التي جاءتْ مستقلَّةً فكانتْ في القسم الثاني من كتابِ سيبويه؛ الذي مثَّلَهُ إسنادُ الاسمِ إلى ما قبلَهُ [٤]. وفيه العاملُ الثاني بعدَ الفعلِ قوةً وهو الاسمُ، وينتهي بعملِ الحروفِ الخمسةِ وهي بمنزلة الفعلِ في الإسناد [٥]. وبذلك وبذلك يتضحُ أنَّ حجمَ ما دوَّنهُ سيبويه من الجملةِ الاسميةِ يضاهي الجملةَ الفعليةَ،

---

(١)ينظر: الكتاب:١/ ٣٨٣.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/ ٣٩٥و٣٩٧و٤٠٢و٤١٣و٤١٧و٤٢١و٤٢٥.

(٣)المصدر نفسه:١/ ٤٣٣.

(٤)ينظر: المصدر نفسه، الجزء الثاني.

(٥)ينظر: المصدر نفسه، الجزء الثالث.

ولا شكَ في ذلك إذا ما لَحظنا أنَّ الكلامَ في العربيةِ لا يخلو من أحدِهما؛ على الرَّغمِ من أنَّ الجملةَ الفعليةَ أكثرُ تداولًا وتأسيسًا في الكلامِ.

المبحث الثالث : النمط الثالث من الجملة :

اتّخذتْ بعضُ تراكيبِ الجملةِ نمطًا وسطًا بينَ الاسميةِ والفعليةِ؛ وكأنَّها محوّلةٌ عن أصلِها الفعلي بلحاظِ الفعلِ إلى صيغةِ الجملةِ الاسميةِ ((فهذه البنى تدلُّ على الفعل بصورة مباشرة . وقد حلّت محله وعملت عمله لفظًا لكنّها في مجال التعدي (أي: توليد مكونات الجملة) ليس لها ذلك إلا بلحاظ كونها مشتملة على عنصر الحدث؛ على أنّه يمكن أن نتصوّر هذه البنى –لأجل ذلك– محوّلة عن الفعل، وأن طلب المجالات يعود للفعل الذي تحولت عنه؛ لذلك فجمل هذه البنى تعدّ جملًا محوّلة))[١]. ولا يمكنُ للباحثِ فصلُ القولِ والحجةُ دونَ الوقوفِ على أسسِ سيبويهِ المنهجيةِ في أحقيةِ الأنماطِ لتكونَ جملًا مستقلةً. من هذهِ الأسسِ حسنُ السكوتِ وتمامُ الفائدةِ ((أَلَا تَرَى أنّكَ لو قُلْتَ: (فيها عبدُ الله) حَسُنَ السُّكوتُ، وكانَ كلامًا مستقيمًا)) [٢]. ومنها أيضًا موازنةُ هذهِ الأنماطِ بالأنماطِ الشائعةِ المماثِلةِ لها دلالةً ((وذلكَ أَنَّكَ إذا قُلْتَ: (فيها زيدٌ)، فكأَنَّكَ قُلْتَ: (اسْتَقَرَّ فيها زيدٌ) وإنْ لَمْ تَذْكُرْ فِعْلًا))[٣]، فهو بهذا لم يجعلْ (فيها) لغوًا، إنّما مُسنَدًا عَمِلَ فيما بعدَهُ الرفعَ، وبُنيَ عليه. فإذا كانتْ هذه الأنماطُ تمتلكُ تلك الأسسَ فحقَّ لها أن تكونَ نمطًا مستقِلًا عن الاسميةِ والفعليةِ.

***في تقدُّمِ شبهِ الجملة:**

لو تقصَّينا قولَ سيبويهِ في ذلك لوجدْنا هذه الطائفةَ من البُنى تَكادُ تستقلُّ ببنيتِها، فمثلُ ذلك: فيها زيدٌ، قالَ سيبويهِ: ((هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ، ويسدّ مسدَّه؛ لأنّه مُستقَرٌّ لما بعده وموضعٌ. والذي عَمِل فيما بعده حتى رفعه هو الذي

---

(١)مفهوم الجملة عند سيبويه:٩٧.

(٢)الكتاب:١٦٥/٢.

(٣)المصدر نفسه:١٦٣/٢.

عَمِل فيه حين كان قبله، ولكنْ كلٌّ واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه. فلمّا جُمِعا استغنى عليهما السكوت حتى صارا في الاستغناء كقولك(هذا عبدُ اللهِ)، وذلك قولك: فيها عبدُ اللهِ))[1]، فهو ينصُّ على موقعِ (فيها) موقعَ المبتدأِ الذي ذُكِرَ ليُبنى عليه ما بعدَه، وهو الاسمُ المتأخِرُ ((لكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله))[2]، وحجةُ ذلك أنّهُ كلامٌ يَحسنُ السكوتُ عليه؛ إذن هي من ناحيةِ الهيكلِ العامِ اسميةٌ، ومن ناحيةِ التَّعالُقِ أو الامتدادِ فعليةٌ ((فصار قولك: (فيها) كقولك: (استقرَّ عبدُ اللهِ)))[3]. وإذا كانتْ (فيها) ملغاةً –فضلةً–؛ لا يصحُّ لها العملُ في أنْ تقعَ مُسنَدًا ((وكأنَّكَ لو قُلْتَ: (فيها عبدُ الله) لم يَجُزْ عليه السُّكوتُ. وهذا يدلُّكَ على أنَّ (فيها) لا يُحْدِثُ الرَّفعَ أيضًا في (عبدُ الله)؛ لأنَّها لو كانتْ بمنزلةِ (هذا) لم تَكُنْ لِتُلْغى)) [4]. وذلك يدلّ على أنّ: فيها زيدٌ، ليست محولّةً عن أصلِ: زيدٌ فيها؛ إنّما هي تركيبٌ مستقلٌ مع لحاظِ عدمِ إشارةِ سيبويهِ إلى ذلك التّحولِ. وقد يذهبُ القولُ بِعَدِّ ذلك ضربًا من وجوهِ الفعليةِ بدلالةِ التقديرِ بالفعلِ لا بالاسمِ؛ وفي ذلك يجبُ الاحتكامُ إلى الدلالةِ واختلافِها في القولِ؛ بالفعلِ خالصًا: استقرَّ زيدٌ، وبالاسم على الأصلِ: زيدٌ فيها، وبه مؤخَّرًا: فيها زيدٌ. ففي الأوّل (استقرَّ) الفعلُ ومعه التحولُ والزمنُ الماضي المُحدَّدُ وفيه (زيد) مُسندًا إليه على خلافِ الآخَرَينِ، وفي الثاني الدوامُ والثبوتُ ومجيءُ (زيد) مُسنَدًا يستدعي بقيةَ الألفاظِ على وفقِ المُرادِ وهو في أهميةٍ أكثرُ ممّا يعودُ عليه المُضمَر في (فيها)؛ لذلك لا وجوبَ لتأويلِ الفعلِ هنا فقد يكونُ المُؤولُ اسمًا. وفي الأخيرِ يكونُ المُضمَرُ بدلًا من (زيد) في الأهميةِ وأعلى شأنًا ممّا سَمحَ لـ(فيها) بشغلِ مجالِ الابتداءِ والوقوعِ موقعَ المبتدأ وأن يسدَّ مَسدَّه على

---

(١)الكتاب:٢/٢١٥.

(٢)المصدر نفسه:٢/١٦٥.

(٣)المصدر نفسه:٢/١٦٥.

(٤)المصدر نفسه:٢/١٦٧.

حدّ قولِ سيبويهِ؛ ولا يُغفَلُ أسلوبُ القَصرِ هنا، ودلالةُ دوامِ الاستقرارِ عَبْرَ الزمنِ. ولمّا لم يكنْ للحرفِ معنى في الابتداءِ جيءَ بمعناه من الفعليةِ؛ فالأصلُ في التعلقِ للفعلِ لا للاسمِ [1]، وَلْيحفظَ للاسمِ المُتأخِّرِ-(زيد) هنا- جزءًا من حاكميةِ المُسنَدِ والابتداءِ، فلا زالَ أكثرَ أهميةً من عاملِهِ (الجار والمجرور) التي قد تتلاشى في تقديرِ الاسميةِ لمعنى الجارِ، فنقول مثلًا: المُستقِرُّ أو الكائنُ، وهو ما لم يقلْ به سيبويهِ؛ بل قدّرَ فعلًا، فلا يُوجِبُ ذلك الابتداءُ لـ(زيد) الذي وقعَ مُسنَدًا إليه هنا، ومنه قولُهُ تعالى:﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ البقرة/٧، الرفعُ في (غشاوة) على الفاعليةِ للجارِ والمجرورِ (على أبصارهم)، ممن اشترطَ توافقَ الجملِ المتعاطفةِ في النسقِ؛ فجملةُ (على أبصارِهم غشاوةٌ) معطوفةٌ على جملةِ (ختمَ اللهُ)؛ ولذلك وجبَ أن تكونَ فعليةً. وفي قولِهِ تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾البقرة/١٠، (عذاب) فاعلٌ لـ(لهم)؛ لِتُناسبَ الجملةَ الفعليةَ (فزادهم)[2]. وكذلك في قولِهِ تعالى: ﴿هُو الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ آل عمران/٧، فالآيةُ في مَعرِضِ تقسيمِ الكتابِ على محكمٍ ومتشابهٍ؛ والمعنى لا يطلبُ الإخبارَ هنا؛ ممّا أوجبَ أنْ يكونَ الظرفُ (منه) مبتدأ و(آيات) خبرًا ((لأنَّ المقصود انقسام الكتاب إلى القسمين المذكورين لا مجرّد الإخبار عنهما بأنهما من الكتاب)) [3]، فصناعةُ الإعرابِ تحتكمُ إلى تقديمِ الخبرِ (منه) على

---

(١)ينظر: شرح الكافية:١/٢٤٥.

(٢)ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الأشبيلي السّبتي ت ٥٩٩-٦٨٨، تحقيق ودراسة: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٦م: ٦٤٦و٦٤٧و٦٤٨.

(٣)فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدّراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠هـ، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت- =

المبتدأ (آيات)، والمعنى لا ينسجمُ مع ذلك؛ ويأبى إلّا الأصلَ، ويمكنُ أنْ يكونَ (آيات) فاعلًا للحال المُضمَرِ في الظرفِ (منه) ((أو الظرف وحده حال و(آيات) مرتفع به على الفاعلية)) [١].

وما تقدَّمَ يقوّيهُ قولُ الكوفيين بفاعليةِ الاسمِ المتأخرِ عن الجارِ والمجرورِ وعدمِ رفعِهِ على الابتداء [٢]، وشاطرَهم الأخفشُ ببعضٍ منه ((وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: قائم زيد)) [٣].

ولا يمكنُ إلغاءُ الجارِ والمجرورِ إلّا إذا جعلنا الاسمَ بعدَهُ غيرَ مبنيٍّ عليه؛ بل مُسندًا بُنيَ عليه غيرُهُ، كما في قول النابغة:

فَبتُّ كأنّي ساورتْني ضئيلةٌ من الرّقشِ ، في أنيابِها السُّمُّ ناقعُ [٤]

فـ (ناقعٌ) هو الخبر وليس الجارَ والمجرور.

ولا يكونُ ذلك قياسًا في كلِّ حرف جر؛ فلا يقالُ: عنكَ زيدٌ، ولا: بكَ زيدٌ، فهذان الحرفان ليسا بمنزلة (في)؛ فلا يَستغني السكوتُ عليهما[٥]، ولِحملِهما في ذلك لأخبارٍ متعددةٍ يذهبُ بها السامعُ أيَّما مَذهبٍ؛ ففي (عنك) راغبٌ ومنحرفٌ، وفي (بك) مستغنٍ ومستعينٌ، وفي ذلك انعدامُ الانسجامِ بين (بك) و(زيد) بسببِ انعدامِ السماتِ الدلاليةِ المُشتَرَكةِ بينَ اللفظينِ، فلا دلالةَ في اسمِ العَلَمِ على مجالِ حرفِ الجرِّ بمعانيه المختلفةِ. فلا يمكنُ التصرفُ في (في) كذلك إذا ما حذفنا ما كان في صلةِ

= لبنان،ط٤، ٢٠٠٧م:٢٠١.

(١)روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، د.ط:٣/٨٠.

(٢)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:١/١٥١وما بعدها.

(٣)شرح الكافية:١/٢٤٧.

(٤)ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط،١٩٦٣م:٨٠.

(٥)ينظر: الكتاب:٢/٢٠٧.

الحرفِ ممّا يتصلُ به من الأسماءِ غيرِ الأمكنة [١]. أمّا قولنا: في الدارِ زيدٌ، أو فيها زيدٌ، فلا يُحتملُ غيرُ المُستقَّرِ؛ لحملِ حرفِ الجرِ معنى الظرفِ الذي يمكنُ الإخبارُ به عن الجثثِ. ولو احتملتْ غيرَ الاستقرارِ لَمَا جازت. وسنرى كيف يمكنُ لحرفٍ دونَ غيرِهِ أن يأتيَ بالحالِ مناسبةً لِمَا يحملُ من معنى الفعلِ المُتضمِّنِ له.

ومثلُ ذلك: ثَمَّ عبدُ اللهِ، وههنا زيدٌ، وأينَ عمرٌو[٢]؛ فكلُّ ذلك حمَلَ معنى الاستقرارِ كما في حرفِ الظرفيةِ (في). إذ الاستقرارُ سمةٌ ظرفيةٌ مكانيةٌ تنسجمُ مع مَكانيةِ الجثثِ لـ(عبدِ اللهِ) ونحوه.

***في أدوات الاستفهام:**

وختمَ سيبويهِ أمثالَ ما سيقَ آنِفًا بأدواتِ الاستفهامِ ((أينَ زيدٌ، وكيفَ عبدُ اللهِ، وما أشبه ذلك)) [٣]، لكنْ حجةُ الابتداءِ بالظرفِ هنا تختلفُ عمّا ذُكِر آنِفًا؛ في أنَّها لازمةٌ، ولا يكونُ الاستفهامُ إلّا بتقدمِهِ؛ فإنكارُ العِلمِ هنا دعا إلى تكوينِ أسلوبِ الاستفهامِ في العربيةِ وهذه الغايةُ ربتْ على عَلَميّةِ الاسمِ بعدَها ودعتْهُ إلى التأخرِ. ولذلك عَمَدَ سيبويهِ إلى توضيحِ شيءٍ منها ((وهذا لا يكون إلّا مبدوءًا به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام)) [٤]، ما يقتضي منّا أنْ لا نقيسَهُ على نيّةِ التأخرِ في (كيفَ، وأينَ)، والابتداءِ (التقديم) لـ(زيد، وعبد الله)، وقولُهُ (لا يكونُ مبدوءًا به) واضحٌ في الدلالةِ على التغايرِ بين التقديمِ والتأخيرِ، فحملت (أين) معنى (في أيِّ مكانٍ)، و(كيف) سائلًا عن أيِّ حالٍ بها، وهذا ما جعلَها مشابهةً لِمَا سبقَها من تقدُّمِ الظرفِ خالصًا، فضلًا على أنَّ الاستفهامَ أوْلى بالفعلِ من الاسمِ. وهنا يتضحُ فسادُ

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٤٥٣و٤٥٤.

(٢)ينظر: الكتاب:٢/٢١٥.

(٣)المصدر نفسه:٢/٢١٥.

(٤)المصدر نفسه:٢/٢١٥.

القولِ بتحوّلِها عن أصلٍ سابقٍ؛ فأينَ زيدٌ، لا يمكنُها أن تكون آتيةً مِن: زيدٌ في الدارِ مثلًا، وتختلفُ تمامًا عن: زيدٌ في أيِّ مكانٍ، وفيه الانتقالُ من الاستفهامِ إلى الإخبارِ الذي جاءَ في غيرِ أوانِهِ. فمع عَلَمِّيةِ (زيد) واتضاحِها؛ لكنَّهُ غيرُ المعني بالقولِ قياسًا بالمكانِ والسؤالِ عنهُ في (أين) وهو غايةُ المتكلمِ. وهنا نجدُ اللفظَ الثاني قد خضعَ للأولِ لا العكسَ إذا قلْنا بالتقديمِ والتأخيرِ.

ومثلُ (أين، وكيف) (كم) في الاستفهامِ، يُسألُ بها عن العِدَّةِ، ولها معنًى في الخبرِ مَاثَلَ (ربَّ) [1].

نصَّ سيبويه أنّها ((في الموضعين اسمًا فاعلًا، ومفعولًا، وظرفًا، ويُبنى عليها))[2]؛ يستوقفنا لذكرِها هنا – في هذا المبحث – في جزئهِ الأخيرِ خاصةً – موضعِ البحث– وهي فيه إمّا مبتدأٌ يتّضحُ البناءُ فيه فلا خوضَ، أو خبرٌ يُبنى عليها ما بعدَها، وهنا يدعو للإعمالِ وللتأملِ.

(كم) في الاستفهام ((إذا أُعمِلَتْ فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام منوّنٍ قد عَمِلَ فيما بعده؛ لأنّه ليس من صفته ولا محمولًا على ما حُمِلَ عليه، وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها نحو: ثلاثين وأربعين)) [3]، تتصدرُ الكلامَ كمثيلاتِها، وفي سَبْقِها بحرفِ الجرِ أو المُضافِ فهي كذلك من التّصدرِ؛ لأنّ الجارَ والمجرورَ والمتضايفَينِ بمنزلةِ اللفظِ الواحدِ، ولأنّها لو تأخرتْ لفسدَ معناها في السؤالِ الذي لا تكونُ لغيرِهِ؛ ولذلك وَصفَ أبو حيّان[4] من جعلَها معمولةً للفعلِ مُبدِلًا منها جملةَ (أنّهم) [5] بالتّوهُّم في قولِهِ تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ

---

(١)ينظر: الكتاب:٣/٤١.

(٢)المصدر نفسه:٣/٤١.

(٣)المصدر نفسه:٣/٤١.

(٤)ينظر: البحر المحيط:٧/٣١٨.

(٥)ينظر: المُحرَّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن =

إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ يس/٣١. ويَمنعُ التنوينُ الألفَ واللامَ من الظهورِ بعدَها؛ فلا يستقيمُ: كم لكَ الدرهمُ؟ لعدمِ صحةِ: عشرون الدرهمُ؛ فلا يجتمعُ التنوينُ أو ما كان بمنزلتِهِ مع الألفِ واللامِ. فهي عاملةٌ في كلِّ ما صحَّ لـ(عشرين) العملَ فيه [١]، و((لكونها نفسها غير معرفة فهي تؤثر (أو تعمل) في الكلمات غير المعرفة فقط))[٢]. وكذلك الأعدادُ المركبةُ من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فـ(عشر) فيها بمنزلةِ النونِ في (عشرين)، قالَ سيبويهِ ((وأمّا اثنا عشر ... فعشر بمنزلة نون اثنين)) [٣]. وهذا يَطّردُ في بقيةِ الأعدادِ المركبةِ فيكونُ جزؤها الثاني كالتنوينِ في الأوّلِ؛ لمشابهتِهِ نونَ (عشرين).

ولمّا حملتْ ألفاظُ العقودِ معنى الفعلِ؛ لم يجزِ الفصلُ بينها وبينَ معمولِها ((وذلك أنَّ قولك (العشرون لك درهمًا) فيها قبحٌ)) [٤]. وقصرَ سيبويهِ ذلك على الشعرِ ضرورةً وهو ما يُفهَمُ من تمثيلِهِ [٥]؛ فقد فصلَ الشاعرُ العباسُ بن مرداس بين العددِ وتمييزِهِ بالجارِ والمجرورِ :

على أنّني بعد ما قد مضى ثلاثونَ للهجرِ حولًا كميلا

= غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠١م:٤/٤٥٢.

(١)ينظر: الكتاب:٣/٤٢.

(٢)عشرون درهمًا في كتاب سيبويه، للمستشرق الإنجليزي كارتر، ترجمة وتعليق: الدكتورين عبد اللطيف الجميلي وحاتم الضامن، مجلة المورد، العراق –بغداد، العدد الأول، المجلد السادس عشر، ربيع الأول ١٩٨٧م:١٢١.

(٣)الكتاب:٥/١٧٤.

(٤)المصدر نفسه:٣/٤٣.

(٥)ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د. حامد أحمد نبيل ود. فتحي محمد أحمد جمعة،د،ط،١٩٨٨م:١٨١.

يُذكِّرُنيكِ حنينُ العَجولِ ونوحُ الحمامةِ تدعو هديلا [١]

بينما جازَ ذلك في (كم): كم لك درهمًا؟ [٢] لِبُعدِها عن الفعلِ ومعناه.

ويأتي مُفسِّرُها مُفردًا لا جمعًا كما هو في (عشرين)؛ فلا يصحُّ: كم غِلمانًا لك؟ ويصحُّ التأخيرُ بالجمعِ على إرادةِ حذفِ المفسِّرِ (نفسًا) [٣] وجعلُ ذلك الجمعَ مبنيًا على (لك) [٤] فلا يسبقُ عاملَه وهو حالٌ للمُستكِنِّ فيه، أو بالرفعِ (غلمانٌ) مبنيًا على (كم) خبرًا لها وشبهُ الجملةِ نعتًا له: كم غلمانٌ لك؟ [٥] وبحذفِ تمييزِها.

وفي: كم عبدُ اللهِ ماكثٌ؟ و: كم عبدُ اللهِ عندَكَ؟ تُفسَّرُ (كم) بالأيام [٦]؛ وظاهرُهُ قد قُدِّرَ تمييزُها بما بعدَها (ماكث، وعندك)؛ وهذا قد ينقضُ القولَ أنّها يُبنى عليها ما بعدَها، وقولُنا إنَّ المفردةَ الأولى أساسُ الجملة وأسُ تكوينِها. وهنا لا يجبُ أنْ نغفلَ المرحلةَ القبْليةَ للكلامِ في ذهنِ المُتكلِّمِ التي تَكوَّنَ فيها تمييزُ (كم) بما أرادَهُ وعلى إثرِهِ أتى بالخبرِ مُناسِبًا لذلك لا العكسَ.

وفي سؤالِ سيبويهِ للخليلِ: ((على كم جذعٍ بيتُكَ مبنيٌ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس. أمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنّهم حذفوها تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا منها)) [٧]، يَستفهِمُ عن الجرِّ في تمييزِها وهي في معنى المَسألةِ، وفي جوابِ الخليلِ جوازُ الإتيانِ بمميِّزِ (كم) مجرورًا مع بقائها في الاستفهامِ، ولا تكونُ خبريةً عندئذٍ ((وقد تُحمل كل واحدة منهما على

---

(١)ديوان العباس بن مرداس السَّلمي، جمعه وحققه د. يحيى الجَبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م:١٢٧.

(٢)ينظر: الكتاب:٣/٤٢.

(٣)ينظر: المقدمة الجزولية:١٨١.

(٤)ينظر: الكتاب:٣/٤٤.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:٣/٤٥.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:٣/٤٤.

(٧)المصدر نفسه:٣/ ٤٥.

الأخرى فيما هو الأصل في مميزِّها من الإعرابِ ولا يكون ذلك في الاستفهامية إلّا إذا انجرت)) [١]. وعلى هذا جاءَ مميزُها مجرورًا بحرفِ جرٍّ مُقدّرٍ بـ(مِنْ) وليس بالإضافةِ إلى (كم)؛ لعدمِ صحةِ ذلك في (عشرين). وعُدل نحو(على) لاستعلاءِ البيتِ على ذلك العددِ من الجذوعِ؛ وهو الأمرُ الذي استقرَّ في ذهنِ السائلِ فجاءَ بهذا الحرفِ بدلًا من الآخَرِ.

أمّا (كم) الخبريةُ فهي حرفُ تقليلٍ بمنزلةِ اسمٍ غيرِ منونٍ بمعنى (رُبَّ)، دلالتُها عددٌ من الثلاثةِ إلى العَشرةِ؛ لذلك تجرُّ ما بعدَها تمييزًا لها نحو: كم غلامٍ لك. وعلى الرَّغمِ من مشابهتِها لـ(رُبَّ)؛ إلّا أنّها تَحتفِظُ باسميتها ويُبنى عليها ما بعدَها خبرًا لها: كم رجلٍ أفضلُ منك [٢].

ويرى الخليلُ أن بعضَ العربِ ترى في (كم) التنوينَ على كلِّ حالٍ ((ولكنَّ الذين جرّوا في الخبر أضمروا (مِن) كما جاز لهم أن يُضمِروا في (رُبَّ))) [٣]. ومنهم منْ يجعلُها اسمًا منونًا في المعنَيينِ فينصبُ مُفسِّرَها حملًا على مثيلتِها في الاستفهامِ [٤].

وإذا فُصِلَ بين (كم) ومُميِّزِها وجبَ النصبُ؛ كراهةَ الفصلَ بينَ الجارِ والمجرورِ؛ لأنّهما كالاسمِ الواحدِ. فنقول: هذا ضاربٌ اليومَ أخاهُ، ولا يستقيمُ: هذا ضاربُ اليومَ أخيه [٥]. وممّا جاء في الشعر بالفصلِ والنصبِ قولُ القطاميّ:

كمْ نالني منهُمُ فضلًا على عدمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتملُ [٦]

---

(١)المقدمة الجزولية:١٨١.

(٢)ينظر: الكتاب:٣/٤٦.

(٣)المصدر نفسه:٣/٤٧.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:٣/٤٦.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:٣/٤٩.

(٦)المصدر نفسه:٣/٥٠ جاء بالنصب، وجاء بالرفع في ديوان القطاميّ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة –بيروت، ط١، ١٩٦٠م:٣٠.

وعلَّلَ سيبويهِ روايةَ الرفعِ (فضلٌ) على إضمارِ (المِرار) بجعلِ (كم) مفعولًا فيها[١]. وإذا صحَّ إضمارُ التمييزِ في الاستفهامِ؛ فهو قبيحٌ في الخبرِ ((لكونه مضافًا إليها فهو كالجزء من المضاف فلا يفهم معناه إلّا به)) [٢]. واستُثنِيَ من الفاصلِ مع الجرِّ شبهُ الجملةِ نحو: كم فيها رجلٍ، فوقوع (مِن) بعدَ (كم) كثيرٌ؛ ويجوزُ عدمُ الإضمارِ ههنا؛ فالإضمارُ ليس مُطّرِدًا في الجارِ [٣].

وامتدادُ الألفاظِ بعدَ (كم) يخضعُ لمعناها، وفي ضوءِ ذلك يعتمدُ تكوينُ التركيبِ بالبناءِ عليها. فمحلُّها من الإعراب الرفعُ في: كم قد أتاني؛ لذلك وجب الرفعُ في العطفِ عليها ولا يجوزُ النصبُ على ما عملتْ فيه فنقولُ: كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان [٤]. وإذا أُبدِلَ من الاستفهاميةِ شيءٌ جِيءَ بالهمزةِ مع البدلِ، ولا تكونُ الهمزةُ في الخبريةِ لعدمِ حملِها للاستفهامِ، فيقالُ: كم رجالٍ عندي ثلاثون وأربعون وخمسون. ويقعُ العطفُ بـ(لا) في الخبريةِ فيقال: كم مالُك لا مئةٌ ولا مئتان؛ لأنّ المعنى كثيرٌ من المالِ لا هذا؛ بل أكثرُ منه. ولا يعطفُ بـ(لا) في الاستفهاميةِ؛ لأنّ العطفَ بها لا يكونُ إلّا بعدَ موجبٍ فتنفي عن الثاني ما حقَّ للأولِ وفي الاستفهامِ لم يَثبتْ له شيءٌ بعدُ. وبورودِ (إلّا) في الاستفهاميةِ يقعُ معنى التحقيرِ نحو: كم مالُك إلّا ألفانِ؟ فقد وقعَ الاستثناءُ من الكثيرِ، وكذلك التقليلُ نحو: بكم ثوبُك إلّا درهمٌ؟ وهذا لِما للاستفهامِ من معنى النفي، وفي كليهما يكونُ البدلُ من (كم) لا من مُفسِّرها، ولا يكونُ كذلك في الخبريةِ [٥]. وكذلك مجالُ التمييزِ مُتأتٍ من الإبهامِ الواقعِ في (كم)،

---

(١)ينظر: الكتاب:٣/٥٠.

(٢)المقدمة الجزولية: ١٨١.

(٣)ينظر: الكتاب:٣/٥١.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:٣/٥٢.

(٥)ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ط:٢/٢٨١و٢٨٢.

فهي اسمٌ مبهمٌ فُسّرَ عددًا فزادَ إبهامُهُ [1]؛ لذلك لزمَ وجودُ التمييزِ. وعلى معنى تمييزِها تكونُ زمانًا ومكانًا. و(كم) بنوعيها؛ هي للتكثيرِ فيكونُ مُفسّرُها نصبًا بما عملتْ فيه ألفاظُ العقودِ من مجالِ المنصوبِ، وعندما تكونُ للتقليلِ يكونُ مُفسّرُها جَرًا بما عملتْ فيه الثلاثةُ إلى العشرةِ من الجرِّ.

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٤٩٢.

الفصل الثاني

التكوين والامتداد في النمط الاسمي

مدخل:

يعرضُ هذا الفصلُ تكوينَ الجملةِ الاسميةِ عندَ سيبويهِ وكيفيةَ امتدادِها، وتتابعَ وظائفِ الألفاظِ بعدَها، مرتكِزةً على الركنِ الأوّلِ وهو المُسنَدُ بما يمتلكُهُ من سماتٍ أهّلتْهُ لِتُبنى الألفاظُ عليه. وقد يماثلُ المُسنَدُ الفعلَ إذا جاءَ وصفًا، أو إذا حملَ معناهُ فيمتدُ كما الفعلُ. وقد يقعُ الفعلُ مُسنَدًا إليه، فينسبُ إليه امتدادُ الجملةِ بعدَهُ؛ لذلك جاءتْ دراسةُ الفعلِ وتعديتِهِ ههنا كما الاسمِ.

المبحثُ الأوّلُ كان في مفهومِ التّعديةِ كما يراها سيبويهِ، وهو مصطلحٌ شاملٌ للفعلِ والاسمِ العاملِ كما يعملُ الفعلُ. ولا يرى سيبويهِ في المفعولِ به فيصلًا بينَ المتعدي واللازمِ، ولم يوردْ مصطلحَ اللازمِ في كتابِهِ، إنّما هي تسميةٌ متأخرةٌ عن سيبويهِ كما سنرى. وسيبويهِ ههنا ينظرُ إلى امتدادِ اللفظِ لِما بعدَ المجالِ اللازمِ له، ونعني به مجالَ الفاعلِ في الفعلِ، ومجالَ الخبرِ في المبتدأ. وكلاهما على وجهِ الالزامِ في الظهورِ. فتعالقُ المبتدأِ والخبرِ؛ يمثلُهُ سيبويهِ كما في الفعلِ والفاعلِ، وكلاهما ممّا لابدَّ منهما في الخطابِ. فكلُّ لفظٍ تجاوزَ مجالَ الملازمةِ؛ عدَّهُ سيبويهِ متعديًا. وأبدلَ سيبويهِ مصطلحَ التعدّي إلى مصطلحِ العملِ في الجملةِ الاسميةِ، متَّخِذًا من نظريةِ العاملِ مدارًا لفكرةِ التعدي.

ولا بدَّ من عرضِ طرفي العملِ؛ فكانتِ الكَلِمُ المُولَّدةُ في المبحثِ الثاني من هذا الفصلِ. فجعلَ الباحثُ أوّلَها المبتدأَ –مدارَ البحثِ– مُقدِّمًا إياه على العاملِ الأقوى وهو الفعلُ. والمبتدأُ يوجبُ تكرارَ لفظِهِ أو معناهُ، أو زمنَهِ، أو مكانَهِ؛ لِيُبْنَى ذلكَ عليه. أمّا إذا وقعَتْ مشابهةٌ للفعلِ؛ امتدَّ عملُ المبتدأ مُتجاوِزًا مجالَ المبني عليهِ. بعدَهُ الفعلُ –وهو أقواها– معتمدًا في قوتِهِ على سماتِهِ البنائيةِ والدلاليةِ، إذ يشيرُ بناؤهُ إلى الحدثِ والزمنِ، ودلالتُهُ إلى وجودِ الفاعلِ وعلَّةِ وقوعِهِ، وغيرِها من المفاعيلِ أو الفضلاتِ. وتتوالى العواملُ التي يُعودُ عملُها لِمشابهتِها الفعلَ بناءً أو دلالةً، كما في اسمِ الفاعلِ وغيرِهِ من الوصفِ.

ثُمَّ ظهورُ العملِ للألفاظِ العاملةِ يكونُ في الكَلِمِ المُولَّدَةِ، وهي الركنُ الثاني في نظريةِ العاملِ، فكانَ المبحثُ الثالثُ فيها. وهي على وجهين: لازمةِ الظهورِ، كما في الفاعلِ والخبرِ، وغيرِ لازمةٍ في بقيةِ الألفاظِ المعمولةِ، كما في المفعولِ بهِ، والحدثِ، واسميّ الزمانِ والمكانِ، وبقيةِ المفعولاتِ، والمضافِ والنعتِ.

المبحث الأول : مفهوم التّعدية

إنَّ التعديةَ من آلياتِ امتدادِ الجملةِ، فهي اتسامُ اللفظةِ الأُوْلى مع موقِعِها بالقدرةِ على إفراغِ مجالٍ بعدَها، وجلبِ ألفاظٍ تتناسبُ والسماتِ العامةَ التي تحملُها اللفظةُ المتعدّيةُ، أي اللفظةُ المُولِّدةُ.

*** التّعدية إلى المفعول به**

في مفهومِ التّعديةِ ينصرفُ الذهنُ نحو الجملةِ الفعليةِ؛ لأنّها هي مضمارُهُ الأساسُ. وقد يُغَضُّ الطرفُ عمّا له في الجملةِ الاسميةِ؛ ولا سيّما إمكانيةَ مشابهةِ طرفي الجملةِ الاسميةِ للفعلِ، أو وقوعِ الفعلِ الصريحِ في جملةِ الخبرِ. ولا نختلفُ على علو ذلك المفهومِ واتضاحِهِ في الفعلِ موازنةً بالاسمِ، بل الامتدادُ بالاسمِ مردُّهُ في كثيرٍ من الأحيانِ إلى مشابهتِهِ الفعلَ بنائيًا أو دلاليًا.

وهذا المفهومُ عندَ سيبويهِ هو مفهومٌ بنائيٌّ؛ فسيبويهِ يُعنى بما لُفِظَ؛ لا بما يجبُ أن يكونَ عليه الكلامُ ((فإن قدمتَ المفعولَ وأخرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل)) [(١)]. ففي اللغةِ استقامةُ الكلامِ قد سبقتْ، ولم يَشُبْها، أو يعلُ صفحةَ وجهِها لحنٌ كالذي كانَ بعدَ زمنِ سيبويهِ. وعلى هذا نلحظُ العملَ العظيمَ لسيبويهِ الذي كانَ في تفسيرِهِ لقولِ العربِ وتعليلِهِ ((فالنحو عنده تفسير لكلام العرب))[(٢)]؛ ولم يهتمْ بتقعيدِ النحو فـ ((من الإجحاف أن يُنظرَ إلى كتاب سيبويه كما ينظر إلى المؤلفات البارزة التي تلته في النحو العربي التي كان جلّ همها أن تضع القواعد للكلام الصحيح الذي هو كلام العرب الفصحاء على حين كان جل همّ سيبويه أن ينظر لكيفية فهم هذا الكلام وبيان أوجهه ومجالات تحليله، وأثر الألفاظ في بناء الجملة وامتدادها))[(٣)].

---

(١)الكتاب: ١/٨٨.

(٢)بحث تكوين الجملة وامتدادها عند سيبويه: ٨٣.

(٣)التعجب بين كتاب سيبويه ت١٨٠هـ والمقتضب للمبرد ت ٢٨٥هـ، دراسة موازنة في =

فالتّعدّي هو خلقُ مجالٍ لمبنًى جديدٍ بعدَ مجالِ المُسنَدِ إليهِ. وكلُّ تركيبٍ من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه ليس غير؛ يَعُدُّهُ سيبويهِ لازمًا، فقد ماثلَ بين عملِ المبتدأ فيما بعدَهُ – على وجهِ اللزومِ – بعملِ الفعلِ في الفاعلِ ((والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل))[١]، كما هو في تعديّ المبتدأ للخبرِ نحو الحالِ وغيرِهِ، وفيه يقولُ سيبويهِ مفسرًا: ((لأن هذا الكلام قد عَمِلَ فيها كما عَمِلَ (الرجلُ) في (العِلمِ) حين قلتَ: أنتَ الرجلُ علمًا))[٢]. مع لحاظِ اختفاءِ مصطلحِ التّعديّ وبقاءِ مصطلحِ العاملِ في النمطِ الاسميِ [٣]، فيُبدلُ سيبويهِ (التّعديّ) إلى (العمل) في كل ما شابهَ الفعلَ ولم يقوَ قوتَهُ؛ كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ والمصادرِ [٤]، وما قاربَ الفعلَ دلاليًا، كأنّما يشيرُ إلى تخصصِ مفهومِ التّعديّ بالفعلِ واقتصارِهِ عليه دونَ الأسماءِ، فعملُ الفعلِ في خلقِ مجالاتٍ أخرى غيرِ الفاعليةِ لا يصلُ إليهِ الاسمُ مهما حملَ من صفاتٍ بنائيةٍ أو دلاليةٍ. والمفهومُ البنائي عندَ سيبويهِ هو ما دعاهُ لدراسةِ الفعلِ اللازمِ والفعلِ المبني للمجهولِ في موضعٍ واحدٍ من أبوابِ الفعلِ ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعولِ الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولا تعدّى فعلُه إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواءٌ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تشغل الفعل بغيره، وفرّغته له، كما فعلتَ ذلك بالفاعل)) [٥]. وفي التركيبينِ

= منهج التدوين النحوي، د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة آداب المستنصرية، العدد٥، ٢٠٠٩م:١٠٣.

(١)الكتاب:٢/٢٠٠.

(٢)المصدر نفسه:٢/٢٠١.

(٣)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه:١٨٢.

(٤)ينظر: الكتاب:١/٨٥.

(٥)المصدر نفسه:١/٨٧.

فعلٌ مسندٌ بُنِي عليه مرفوعٌ هو مُسنَدٌ إليه، وكلٌ منهما ((إنّما يريد أنه فعل بُنِيَ له ورُفِعَ به)) [١].

ذهبَ زيدٌ = ضُرِبَ زيدٌ

ذهبَ زيدٌ

ذهبَ ⟵ حدثٌ (ذهاب)، المضيّ، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لمرفوع

زيدٌ ⟵ علمٌ، مرفوع، فاعل، مُسنَدٌ إليه

ضُرِبَ زيدٌ

ضُرِبَ ⟵ حدثٌ (ضربٌ)، المضيّ، مبني لما لم يُسمَّ فاعله، مُسنَدٌ مجالًا لمرفوع

زيدٌ ⟵ علمٌ، مرفوع، نائب فاعل، مُسنَدٌ إليه

فكلا الفعلين (ذَهَبَ، وضُرِبَ) في حقلٍ واحدٍ، وهو مفهومُ الفعلِ اللازمِ.

وكذلك ساوى سيبويهِ بينَ الفعلِ المتعدي المكتفي بفاعلِهِ غيرِ المستوفي لمفعولِهِ بالفعلِ اللازمِ عِبرَ التمثيلِ ((هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى (مفعول)، وذلك قولك: ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا، فـ(عبد الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب))) [٢]. فالتركيبُ (ضربَ عبدُ اللهِ) مساوٍ لـ(ذهبَ زيدٌ). فقد جعلتَ من كلا المرفوعينِ ((خبرًا غير مُستغنٍ عنه))[٣]، وعلى الرَّغمِ من قدرةِ الفعلِ الأوَّلِ (ضربَ) على تخطي الفاعلِ إلى المفعولِ؛ لكنّ غايةَ المُتكلِّمِ انتهتْ عندَ الفاعلِ كما هي غايتُهُ في الفعلِ الثاني الذي لا يمتلكُ قدرةَ الأوَّلِ، فسيبويهِ لا ينظرُ إلى ما كانَ عليه الفعلُ ولا إلى ما يمكنُ أن يكونَ؛ بل إلى ما هو عليه حالَ التّلفظِ به. وبهذا يمكنُ أنْ يأتيَ ذاتُ الفعلِ لازمًا في تركيبٍ ومتعديًا في آخر((واعلم أنَّ الفعلَ الذي لا يتعدّى الفاعلَ يتعدّى إلى

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢٥٨/١.

(٢)الكتاب:٨٨/١.

(٣)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢٦١/١.

(اسم الحدثان))) [١] ، الأمرُ الذي لم يُعنَ به كثيرٌ من النحويينَ بعدَ سيبويهِ. فهذا المبرِّدُ يجعلُ من المفعولِ به فيصلًا بين المتعدي واللازمِ، ويسمّي بابًا من أبوابِ مؤلَّفِهِ ((هذا باب الفعل الذي يتعدّى الفاعل إلى المفعول))[٢]. ويسمّي الفعلَ اللازمَ بغيرِ المتعدي [٣]. وعلى الرَّغمِ من جعلِهِ من التعديةِ ما كانَ للمصدرِ وللزمانِ وللمكانِ؛ إلّا أنّه يُبقي وصفَهُ للفعلِ المجردِ عن المفعولِ به بغيرِ المتعدي[٤]. في حين يصفُ سيبويهِ الفعلَ اللازمَ بقوله: ((فأمّا الفاعل الذي لا يتعدّاه فعلُهُ فقولك: ذهبَ زيدٌ، وجلسَ عمرٌو)) [٥]، مُستنبِطًا أنَّ التعدي سمةٌ قارَّةٌ في الفعلِ. وابنُ الأنباري يَعُدُّ التّعدي بحرفِ الجرِّ نوعًا مُشاطِرًا للتّعدي إلى المفعولِ في نوعيّ التّعديّ عنده [٦]. وكذلك ابنُ مالكٍ يستندُ إلى المفعولِ به في التّعديّ ((الفعل المتعدي هو الناصب مفعولًا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر)) [٧]، ويُسمي وجهًا آخرَ للتعديةِ بحرفِ الجرِّ [٨]، هما عندَ سيبويهِ واحدٌ [٩]. وغيرُهُ ممن جعلَ التّعديّ متعلقًا بالمفعولِ وحرفِ الجرِّ حَسْب[١٠].

فالتّعديّ هو أثرٌ لقوةِ المفردةِ الأولى (المُسنَد)، وهذه القوةُ هي المسؤولةُ عن إنشاءِ مجالاتٍ بعدَها لِتشغلَها الألفاظُ، وتمثّلُ تلك المجالاتُ الوظائفَ النحويّةَ المرادَ التعبيرُ

---

(١)الكتاب:١/٨٩.

(٢)المقتضب:٣/٩١.

(٣)ينظر: المصدر نفسه:٤/٥٠.

(٤)ينظر: المصدر نفسه:٤/٣٣٥و٣٣٦.

(٥)الكتاب:١/٨٧.

(٦)ينظر: أسرار العربية، الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطّار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق:٨٦.

(٧)شرح التسهيل:٢/١٤٦.

(٨)ينظر: المصدر نفسه:٢/١٤٩.

(٩)ينظر: الكتاب:١/٩٣.

(١٠)ينظر: الأشباه والنظائر:٢/٩.

عنها. وتتفاوتُ في امتدادِها بإنشاءِ تلكَ المجالاتِ النحويةِ، التي تشغلُها ألفاظٌ تستدعيها تلك القوةُ على وفقِ بنيةِ المُسنَدِ، أو دلالتِهِ وتواضعِها عندَ المُتخاطِبينِ، الأمرُ الذي ركزَهُ سيبويه قبلَ إتيانِهِ بأمثلةِ التّعديّ ونعني به تفاوتَ الألفاظِ في القوةِ[١]، عِبرَ طائفةٍ متتاليةٍ من الأبوابِ النحويةِ جمعَها كلَّها دفعةً واحدةً ((وما يَعملُ من أسماء الفاعلينَ، والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول. وما يعمل من المصادر ذلك العملَ. وما يَجري من الصفاتِ التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلينَ والمفعولينَ التي تجري مجرى الفعل المتعدِّي إلى مفعولٍ مَجراها. وما أُجري مُجرى الفعلِ، وليس بفعلٍ، ولم يقو قُوته. وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماءِ الفاعلينَ التي ذكرتُ لك، ولا الصفاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء، وتكون لأحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْضِ وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوَّة كأسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ التي تريدُ بها ما تريدُ بالفعلِ المتعدِّي إلى مفعولٍ مَجراها، وليست لها قوَّةُ أسماءِ الفاعلينَ التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفاتِ كما أنّه لا يقوى قوَّةَ الفعلِ ما جرى مجراه وليس بفعلٍ)) [٢]. أُولى تلك المجالاتِ التي تتمظهرُ فيها التّعديةُ هو المفعولُ بهِ، وليسَ الفاعلَ، فمنزلةُ الفاعلِ على الرَّغمِ من أنَّها من جملةِ التعدي، إلّا أنَّ مظهرَ هذا التعدي مختلفٌ؛ لِكونِ الفاعلِ جزءًا من مكوناتِ أو مُستكنّاتِ الفعلِ. فالفعلُ يتجاوزُ فاعلَهُ وينشغلُ بغيرِهِ إلى المفعولِ بهِ؛ وهو منتهى غايةِ المتكلمِ، وببيانِهِ ينتهي الكلامُ، ولا تشتركُ جميعُ الأفعالِ في التّعديةِ إليهِ، بل فيه تتمايزُ.

*** التعدية إلى المفعولات**

وتشتركُ الأفعالُ في إمكانِ تعديتِها إلى المصادرِ وظرفِ الزمانِ وظرفِ المكانِ والحالِ والمفعولِ معه والمفعولِ لأجلِهِ [٣] ((والنحويون يذكرون تعديّ الأفعال إلى

---

(١)ينظر: الكتاب: ١/٨٦.

(٢)المصدر نفسه: ١/٨٥و٨٦.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٢٦٤.

أربعة من الستة، واشتراكها فيها، وهي المصادر، وظروف الزمان، وظروف المكان، والحال، ولم يذكروا المفعول معه، ولا المفعول لأجله مع هذه الأربعة، وذلك أن كل فعل لا بدّ له من مصدر، وظرف زمان، وظرف مكان، وحال، وقد تخلو من المفعول له والمفعول معه))[١]. مع تدخلِ الفاعلِ في هذينِ الأخيرينِ بوضوحٍ؛ فالمفعولُ له عذرٌ للفاعلِ في إتيانِهِ الفعلَ، والمفعولُ معه ممّا يأتيه الفاعلُ ويشاركُهُ[٢].

ذهبَ

ذهبَ ←—— يطلب مجالًا لمرفوع فاعل، حدثٌ (ذهاب)، الزمن المضيّ، يستدعي مكانًا للحدث، هيأة للحدث، لكنّه لا يطلب مجالًا لوقوع الذهاب (مفعولًا به)

لا دليل فيه على مجالٍ لمشاركة فاعلٍ له (مفعول معه)

أو سببٍ لوقوعه (مفعول لأجله)

ضَرَبَ

ضَرَبَ ←—— يطلب مجالًا لمرفوع فاعل، حدثٌ (ضرب)، الزمن المضيّ، يستدعي مكانٌ للحدث، هيأة للحدث، يطلب مجالًا لوقوع الضرب (مفعولًا به)

لا دليل فيه على مجالٍ لمشاركة فاعلٍ له (مفعول معه)

أو سببٍ لوقوعه (مفعول لأجله)

لقد ذكرَ سيبويهِ المتقدِّماتِ الأربعةَ وزادَ عليها التعدية بحرفِ الجرِّ، وكلُّها طيّعةٌ لغايةِ المتكلمِ. فاسمُ الحدثانِ دلّتْ عليه سلفًا سماتُ الفعلِ التي تحملُ دلالةَ الزمنِ ودلالةَ الحدثِ التي تعني المصادرَ، فلا وقوعَ لفعلٍ ما لم يدلّ على وقوعِ حدثِهِ ((ألا ترى أنّ قولك: (قد ذهبَ) بمنزلة: قد كان منه ذهاب)) [٣]. وإلى ظرفِ الزمانِ الذي

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٦٥.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/٢٦٥.

(٣)الكتاب:١/٨٩.

يحملُ سمتَهُ بناءُ الفعلِ أو وزنُهُ ((فإذا قلتَ: ذهبَ، فهو دليل على أنّ الحدث فيما مضى من الزمان. وإذا قلتَ: سيذهبُ، فإنّه دليلٌ على أنّه يكون فيما يستقبل من الزمان. ففيه بيان ما مضى وما لم يمضِ)) [١]. وقدّمَ سيبويهِ المصدرَ على الزمنِ؛ لأنّ المصدرَ أو الحدثَ هو السمةُ الأساسيةُ للفعلِ، وهو أشدُّ أهميةً من الزمنِ، ولأنَّ الفاعلَ تدخَّلَ فأوجدَ الحدثَ، ولم يوجدِ الزمنَ. ومثلما كان للفعلِ زمنٌ؛ كان له موضعٌ لوقوعِ حدثِهِ وإنْ لم يُذكَرْ ((لأنّه إذا قال: ذهبَ أو قعدَ فقد عُلِمَ أنّ للحدث مكانًا، وإن لم يذكره، كما عُلِمَ أنّه (قد كان ذهابٌ) وذلك قولك: ذهبتُ المذهبَ البعيدَ، وجلستُ مجلسًا)) [٢]، وعلى ذلك وصفَ سيبويهِ قولَ: ذهبتُ الشامَ، بالشاذِ؛ فلا دليلَ في الفعلِ على الشامِ موضعًا [٣]؛ فضلًا على عدمِ اشتقاقِ المكانِ من لفظِ الفعلِ؛ لأنّ ما اشتُقَ من المصادرِ من لفظِ الفعلِ أقوى عندَ سيبويهِ ممّا لا تدلّ عليه صيغةُ الفعلِ [٤]. وقد يجوزُ على إرادةِ معنى الجهةِ (اليسار) بـ (الشام) [٥].

وقد يكونُ على الاتساعِ أن تدلَّ الأزمنةُ على الأمكنةِ -كما ذُكرَ آنفًا- نحو: ذهبتُ شهرينِ، أي مذهبَ شهرين، فالمدةُ واقعةٌ في المكانِ.

لا يخفى أثرُ الفعلِ في كلِّ ذلك، فسماتُهُ هي الأساسُ في تكوينِ المجالاتِ واستدعاءِ الألفاظِ المناسبةِ؛ على ما نجدُ من اختلافِ تلك المفاعيلِ قربًا وبعدًا من الفعلِ وفقًا لقوتِهِ بناءً ودلالةً.

---

(١)الكتاب: ١/ ٨٩.

(٢)المصدر نفسه:١/٩٠.

(٣)ينظر: المصدر نفسه:١/٩٠.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٦٥.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:١/٢٧١.

*** التعدية إلى المفعولينِ**

ويأتي سيبويهِ على ذكرِ التّعديةِ إلى المفعولينِ مع جوازِ الوقوفِ على أحدِهما، فأصلُ أحدِهما أن يُوصلَ بحرفِ الجرِّ، فلمّا أُسقِطَ حلَّ النصبُ فيه كما في قولنا: أعطى محمدٌ زيدًا درهمًا، على تقدير: أعطى محمدٌ لزيدٍ درهمًا ((وإنّما فُصِلَ هذا أنّها أفعال تُوصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترتُ فلانًا من الرجال، وسمّيته بفلانٍ، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها وأستغفرُ اللهَ من ذلك. فلمّا حُذِفَ حرف الجرِّ عَمِلَ الفعل))[1]. كما في قوله تعالى:﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾ مريم/٢٧، أي (إلى قومِها). ولا يقاسُ ذلك في كلِّ حرفِ جرٍّ ولا كلِّ فعلٍ بها؛ إنّما ما كَثُرَ منها على ألسنةِ العربِ [2]. وقد يكونُ من هذه الأفعالِ ما تتوقفُ فيه مجالاتُ التعديةِ على معناه، كما في الفعل (دعا)؛ فإن كان بمعنى التّسميةِ تعدّى بحرفِ الجرِّ وبدونِهِ، نحو: دعوتُ محمدًا زيدًا وبزيدٍ، وإنْ كان بمعنى الدعوةِ اكتفى بمفعولٍ واحدٍ[3].

وقد تكونُ التّعديةُ إلى مفعولينِ مع عدمِ الجوازِ في الوقوفِ على واحدٍ منهما لأنّ أصلَهما مبتدأٌ وخبرٌ [4]. كما في الأفعالِ: ظنّ، وحسِبَ، وخالَ، كما في: رأى محمدٌ زيدًا ذا علمٍ، فقد ذكرتَ الثاني –امتلاك العلم– لتَنسبُهُ إلى الأوّلِ. وإذا حملتْ هذه الأفعالُ معاني أفعالٍ أُخَر جرتْ مجراها في التعديةِ، كما في (عَلِم) بمعنى (عرفَ) الذي يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، كما في قوله تعالى:﴿ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ الأنفال/٦٠، أي لا تعرفونهم [5].

---

(١)الكتاب:١/٩٤.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/٩٤و٩٥.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٧٦.

(٤)ينظر: الكتاب:١/٩٦.

(٥)ينظر: المصدر نفسه:١/٩٧.

وبعضُ الأفعالِ لا تكتفي بمفعولينِ فتصلُ إلى ثلاثةٍ، وهي أفعالُ الفقرةِ المذكورةِ آنِفًا نُقِل فاعلُها ليُصبحَ المفعولَ الأوَّلَ، والمبتدأ والخبرُ المفعولانِ الأخيرانِ [١]، نحو: أرى اللهُ زيدًا بِشرًا أخاك، أصلها: رأى زيدٌ بِشرًا أخاك.

وكلُّ ما تقدَّمَ من أفعالٍ يمكنُ أن يُحذفَ فاعلُها وتُبنى على ما لم يسمَّ فاعلُهُ، مع بقاءِ ما تعدّتْ إليه من مفعولاتٍ بعدَ تحوّلِ المفعولِ الأوَّلِ موضعَ الفاعلِ [٢].

*** التعدية إلى الحال**

أمّا الحالُ فقدْ فرّقَ سيبويهِ بينَهُ وبينَ المفعولِ به، إذ يمكنُ أن يكونَ المفعولُ به نكرةً أو معرفةً؛ وليس كذلك الحالُ المقتصرُ على التنكيرِ، ويتعدى إليه الفعلُ اللازمُ الذي لا قوةَ له على استدعاءِ المفعولِ به، نحو: ذهبَ زيدٌ غاضبًا [٣]. وتمامُ الجملةِ هو ما دعا الحالَ أن تكونَ كذلك، ففي: حضرَ زيدٌ راكبًا، اكتفاءُ الفعلِ اللازم بالفاعلِ مانعٌ له من أخذِ مفعولٍ به، وباحتياجِهِ لبيانِ هيأتِهِ انتصبَ (راكبًا) [٤]. وهذا الاكتفاءُ قد يكونُ من تمامِ الكلمةِ لا الجملةِ، وعليه يَحسنُ السكوتُ، كما في تمامِ المضافِ بالمضافِ إليهِ نحو: لي مثلُهُ رجلًا، فانشغالُ (مثل) بالضميرِ حالَ دونَ الجرِّ في (رجلًا)؛ التي انتصبتْ على التمييزِ. ويُوردُ سيبويهِ العملَ في التمييزِ في النمطِ الاسمي [٥] ولا يجعلُهُ ممّا يتعدّى إليه الفعلَ؛ فالتمييزُ مبينٌ للأسماءِ ومتعلقٌ بها. وكذلك قولنا: للهِ درُّهُ فارسًا، تجاوزَ الخبرَ نحو مجالِ التمييزِ. وفي هذه المقاربةِ بينَ

---

(١)ينظر: الكتاب:١/٩٨.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/١٠١.

(٣)ينظر: المصدر نفسه:١/١٠٢و١٠٣.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٩٤.

(٥)ينظر: الكتاب:١/١٠٣.

الحالِ والتمييزِ أنّ كليهما نكرةٌ ((ألا ترى أنّه لا يكون إلّا نكرة كما أنّ هذا لا يكون إلّا نكرة)) [1].

زيدٌ ذهبَ غاضبًا

زيدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه

ذهبَ ⟵ فعل ماضٍ، حدث للذهاب، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لفاعله، ويطلبُ مجالًا آخر للحالِ يبيّن هيأة الفعلِ يكونُ حالًا، على وفقِ إرادة المُتكلِّم في بيان الهيأة حال الإخبار عنه بالذهاب

ومجالُ الفاعلِ يشغله الضمير المستتر العائد على (زيد) المتقدِّم، وجملة الفعل وفاعله شغلتْ مجالَ المُسنَدِ إليه لاسم العلم

مغاضبًا ⟵ وصف لمن يُظهِرُ الغضبَ، نكرة، منصوب، يبيّن هيأة الفاعل، شغل مجالَ الحال

ويُلحَظُ أنَّنا أطلْنا الكلامَ على التعدّي مع أنَّ ميدانَهُ الأساسَ الجملةُ الفعليةُ، إلّا أنَّنا نلتمِسُ العذرَ لنا ههنا؛ لتداخلِ مفهومِ خلقِ المجالاتِ بين (التعدّي والعمل). وهو في الفعلِ أقوى بيانًا. يُضافُ إليه أنَّ الجملةَ الفعليةَ تقعُ جزءًا في الجملةِ الاسميةِ، وتشغلُ وظائفَ فيها؛ أبرزُها وظيفةُ المُسنَدِ إليهِ. ممّا يعني أنَّنا أولًا وأخيرًا في حاجةٍ إلى فهمِ علاقةِ التعدّي وأثرِها في امتدادِ الجملةِ الاسميةِ.

*** مصطلح العمل**

أمّا مصطلحُ (العمل) فقد تقدَّمَ قولُنا استعمالَ سيبويهِ لهُ مع النّمطِ الاسميّ خاصةً بدلًا من التّعديةِ في الفعلِ؛ جزءًا أصيلًا من نظريةِ العاملِ التي تبناها سيبويه في مؤلفِهِ انسجامًا مع فهمِهِ لواقعِ اللغةِ، وهذا المفهومُ لا يبتعدُ عن غيرِهِ من عناصرِ

---

(١)الكتاب: ١/١٠٣.

البناءِ والتكوينِ التي جاءَ بها سيبويهِ؛ التي لم تسلمْ من الانحرافِ عمّا أرادَهُ سيبويهِ كغيرِها من المفاهيمِ. ففي حديثِهِ عن مجاري أواخرِ الكلمِ في العربيةِ: ((إنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل _ وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه _ وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب)) [١]. ويرى كلٌ من الخليلِ وسيبويهِ أنّ العاملَ هو ((عنصر بناء وربط لعناصر التركيب داخل الجملة ومن هنا فهو مكون داخل في عناصر التركيب وليس خارجًا عن هذه العناصر)) [٢]. وليس المجالُ تنظيرًا لنظريةِ العاملِ بقدرِ الإتيانِ برأي سيبويهِ الذي يؤسسُ المفهومَ التكويني، ولا يستقلُ عن رأي أستاذِهِ الخليلِ؛ فالعاملُ عندَهُ من عَمِلَ في البِناء وجمعُهُ عَمَلة ((العَمَلة: الذين يعملون بأيديهم ضروبًا من العمل حفرًا وطينًا ونحوه)) [٣]. وهذه النظريةُ –كما ذكرنا– غُيّرتْ بعدَ سيبويهِ على غيرِ ما عناه بها؛ تأثرًا بالمذهبِ الفلسفي تارةً ((فكأن نظرية العامل قد أخذت بعد سيبويه طريقًا أخرى، وأعيدت صياغتها في منهجية جديدة خرجت بها من حقلها اللغوي إلى حقل فلسفي ينزع إلى أن يكون النحو ضربًا من المحاكمة العقلية أو المناقشة المنطقية، ولم تجد في العامل سوى وظيفة واحدة هي (الأثر))) [٤]، وهناك من يرى كلَّ التأثرِ والتغييرِ لنظريةِ العاملِ أثرًا وتأثرًا بالفلسفةِ الكلاميةِ؛ فأُلبستْ هذهِ النظريةُ لباسَ الأثرِ والتأثيرِ لا التكوينِ والامتدادِ بعدَ أنْ هيمنَ سلطانُ الفلسفةِ الكلاميةِ على شتى العلومِ، ومنها العربيةُ ((والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على

---

(١)الكتاب:١/ ٥٥.

(٢)العامل النحوي دراسة ابستمولوجية، د. سعاد كريدي كنداوي، مجلة كلية التربية، العدد٩: ٨.

(٣)العين، مادة "عمل": ٢/١٥٤.

(٤)المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: ٨.

تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديها)) [١]. ورؤيةُ سيبويهِ في العاملِ بوصفِهِ عنصرًا من داخلِ اللغةِ وليس من خارجِها؛ أُسيءَ فهمُهُ ولقيَ معارضةً من بعدِهِ، كقولِ تلميذِهِ قطربَ (ت٢٠٦هـ) ((وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام)) [٢]. فهو يرى اعتدالَ الكلامِ لا العاملَ سببًا في الأثرِ الإعرابي. ومنهم من وافقَ سيبويهِ في نظريةِ العاملِ لكنَّهُ أشكلَ في فكرتِهِ عنها؛ ونعني ابنَ جنيّ بقولِهِ: ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره)) [٣]. فهو لا يرفضُ النظريةَ إنَّما يرى الأثرَ للمتكلمِ وليس للألفاظِ، ونراهُ توسعًا في ربطِ اللغةِ بمنتجِها. وتارةً أخرى بالمذهبِ العقائدي؛ فمنهم من تهجمَ على القولِ بأثرِ العواملِ النحويةِ وألَّفَ في ذلك كابنِ مضّاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، ومن ذلك قولُهُ ((وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع)) [٤]. فهو يرفضُ ذلك بناءً على أساسٍ مذهبي؛ فالألفاظُ لا يمكنُها ذلك – العمل – لا بإرادتِها ولا بطبعِها؛ فهو يسندُ كلَّ الأفعالِ للهِ تعالى، وهو في ذلك ينحى منحىً عقائديًا لا لغويًا؛ دونَ تمحيصِ القولِ الذي لم يجعلْ من العاملِ شخصًا تصدرُ عنهُ الأفعالُ بإرادةٍ ورغبةٍ[٥]، فالعاملُ في اللغةِ غيرُهُ عندَ المتكلمينَ[٦]؛ الذينَ

---

(١)إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م:٣١.

(٢)الإيضاح في علل النحو:٧٠و٧١.

(٣)الخصائص:١/١٠٩و١١٠.

(٤)الرد على النحاة :٧٠.

(٥)ينظر: نظرية العمل في النحو العربي دراسة تحليلية ونقدية، صالحة حاج يعقوب، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، ٢٠٠٥م: ٢٨.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:٤.

انضمَّ إليهم كثيرٌ من النحويينَ ولا سيّما أنّ معظمَهم كانوا من المتكلِّمين، فالعاملُ عندَهم بحسبِ ما يراهُ المخزومي هو((الذي اقتبسه النّحاة من كلام المتكلِّمين في العلّة، وقد بدأ البصريون كلامهم فيه لما سبق ذكره، من أن منهج المتكلِّمين طغى على الدّراسات المختلفة إذ ذاك، فاقتبس منه الدارسون منهجهم، فكانت مدرسة القياس في النحو. يُضاف إلى هذا أن كثيرًا من النُّحاة كانوا هم أنفسهم من المتكلِّمين، أو ممّن تثقّفَ بالثقافة البصرية اليونانية)) [١]. كلُّ ذلك التأويلِ وتحميلِ النحو تلك المشقةَ والتكلفَ سمحَ بالجُرأةِ على النحو العربي واتهامِهِ بالتعقيدِ والجمودِ، والدعوةِ إلى الصَّدِّ عن دراستِهِ؛ ما دعا عبدَ القاهر الجرجاني إلى تأليفِ كتابِهِ في العواملِ المئةِ محاولةً منه لردِّ ذلك الاتهامِ. وقد حصرَ تلك العواملَ بمئةٍ قسّمها على: لفظيةٍ (٩٨)، ومعنويةٍ (٢) [٢]. إنّ ما ذهبَ إليه سيبويهِ من نسبةِ العملِ لبعضِ الألفاظِ؛ إنما راعى بذلك طبيعةَ العربيةِ ونواميسَها؛ لكونِها نظامًا تواضعيًا، مُتفَقًا عليه عندَ الجماعةِ اللغويةِ، ولا يمكنُ للمتكلمِ الخروجُ عن عرفِها، وعدمِ مراعاةِ المنطقِ والتناسبِ في نسبةِ بعضِ الألفاظِ لبعضٍ أو في تأليفِها، وهذا ممّا لا تُنكَرُ معرفتُهُ لسيبويهِ ولغيرِهِ من العلماءِ القائلينَ بذلك. وكثيرةٌ هي النصوصُ التي دلَّ بها سيبويهِ على خضوعِ الكلامِ للمتكلمِ؛ تجلّى في نصوصٍ عدةٍ منها قولُهُ ((واعلم أنّ العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ، وينجرُّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم)) [٣]، وهذا قليلٌ من كثيرِ المواضعِ التي ذكرَها سيبويهِ منوِّهًا لمَقولِ العربِ، وإرادتِهم في القولِ. وكأنّ ابنَ مضّاء قد تجاهلَ تلك النصوصَ، وعلى

---

(١)مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف: د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٥٨م:٢٦٠.

(٢)ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني ت٩٠٥هـ، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٨م:٨و٩.

(٣)الكتاب:١/٢٣٩.

شاكلتِهِ الرافضونَ لنظريةِ عملِ الألفاظِ في غيرِها التي أتى بها سيبويهِ وشيخُهُ الخليلُ؛ فمن الإجحافِ عَدُّ العاملِ جالبًا للحركةِ على أواخرِ الألفاظِ حَسْب؛ ولا يُنظرُ لعملِهِ في إسنادِ الألفاظِ بعضِها إلى بعضٍ ((وليست العوامل في أول أمرها إلّا ملاحظة تضام أجزاء الكلام بعضها إلى بعض، والتعليق فيها أو ارتباط الوظائف، غير أن تقدم الزمن وطول العهد بالدراسة النحوية، والتخصص فيها، وإرادة الاستمرار لها، وتيارات الثقافة الواردة وتطور العلوم الأخرى، هذه كلها أدت إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة النحو، وأصبحت دراسة النحو نفسها هدفًا وغاية، فوجدت نظرية العامل مع بقية المسائل النحوية من التفريع العقلي، والتشعب في البحث ما أدى بالعامل إلى ما صار إليه))[١].

*** التعدية في ما كانَ فيه الفاعلُ و المفعولُ شيئًا واحدًا**

من مواضعِ الجملةِ الاسميةِ التي أرجأناها حينَ الكلامِ على معمولي الفعلِ الناقصِ؛ فلم نكنْ قد أوضحنا مفهومَ التّعديّ بعد. ذلك الموضعُ هو جملةُ المبتدأ والخبرِ؛ اللذينِ يكونانِ لشيءٍ واحدٍ لمحًا لأصلِهما. فقد جعلَ سيبويهِ من التّعديّ ما كان للفعلِ من اسمِ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ ((هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحد)) [٢]، ويعني بذلك أنّ المبتدأ بمنزلةِ الفاعلِ لهذه الطائفةِ من الأفعالِ، والخبرُ بمنزلةِ المفعولِ. وذكرَ سيبويهِ بعضًا من هذه الأفعالِ على سبيلِ التمثيلِ لا الحصرِ [٣].

---

(١)العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، تأليف: د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، د.ط، ١٩٨٤م:١٦٧.

(٢)الكتاب:١/١٠٤.

(٣)ينظر: المصدر نفسه:١/١٠٤.

ولهذهِ الأفعالِ معانٍ تُضافُ إلى ما تفيدُهُ الجملةُ الاسميةُ، كالمضي في (كان)[١]، ولا مانعَ في مجيءِ الفعلِ الماضي في خبرِها؛ كما في قوله تعالى :﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾ يوسف/٢٧، إنّما هو بمنزلةِ التوكيدِ؛ ولا يتنافى ذكرُ الشيئينِ في موضعٍ واحدٍ ((إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنىً واحدًا)) [٢]. ومنها ما كان تامًا وعندَها يكتفي بالفاعلِ كالفعلِ اللازمِ نحو: كانَ زيدٌ. وهناكَ طائفةٌ منها تعملُ في الصيغِ المتعددةِ للفعلِ ((وأمّا (ليس) فإنّه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وُضِعت موضعًا واحدًا))[٣]؛ فمنها الماضي ليس غيرَ، ومثلُها (ما دام)، وأخرى تعملُ شرطَ تقدمِ النفي عليها بـ (ما، أو لا)؛ وهي (ما زال، وما فتئ، وما انفك، وما برح)، فـ (ما) المتصدرةُ لهذهِ الأفعالِ تفيدُ النفي، و(زال) أفادتِ النفي كذلك، ولمّا كانَ نفيُ النفي إثباتًا أدى بالتركيبِ إلى حملِهِ لدلالةِ الاستمرارِ [٤]؛ وهنا يتضحُ أثرَ اللفظِ الأوَّلِ على بقيةِ الألفاظِ.

مازالَ زيدٌ كريمًا

ما ⟵ حرف نفي

زالَ⟵ فعل ماضٍ، عدم الثبات ونفيه (حدث)، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لمعرفةٍ مرفوع يكونُ اسمًا له (فاعل)، وآخر منصوب يكونُ خبرًا له (مفعول به)

زيدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مرفوع، مذكر، عاقل، مُسنَدٌ إليه

كريمًا ⟵ وصف لمن قامَ بالكرمِ، نكرة، منصوب، مُسنَدٌ إليه

ولمَّا كان معنى الحرفِ النفي، والفعل بعدم الثبات؛ كانَ الاستقرار والثبات بنفي النفي لوصفِ الكرمِ لزيدٍ.

---

(١)ينظر: الكتاب:١/١٠٥.

(٢)شرح الرضي على الكافية:٢/١٤٣.

(٣)ينظر: الكتاب:١/١٠٦.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٢٩٨.

وأمّا (ما) في (ما دام) فهي لغيرِ النفي؛ إنّما هي مصدرية ((و"ما" هاهنا مع بعدها من الفعل في موضع مصدر يراد به الزمان)) [١]، وعلى الرَّغمِ من فعليةِ هذه الألفاظِ؛ إلّا أنّها لا تجري مجرى بقيةِ الأفعالِ في عملِها الذي يمكنُ أنْ يكونَ فاعلُها نكرةً ومفعولُها معرفةً، فإذا اجتمعتْ نكرةٌ ومعرفةٌ بعدَها ظهرَ عملُها في النكرةِ دونَ لِحاظِ التقديمِ والتأخيرِ؛ على عدِّ المعرفةِ فاعلًا سلفًا، وهذا ما عليه الابتداء، فـ ((حدُّ الكلام أن تخبر عمَّن يُعرَف بما لا يُعرف؛ لأنّ الفائدة هي في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، والذي فيه الفائدة هو الخبر))[٢]. وقد يكونُ غيرُ ذلك –العمل في المعرفة– في الشعرِ وفي ضَعفٍ في الكلامِ [٣]، كما في قولِ حسّان بن ثابت:

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسل وماءُ [٤]

وأنت بالخَيار في الإعمالِ إذا كانا معرفتينِ، فيجوزُ: كانَ محمدٌ أخاك، أو كانَ محمدًا أخوكَ [٥]، أو نكرتينِ ((لأنّك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر)) [٦]، فالتكافؤُ حاصلٌ في المعرفتينِ وفي النكرتينِ، ولا تفضيلَ في ذلك.

وهناك من الأحرفِ ما شابهَ (ليس) في عملِها؛ منها (ما) بلغةِ أهلِ الحجازِ نحو قوله تعالى :﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ يوسف/٣١، وهي بمنزلةِ الابتداءِ في (أمّا، وهل) عندَ بني تميم الذين لا يُعملونها [٧]. ولكونِ (ما) حرفًا وليستْ بفعلٍ؛ لذلك لم تكنْ كقوةِ

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢٩٨/١. والصحيح (مع ما بعدها).

(٢)المصدر نفسه:٣٠٣/١.

(٣)ينظر: الكتاب:١٠٧/١.

(٤)المصدر نفسه:١/ ١٠٧. وفي الديوان دون إعمالٍ للفعل الناقص، شرح ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، وضعه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية بمصر، د.ط، ١٩٢٩م:٣.

(٥)ينظر: الكتاب:١١٠/١.

(٦)ينظر: المصدر نفسه:١١٧/١.

(٧)ينظر: المصدر نفسه:١٢٠/١.

(ليس) ((فهي أضعف عندهم من "ليس"؛ لأن "ليس" فعل، و"ما" حرف، ولضعفها عندهم لم يجروها مجرى "ليس" في كل المواضع؛ وذلك أن الخبر إذا تقدم على الاسم في "ما"، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، كقولك: "ما قائمٌ زيدٌ")) [١]. ولم يكنِ التقديمُ والتأخيرُ مانعًا للعملِ في (ليس)، وكذلك الاستثناءُ، لكنّهما يُبعِدانِ (ما) عن معنى (ليس) وهو النفي الذي به عملَتْ عملَها.

ومن المشبهاتِ بـ (ليس)؛ (لات) في الحينِ فقط، فيُضمَرُ مرفوعُها ويظهرُ منصوبًا الحينُ –وهو الأكثر–، أو العكسُ ولا يكونُ عملُها إلّا بحذفِ أحدِهما [٢]، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ص/٣. ولا يكونُ من أمرِها إلّا ما تقدَّمَ فهي أضعفُ من (ليس)؛ فلا تُستعمَلُ في الإخبارِ والمخاطبةِ للغائبِ [٣]. واحتجَّ الأخفشُ على سيبويهِ في أنَّ (لات) غيرُ عاملةٍ، فما كانَ مرفوعًا فبالابتداءِ وما نُصِبَ فعلى تقديرِ فعلٍ محذوفٍ [٤].

وتعملُ (لا) في الابتداءِ عملَ (ليس) [٥]، فقد شابهتْها في حملِها لمعنى النفي، ومتى ما نُقِضَ نفيُها بَطُل عملُها؛ فقد فقدتْ شبهَها بـ (ليس). وشروطُ عملِها هي ذاتُها شروطُ عملِ (ما)، وزِيدَ عليها أنْ يكونَ معمولاها نكرتينِ، ولم يشترطْ بعضُهم ذلك [٦]، كما في قول النابغة الجعدي:

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٣٢٣.

(٢)ينظر: المصدر نفسه:١/٣٢٥و٣٢٦.

(٣)ينظر: الكتاب:١/١٢١.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:١/٣٢٧.

(٥)ينظر: الكتاب:١/١٢١و١٢٢.

(٦)ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل، العراق، د.ط:١/١٤٥.

وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغيًا سِواها ولا عن حبِّها مُتراخيًا [١]

وإذا سُبِقَتْ (لا) بـ (ما) النافيةِ ففي عملِها وجهانِ؛ الرفعُ على الابتداءِ وعدمُ إشراكِ معمولِها مع معمولِ (ما)، نحو: ما محمدٌ قائمًا ولا زيدٌ حاضرٌ، أو النصبُ والإعمالُ على نيّةِ التشريكِ مع منفي (ما) المتقدِّمِ، نحو: ما محمدٌ قائمًا ولا زيدٌ حاضرًا [٢].

تُزادُ (الباء) للتوكيدِ في خبرِ (ليس) إذا سُبقتْ بالنفي، كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ الأنعام/٥٣، فإذا عُطفَ عليه جازَ النصبُ على الموضعِ نحو: ليسَ محمدٌ بقائمٍ ولا حاضرًا، أو الجرُّ على اللفظِ: ليسَ محمدٌ بقائمٍ ولا حاضرٍ[٣].

كما في قول الشاعر:

وليس بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها صِحاحًا ولا مُستنكَرًا أنْ تُعقَّرا [٤]

بالرفعِ والنصبِ في (مُستنكَر).

ويصحُّ الإضمارُ في (كان) و(ليس)، نحو: ليس كلَّ الرجالِ أدعو، بإضمارِ اسمِها المرفوعِ. ولا يجوزُ ذلك في (ما) الحجازيةِ [٥].

وممّا شابهَ الفعلَ عملًا الحروفُ الخمسةُ ((التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)) [٦]، ونعني بها الأحرفَ المشبهةَ بالفعلِ، وهي (إنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ). ذلك التشابهُ من وجهينِ: لفظًا ومعنىً؛ لفظًا ((لبناء أواخرها على الفتح، كبناء الفعل الماضي)) [٧]، ومعنىً ((هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع

---

(١)ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م:١٨٦.

(٢)ينظر: الكتاب:١/١٢٤.

(٣)ينظر: المصدر نفسه:١/١٣١.

(٤)ديوان النابغة الجعدي:٧٠.

(٥)ينظر: الكتاب:١/١٣٦.

(٦)المصدر نفسه:٣/١١.

(٧)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٤٦٣.

إلّا عليها، كما أن الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلّا عليها))[١]. وشبهُها بالأفعالِ رافعةٌ ناصبةٌ: كانَ محمدٌ لصيقَكَ، وفيها: كأنَّ محمدًا لصيقُكَ؛ كأفعالٍ قُدِّمَ مفعولُها على فاعلِها، ولا يمكنُ: كأنَّ لصيقُكَ محمدًا، وأنت تريدُ ما تقدَّمَ، وعلى الرَّغمِ من ذلك إلّا أنَّها لا تصرُّفُ تصرفَها فـ ((لا يُضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كانَ)))[٢]. ينسبُ أهلُ الكوفةِ لعملِها النصبَ في المبتدأِ، والرفعُ في الخبرِ على الأصلِ، وليس لها لضعفِها [٣]؛ إلّا أنَّ الخليلَ يرى فيها الرفعَ والنصبَ [٤]. فالخبرُ رُفِعَ بالتعري عن العواملِ قبلَ دخولِ (إنَّ)، وقد زالَ ذلك التعري بدخولِها. وقولُهم المبتدأ والخبرُ يترافعانِ قد سقطَ بعدَ نصبِ المبتدأ [٥].

وقد يُحذَفُ اسمُها مع تخفيفِها؛ إلّا على قلةٍ ((وروى الخليل (رحمه الله) أنَّ ناسًا يقولون: إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ، فقال: هذا على قوله: إنَّهُ بكَ زيدٌ مأخوذٌ)) [٦]. وفي (أنَّ) المفتوحةِ إذا خُفِّفَتْ حذفُوا اسمَها ((وجعلوا الحذفَ علمًا لحذف الإضمار في (إنَّ) كما فعلوا ذلك في (كأنَّ))) [٧]، كما في قول الأعشى:

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِموا أنْ ليسَ يدفعُ عن ذي الحِيلةِ الحِيلُ [٨]

---

(١)شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٦٣/٢.

(٢)الكتاب: ١٢/٣.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٦٣/٢.

(٤)ينظر: الكتاب: ١٢/٣.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٤٦٣/٢.

(٦)الكتاب: ١٥/٣.

(٧)المصدر نفسه: ١٧/٣.

(٨)ديوان الأعشى: ٢١٥. في الكتاب ورد عجز البيت((أنْ هالكٌ كلُّ من يَخفى ويَنتَعِلُ)) :١٧/٣. وقارب هذا العجز في الديوان ((إمّا ترَيْنا حُفاةٌ لا نعالَ لنا إنّا كذلك ما نَحفى ونَنتعلُ)): ٢١٤.

ولقوةِ شبهِها بالفعلِ بقيَ عملُها مع حذفِ شيءٍ منها ((لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل. فلمَّا حُذفَ من نفسه شيءٌ، لم يُغيَّر عمله كما لم يُغيَّر عمل (لم يَكُ) و(لم أُبَلْ) حين حُذف)) [١]. وتُلزمُ بـ(اللام) فرقًا عن (إنْ) النافيةِ ((لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة(ما) التي تنفي بها)) [٢]، كما في قوله تعالى :﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ يس/٣٢، و(ما) زائدةٌ لتتصلَ (اللام) بـ(جميع) [٣]، وبعضُهم رأى (أنْ) هنا نافيةً على الأصلِ و(لمّا) بمعنى (إلّا) [٤].

وتُفتحُ همزةُ (إنَّ) حينَ يكونُ لها ولمعموليها محلٌ من الإعرابِ؛ إلّا الابتداءَ ((لأنّها في صلة شيء قبلها)) [٥]، فهي بمنزلةِ الاسمِ ((هي اسم، وما عملت فيه صلة لها)) [٦]، قال تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ المزمل/٢٠؛ فلو رُفِعَتْ (أنْ) لَمَا استقامَ الكلامُ في (علم لن تحصوه)، ومن ذلك وقوعُها بعدَ (لولا، ولو)؛ لكنَّها بعدَ (لولا) مبنيةٌ عليها كما الأسماءُ [٧]، فهي ومعمولاها بمنزلةِ مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ [٨] نحو: لولا أنَّ زيدًا عندي لجئتُكَ، على تقديرِ: لولا كونُ زيدٍ لجئتُكَ، والخبرُ محذوفٌ (موجود). أمّا وقوعُ (أنَّ) المفتوحةِ بعدَ (لو) فيراهُ سيبويهِ ممّا لا يقاسُ عليه؛ وإنّما جازَ ذلك شبهًا بـ(لولا) ((وكما كانت (لو) بمنزلة (لولا)، ولا تُبتدَأ

---

(١)الكتاب: ٢٠/٣.

(٢)المصدر نفسه: ١٩/٣.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ١٩/٣.

(٤)ينظر: البحر المحيط: ٣١٩/٧.

(٥)شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٦٧/٢.

(٦)الكتاب: ٢٤٨/٤. واطلاقُ سيبويهِ على (أنَّ) اصطلاحَ (الاسم) نابعٌ من نظرةٍ نحويةٍ إلى هذا المصطلح، فكلُّ ما يقعُ موقعَ الاسمِ أو يقومُ بوظيفتِهِ؛ داخلٌ في هذا المصطلح.
ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٠٩.

(٧)ينظر: الكتاب: ٢٥٠/٤.

(٨)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣٣٩/٣.

بعدها الأسماء سوى (أنَّ))) [١]، فالفعلُ واقعٌ بعدَ (لو) ((فـ(أنَّ) مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا)، كأنَّك قلتَ: (لوذاكَ)، ثُمَّ جعلت (أنَّ وما بعدها) في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير (أنَّ) كما كان (تسلمُ) في قولك: (بذي تسلمُ) في موضع اسم)) [٢]، وهناك من يرى (أنّ) ومعموليها في موضعِ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ [٣]، أو على تقديرِ المصدرِ وهو بمنزلةِ الفعلِ [٤]. وقد يُسألُ عن شبهِها بالفعلِ؛ لِمَ لمْ يشفعْ لها وقوعًا لموقعِهِ بعدَ (لو)؟ يمكنُ أنْ يكونَ لئلا يُجمَعُ بينَ متضادينَ من التوكيدِ في معناها والتمني في (لو). وجازَ فتحُ الهمزةِ أو كسرُها بعدَ (أمّا) وفقًا لمعناها، فإذا كانتْ بمعنى (ألا) فهي حرفُ استفتاحٍ لا يجوزُ معها الفتحُ إنّما الكسرُ؛ فلم تسبقْ بشيءٍ، نحو: أمَّا إنَّه منطلقٌ، والفتحُ إذا كانتْ بمعنى (حقًا) نحو: أمّا أنَّهُ منطلقٌ [٥]، فهي بمنزلةِ مبتدأ سُبِقَ بخبرِهِ فهي ((في موضع مبتدأ كأنه قال: في حقٍّ انطلاقُهُ)) [٦]، وإذا قيلَ الابتداءُ ليس ممّا تكونُ فيه المفتوحةُ؛ ردَّ الخليلُ – رحمه الله – بقولِهِ ((لأنَّ (إنَّ) لا يُبتدأُ بها في كل موضع))[٧]. وعلى هذا إنْ وردتْ (أنَّ) مفتوحةً فلا بدَّ من تقديرِ عاملٍ فيها، كما في قوله تعالى:﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ ﴾ النحل/٦٢، فعاملِها (جرمَ) ((لأنَّها فعل، ومعناها: لقد حقَّ أنَّ لهم النارُ)) [٨]. أمّا في (كأنّما، وليتما، ولعلّما)

---

(١)الكتاب: ٤/٢٧٥.

(٢)المصدر نفسه: ٤/٢٥٠.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٣/٣٤٠.

(٤)ينظر: التعليقة: ٢/٢٣٣.

(٥)ينظر: الكتاب: ٤/٢٥١.

(٦)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/٣٤٠.

(٧)الكتاب: ٤/٢٧٠.

(٨)المصدر نفسه: ٤/٢٧٣.

فإلغاءُ العملِ فيها أحسنُ [١]، كما في قولنا: ليتما محمدٌ منطلقٌ، وهي بمنزلةِ (إنَّما) التي لا تعملُ فيما بعدَها [٢].

وأثرًا للمفردةِ الأُوْلى في الجملةِ نجدُ (إنَّ) قد أضافتِ التوكيدَ لجملةِ الابتداءِ، وجازَ الامتدادُ بالتوابعِ، كالعطفِ على اسمِها بالرفعِ حملًا على الأصلِ أو النصبِ حملًا لواقعِ اللفظِ. كما في: إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرٌو، ((لأنَّ معنى (إنَّ زيدًا منطلقٌ): زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) دخلت توكيدًا، كأنَّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو)) [٣]، كما في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ التوبة/٣. وقد يكونُ العطفُ على المُضمَرِ في الخبرِ وهو ضعيفٌ [٤]، ومثلُها (لكنَّ) [٥]. ولا يجوزُ الرفعُ في المعطوفِ في (لعلّ، وكأنَّ، وليت) فلها من المعاني ما لا يمكنُ أنْ يقعَ على الثاني عندَ عطفِهِ على اسمِها ((حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشبيه والترجي، فلذلك لم يحمله على الابتداء))[٦]. فعلى الرَّغم من تشاركِ تلك الحروفِ بالشبهِ بالفعلِ إلّا أنَّها اختلفتْ في المعاني المفردةِ لكلٍّ منها؛ فلا يمكنُ إدخالُ ما هو واقعٌ –واجب– من معنى التوكيدِ فيما هو غيرُ واقعٍ –غير واجب– كالتمني ((فقَبُحَ عندهم أن يُدخلوا الواجب في موضع التمني))[٧]، فالنصبُ ليس غيرُهُ على ما دخلَ الابتداءَ من تلك المعاني. وعلى ذلك كانتا – إنَّ ولكنَّ– غيرَ عاملتينِ في الحالِ بعدَهما؛ إنّما على ما كانَ فيه

---

(١)ينظر: الكتاب: ١٧/٣.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ١٨/٣.

(٣)المصدر نفسه: ٢٥/٣.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/٣.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٢٨/٣.

(٦)شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٤٧٤/٢.

(٧)الكتاب: ٢٨/٣.

الحالُ قبلَ دخولِهما؛ نحو: إنَّ هذا زيدٌ منطلقًا [1]؛ معمولًا لاسمِ الإشارةِ الحاملِ لمعنى الفعلِ.

إنَّ هذا زيدٌ منطلِقًا

إنَّ ←حرف توكيد، يطلبُ مجالًا لاسم منصوب وآخر مرفوع

هذا← اسم إشارة، معرفة، مفرد مذكر، شغل مجال المنصوب للحرف، يحمل معنى الفعل (مُشار)، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لمنصوب يبيّن هيأة الفعل (يشير) يكونُ حالًا، على وفق إرادة المُتكلِّم في بيان الهيأة لا للإخبار بمسمّاه

زيدٌ ← علمٌ، مرفوع للحرف

مُنطلقًا ← وصف، نكرة، منصوب، يبيّن هيأة المشار إليه، شغل مجالَ المنصوب حالًا لاسم الإشارة

أمّا في بقيةِ الحروفِ فقد تكونُ عاملةً في الحالِ بعدَها لقربِ معناها من الفعلِ، أو أنْ يكونَ الحالُ معمولًا لأحدِ الركنينِ قبلَ دخولِها عليه، نحو: ليتَ هذا زيدٌ منطلقًا[2].

فالتّعدِّي أو العملُ هو قوةُ المسندِ التي تَظهرُ بامتدادِ الجملةِ إلى مكوناتِها الأخرى؛ أقلُّها المسندُ إليه، الذي يمكنُ له أيَضًا أن يستدعيَ ألفاظًا أخرى على وفقِ ما يحملُهُ من سماتٍ عاملًا فيها، وتتفاوتُ الألفاظُ في قوتِها؛ تبعًا لبنائها وخصائصِها المعجميةِ.

---

(١)ينظر: الكتاب: ٣/٣٠.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٣/٣١.

المبحث الثاني : الكَلِمُ المُولِّدة:

كلمةُ (المُولِّدة) من الفعلِ ((وَلّدَ الرَّجُلُ غَنَمَهُ تَوْلِيدًا كَما يُقالُ: نَتَّجَ إبِلَهُ....والمُوَلِّدَةُ: القابِلَةُ،...وتَوَلَّدَ الشَّيءُ منَ الشَّيءِ))[١]، فهي تدلُّ على النتاجِ والتكوينِ، وبإضافتِها إلى (الكَلِم) دلَّتْ على توليدِها وتكوينِها.

القولُ بالعاملِ النحوي يمثلُ مظهرًا لقوةِ بعضِ الألفاظِ في قِبالِ أخرى، وتمثّلتْ تلك القوةُ في إفراغِ مجالاتٍ يتطلبُها التكاملُ الدلالي للجملِ ووظيفتُها الإبلاغيةُ. وتسمّى تلك الألفاظُ بالمُولِّدةِ لمجالِ المُسنَد إليه على وجهِ اللزومِ، ولمجالاتٍ خلفَهُ يتطلبُها مُرادُ الكلامِ وتلكَ البُنى المُولِّدةُ. وما يمتلكُهُ الفعلُ من قدرةٍ – حدثٍ وزمنٍ – مكَّنَهُ من أنْ يكونَ السلطانَ المهيمنَ في الخطابِ ((إنَّ امتلاك الفعل القدرة على إنشاء المجالات وهو ما يعطي امكانية للامتداد يدعونا إلى وصف النمط الفعلي بأنَّه النمط المركزي في العربية))[٢]، ومكّنَ الاسمَ المتصدرَ أنْ يكونَ بمنزلةٍ تاليةٍ في هذه القوةِ لإفراغِ مجالاتٍ للوظائفِ في النّمطِ الاسمي. وأُوْلى تلك الكَلِم هي:

***المبتدأ**

ينظرُ سيبويهِ للجملةِ العربيةِ من الخارجِ كأنَّها بناءٌ قائمٌ؛ فالفعلُ والمبتدأ بتمثيلِهما المُسنَدَ اللبنةَ الأُولى المستويةَ على أرضٍ كانتْ خاليةً من الإنشاءِ والتكوينِ في ذهنِ المخاطبِ، ارتفعتْ لترفعَ غيرَها؛ ولذلك تناسبَ ذلك الارتفاعُ في المُسنَدِ لحركةِ الرفعِ اللازمةِ له في الفعلِ المضارعِ لأسماءِ الفاعلينَ أو المبتدأ [٣]، ولتستندَ إليها لبنةُ أخرى لفظةُ أخرى لتكوينِ جملةٍ ما يُفيدُ بها المتكلمُ. فعملُ المبتدأ–على وجه اللزوم– في المبني عليه، وهو اللبنةُ المرتفعةُ مكانًا واعرابًا على المبتدأ ((فقولُكَ: هذا عبدُ الله

---

(١)لسان العرب، مادة (ولد): ٤٩١٥/٥١.

(٢)مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٨٣.

(٣)ينظر: المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه: ١٠.

منطلقًا،...(فهذا) اسمٌ مبتدأٌ يُبْنَى عَلَيْهِ ما بَعدَهُ وهو(عبدُ الله)، ولم يَكُنْ ليكونَ هذا كلامًا حتى يُبنى عليه أو يُبْنى على ما قبلَهُ)) [١]. وحتى الفعلُ متى ما لم يستندْ إليه الاسمُ؛ لم يعملْ فيه لِبُعدِهِ. وفي مصطلحِ (الإلغاء) [٢] شيءٌ من الترادفِ مع عدمِ (العمل).

***الفعل**

فالفعلُ عندَ سيبويهِ ((أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيَتْ لما مضى، ولما يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطع))[٣]، وقرأَ السيرافي ذلك أنّ سيبويهِ قسّمَ الفعلَ على أزمنةٍ ثلاثةٍ: ماضٍ ومستقبلٍ وحالٍ [٤]، وكذلك المبرِّدُ يذهبُ إلى تقسيمِ الأفعالِ على: ماضٍ ومضارعٍ ومستقبلٍ [٥]. لكنَّ سيبويهِ لم يَعنِ الزمنَ الفلكي الذي تَحدُثُ فيه الأفعالُ؛ إنّما أقامَ معيارَهُ في التقسيمِ على الحدثِ ثُمَّ على أحوالِ تلك الأحداثِ الزمنيةِ على نحو تُوجِدُ نيّةَ أزمانٍ حَدَثِيةٍ لا أزمانٍ فلكيةٍ [٦]. ويمكنُ أنْ تكونَ (ما) في قولِ سيبويهِ آنِفِ الذكرِ عائدةً على حدثٍ لا زمنٍ؛ إنَّما ثلاثةُ أحداثٍ، فالحدثُ هو الذي لا يقعُ وليس الزمانُ، فأقربُ ما يكونُ للزمنِ الإتيانُ وللحدثِ الوقوعُ. فسيبويهِ يُصدرُ قولَهُ بأحداثِ الأسماءِ، وما يُلمَحُ في الفعلِ من الحدثِ لا الزمنِ أهَّلَهُ لتكوينِ المجالاتِ، وأظهَرُ ذلك الفاعليةُ. وكلُّ ما شابهَ الفعلُ عاملًا تبعًا للحدثِ ولا أثرَ للزمنِ في عملِها.

---

(١)الكتاب: ١٥١/٢.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ١٩١/١.

(٣)المصدر نفسه: ٥٤/١.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٧/١و١٨.

(٥)ينظر: المقتضب: ٢٠٩/١و٢١٠.

(٦)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٩١. وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٨/١.

وعملُ الفعلِ وتعديتُهُ لا يظهرُ في رفعِهِ للفاعلِ؛ فذلك ممّا تسالمتْ عليه الأفعالُ في دلالاتِها، وتلازمِهِ الشديدِ مع الفعلِ بوجوبِ حملِها لمجالِ الفاعلِ ((ألا ترى أنَّ الفعلَ لا بدَّ له من الاسم وإلّا لم يكن كلامًا)) [١]، وذلك التلازمُ واضحٌ في اللفظينِ ((لأنّك لا تلفظ بالفعل فارغًا)) [٢]، حتى عُدَّ ضميرُ الفاعلِ كحرفٍ من حروفِ الفعلِ [٣]، فالحدثُ في الفعلِ لا بدَّ له من مُسبِّب يُعَبِّرُ عنه الفاعلُ ((لأنَّ الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل))[٤]. فالرفعُ في الفاعلِ مشابهٌ للرفعِ في الخبرِ الذي لا تظهرُ معه قدرةُ المُسنَدِ في العملِ على تكوينِ مواقعَ تشغلُها الألفاظُ بعدَ محلِ المُسنَدِ إليه ((ومثلُ ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء)) [٥]؛ لذلك لو غُيِّبَ الفاعلُ حلَّ ما يُشغَلُ به الفعلُ كالمفعولِ المطلقِ أو الظرفِ [٦] لِيتخلى عن مجالِهِ الأصلي شاغلًا ما هو أكبرُ وهو الفاعليةُ، وعلى غيرِ جهلٍ بالفاعلِ أو لزومِ تقديرِهِ كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ يوسف/٣٥، بتقديرِ (أن يسجنَ) فاعلًا لـ(بدا) دلَّ عليهِ (ليسجُنُنَّهُ) [٧]، أو مُضمَرًا دلَّ عليه (بدا) في دلالتِهِ على المصدرِ منه [٨]، وإلّا لتشابهتِ الأفعالُ في قوتِها، فجميعُها تأخذُ

---

(١)الكتاب: ٦٤/١.

(٢)المصدر نفسه: ٣٠٧/١.

(٣)ينظر: سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنيّ ت٣٩٢هـ، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م: ٢٢٠/١-٢٢٦.

(٤)الكتاب: ١٤٥/١.

(٥)المصدر نفسه: ٦٧/١.

(٦)ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٤/١.

(٧)ينظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، ط٧، ١٩٩٩م: ٥٣٥/١٢/٣.

(٨)ينظر: شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: =

مرفوعًا، إنّما تتمايزُ بعدَ ذلك المرفوعِ في استدعائِها للمنصوبِ، وعلى ذلك لا يقعُ الاختلافُ في القلّةِ –الخبرِ والفاعلِ– إنّما في الكثرةِ –المفاعيلِ وغيرِها من المنصوباتِ– وهذا ما دفعَ الخليلُ –رحمه الله– إلى تقديمِ النصبِ على الرفعِ والجرِّ ((وإنّما بدأنا بالنصب، لأنّه أكثر الإعراب طُرُقًا ووجوهًا))[١]، وكذلك فعلَ سيبويهِ بتقديمِهِ النصبَ على الرفعِ والجرِّ[٢].

لقد تقدَّمَ الكلامُ على أنَّ قدرةَ البناءِ تعلَّقتْ بامتلاكِ المفردةِ الأولى سماتٍ تفرضُ هيمنتَها على ما يليها، وهو ما نراهُ قد تحققَ في المبتدأ والفعلِ. وهنا سنرى أهميةَ تلك السماتِ المُولِّدةِ متى ما اتّسمَ به صنفٌ آخرُ من أصنافِ الكَلِمِ، اكتسبَ ذلك الصنفُ قدرةَ التكوينِ والامتدادِ. ومن أصنافِ الكَلِمِ التي تحققتْ بها هذه المزيَّةُ ما يأتي:

***اسم الفاعل**

اسمُ الفاعلِ ولمشابهتِهِ الفعلَ في الحدثِ عملَ عملَهُ مَنكورًا [٣]، وجرى مجرى المضارعِ في عملِهِ فيما بعدَهِ، كما في المفعول ((وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا غدًا)) [٤]، ودلالةُ ذلك المستقبلُ وكذلك ((تقول: هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ الساعةَ، فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيدًا الساعةَ))[٥]، في دلالتِهِ على الحالِ.

= ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د.ط، ١٩٩٠م: ٢٩٣/١.

(١)كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م:٣٣. وقيل هو منسوبٌ للخليل.

(٢)ينظر: الكتاب: ٥٥/١.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٧٦/١.

(٤)الكتاب: ٢٣٧/١.

(٥)المصدر نفسه: ٢٣٧/١.

في قولِ سيبويهِ في الأفعالِ أنّها أُخِذتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ [١]، وتسميتِهِ لأسماءِ الفاعلينَ أثرٌ للحدثِ في الاثنينِ؛ مّما دعا اسمُ الفاعلِ في أنْ يسلكَ منحيينِ: أولُهما الأفعالُ متى ما شابهَ الأفعالَ المضارعةَ زمنًا [٢]، وثانيهما الأسماءُ متى ما دلَّ على الماضيةِ منها. ولدلالةِ اسمِ الفاعلِ على الحالِ والاستقبالِ في الزمانِ أطلقَ عليه الفرّاءُ (الفعل الدائم) [٣]. فاسمُ الفاعلِ معرفةً –بال التعريف– يدلُّ على المضي ويفارقُ مشابهتَهُ للفعلِ واتَّسمَ بالاسميةِ التامةِ ((فلا يكون (ضاربٌ) بمنزلة (يَفْعَلُ وتَفْعَلُ) إلّا نكرةً)) [٤]، ويمكنُ أنْ يعملَ معرفةً بمنزلةِ (الذي فعل) ((وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضربَ زيدًا)) [٥]. وقد يكونُ ذلك منهُ نكرةً كما في قولنا: الأمرُ أنتَ غالبٌ له، رفعًا وقد أردنا وجهَ الاسمِ، ولو نصبْنا لقصدْنا الفعلَ [٦]. ولا يكتفي سيبويهِ بلحظِهِ المشابهةَ في المعنى؛ فيَزيدُهُ التوافقَ في البناءِ في الحركاتِ والسكناتِ ((فـ (مفعولٌ) مثلُ(يُفْعَلُ)، وفاعلٌ مثلُ (يَفْعَلُ))) [٧]، كما في (مُكْرَم) و(ضَارِب).

يَعملُ اسمُ الفاعلِ منوّنًا عَمَلَ فعلِهِ؛ فالتنوينُ غالقٌ للمجالِ في الاسمِ مانعًا إياه من الإضافةِ، دالٌ على أنَّ الاسمَ قائمٌ بوظيفتِهِ النحويةِ بغيرِ احتياجٍ للمضافِ إليهِ، والتنوينُ لا يعملُ هنا على غلقِ المجالاتِ الأخرى التي يتطلَّبُها التمامُ النحوي

---

(١)ينظر: الكتاب: ٥٤/١.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٥٦/١.

(٣)ينظر: مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٤٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي سلسلة تنشرها وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م:٣٤٩.

(٤)الكتاب: ٢٠٢/١.

(٥)المصدر نفسه: ٢٥٦/١.

(٦)ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢/١.

(٧)المصدر نفسه: ١٨٣/١.

للوصفِ، فاسمُ الفاعلِ ومعمولُهُ كالكلمةِ الواحدةِ فـ((التنوين إنّما يثبت؛ لأنَّهُ وسط الاسم، و(رجلًا) من تمام الاسم، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم))[١]. فالتنوينُ في اسمِ الفاعلِ يجريهِ مجرى الفعلِ المضارعِ عاملًا في ما عملَ فيه الفعلُ، ودونَهُ يَفقدُ مشابهتَهُ للمضارعِ فلا يعملُ عندَها. والمضيُّ فيه يقرّبُهُ من الاسميةِ، وكذلك التصغيرُ والوصفُ ينحيانِ به اسمًا ولا يرى الكسائي في ذلك بأسًا[٢]، ويضحى وصفًا تتمايزُ به الأسماءُ المنعوتةُ وفيها يكونُ دونَ تنوينٍ ((فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة؛ لأنّه إنّما أُجري مجرى الفعل المضارع له كما أشبهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب)) [٣]. فإذا أضيفَ إلى معمولِهِ صارَ اسمًا بعيدًا عن الفعلِ لا يشبهُهُ، إلّا في المعنى الذي لا يكفيهِ للعملِ؛ فهو ليس كأصلِهِ الفعلي فلا يعملُ في ما عُطفَ على معمولِه المضافِ إليه ((ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وزيدًا، جاز على إضمار فعلٍ، أي: (وَضربَ زيدًا)، وإنّما جاز هذا الإضمارٌ؛ لأنّ معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ: (هذا ضَرَبَ زيدًا)، وإن كان لا يعملُ عمله، فحُمِل على المعنى)) [٤].

هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وزيدًا

هذا ←—— اسم إشارة، معرفة، مفرد مذكر، مُسنَدٌ يطلب مجالًا للمُسنَدِ إليه

ضاربُ ←—— نكرة، مرفوع، اسم لمن قام بالضرب، يطلب مجالًا للمضاف إليه ليتمَّ تمامه الدلالي لتكوين لفظ واحد يشغل مجال المُسنَدِ إليه

عبدِ ←—— اسم، نكرة، مجرور، شغل مجالَ المضاف إليه لازال يطلب تمامه بمجال المضاف إليه

---

(١)الكتاب: ٣/١٢٩و ١٣٠.

(٢)ينظر: شرح التسهيل: ٣/٧٤.

(٣)الكتاب: ١/٢٤٤.

(٤)المصدر نفسه: ١/٢٣٨و ٢٣٩.

اللهِ ←—— علم، معرفة، مجرور، شغل مجال المضاف إليه

ولوضوح الإضافة المميزة للأسماء؛ لذلك لا يحمل (ضارب) معنى الفعل

و ←—— حرف عطف، أداة ربط

زيدًا ←—— علمٌ، معرفة، مذكر، منصوب، شغل مجال المفعولية لفعل محذوف يقدر من لفظ –الوصف– الاسم المتقدِّم، وهو هنا (ضَرَبَ)

وقد يقعُ حذفُ التنوينِ استخفافًا، كما في قول زهير:

بدا ليَ أني لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقًا شيئًا إذا كان جائيَا [1]

فقد عطفَ (سابقًا) على (مدركَ) مجريًا الأخيرَ مجرى الفعلِ المضارعِ منونًا. لكن كفُّ التنوينِ استخفافًا لا يجعلُهُ معرفةً [2]، فبهِ تُوصفُ النكرةُ كما في قولِهِ عزّ وجلّ :﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ الأحقاف/٢٤، فلو لم يكن منكورًا لم يصحْ وصفُ النكرةِ به، ونجدُ في إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلى معمولِهِ تحوّلَ الوصفِ إلى الاسميةِ بعيدًا عن سماتِ الفعليةِ؛ فالإضافةُ من علاماتِ الاسمِ المُميَّزةِ لهُ، ولتأكيدِ الثبوتِ الواقعِ بدلًا من اختيارِ الفعلِ نعتًا، وكذلك أنَّ الوصفَ أكثرُ أهميةً من المفعولِ وهذا ما استوجبَهُ المقامُ، فالآياتُ التي ذُكِرتْ قبلَ الآيةِ التي هي محلُ البحثِ كانت في قومِ عادٍ وقد حذرَهم من: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ الأحقاف/٢١، فجادلوا هودًا –عليه السلام– كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَأْفِكَنَا عَنْ آَلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ الأحقاف/٢٢، فلمّا رأوا ما كان يَعِدُهم به من ريحٍ عاتيةٍ واقعةٍ بهم لا محالةَ أيقنوا أنَّهم مُدرَكون، فالآيةُ في ذكرِ الريحِ المدمرةِ لا فيهم، ومن هذه الآيةِ وفي ما تلاها من الآياتِ تحوّلُ الخطابِ عنهم بصيغةِ الغائبِ؛ وعليه

---

(١)ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه حمدُو طمّاس، دار المعرفة، بيروت–لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م: ٧٦.

(٢)ينظر: الكتاب: ٢٣٩/١.

جاءتِ الإضافةُ إلى المعمولِ التي لا تغني الوصفَ أن يكونَ نكرةً، ولاختزالِ القومِ في الضميرِ مضافًا إلى لونِ العذابِ الذي تعلو أهميتُهُ في الذكرِ. فالمعنى الدلالي لاسمِ الفاعلِ يتحكمُ في مجالِ معمولِهِ نصبًا على المفعوليةِ، أو جرًا على الإضافةِ.

وضمنَ إطارِ النَّمطِ الاسمي تقعُ الإضافةُ والعملُ في ما شابه الفعلَ المتعدي لمفعولين؛ فهو من القوةِ لا يتخلى عن معموليه وإن وقعتِ الإضافةُ والفصلُ ((وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذي تعدّى فعلُهُ إلى مفعولين، وذلك قولك: هذا معطي زيدٍ درهمًا وعمرٍو)) [١]، فلا حجةَ في جرِّ المفعولِ الثاني، ونحنُ بالخَيارِ في تنوينِ اسمِ الفاعلِ أو تركِهِ. وقد تكونُ التعديةُ إلى المفعولينِ في اللفظِ لا في المعنى ((وذلك قولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، وتقول على هذا الحدِّ: سرقتُ الليلةَ أهلَ الدارِ، فتُجري (الليلةَ) على الفعل في سعة الكلام)) [٢].

وقد يُمنَعُ التنوينُ في اسمِ الفاعلِ وهو عاملٌ؛ بظهورِ الألفِ واللامِ ((وذلك قولك: هذا الضاربُ زيدًا، فصار في معنى: هذا الذي ضَربَ زيدًا، وعَمِلَ عمله، لأنّ الألف واللامَ منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجه الكلام)) [٣]، فحرفُ التعريفِ بمعنى (الذي)، واسمُ الفاعلُ بمعنى (ضربَ)، فكيفَ جازَ العملُ وهو في معنى الماضي؟ ذلك أنَّ صلةَ (الذي) تكونُ جملةً لا مفردًا، فحُوِّلَ اللفظُ نحو الفعلِ، أو لمّا لم يجزِ اتصالُ حرفِ التعريفِ بالفعلِ حُوِّلَ إلى الاسمِ مع الإبقاءِ على معنى الفعلِ، أو أنَّ اسمَ الفاعلِ الذي في معنى المضي وجبَ إضافتُهُ إلى مفعولِهِ فلمّا دخلتْ ال التعريف منعتْ تلك الإضافةَ وعادتْ بالمضافِ

---

(١)الكتاب: ٢٤٧/١.

(٢)المصدر نفسه: ٢٤٩/١.

(٣)المصدر نفسه: ٢٥٦/١.

إلى المفعوليةِ [١]. وفي قولنا: هذا الضاربُ الرجلَ، نرى عملَ اسمِ الفاعلِ في المُحلى بال؛ لأنَه عَمِلَ فيه عَمَلَ المنوّنِ، ويجوزُ أن يعملَ فيه الجرَّ[٢].

ذلك الامتدادُ بالعملِ يعودُ للحدثِ، وهو ما يتيحُ لاسمَ الفاعلِ الامتدادَ للعاملِ بالتنوينِ إذا دلّتْ دلالتُهُ الزمنيةُ على استمراريةِ ذلك الحدثِ في الحالِ والاستقبالِ، أو التوقفِ عن الإضافةِ عندَ انقطاعِهِ إذا دلّتْ على المضي.

***اسم المفعول**

أوْلُ موضعٍ ذكرَ فيه سيبويهِ اسمَ المفعولِ كانَ في ما يعملُ عملَ الفعلِ ((وما يعملُ من أسماءِ الفاعلينَ، والمفعولينَ عملَ الفعلِ الذي يتعدّى إلى مفعول)) [٣]، لكنّهُ اكتفى بذكرِ اسمِ الفاعلِ؛ فكلُّ ما كانَ لاسمِ الفاعِل؛ كانَ لاسمِ المفعولِ [٤] في أخذهِ لمرفوعٍ، وهو مجالٌ مُلزِمٌ يشغلُهُ نائبُ الفاعلِ؛ فاسمُ المفعولِ وصفٌ يُشتَقُّ من الفعلِ المبني للمجهولِ ((فـ(مفعولٌ) مثلُ (يُفْعَلُ))) [٥]. ومثّلَ لهُ سيبويهِ في ما يجري مجرى الفعلِ من الأسماءِ ((ومثلُ ذلك في النَّصب: أزيدًا أنت محبوسٌ عليه، وأزيدًا أنت مُكابَرٌ عليهِ. وإنْ لم يُرِدْ بهِ الفعلَ وأرادَ بهِ وجهَ الاسمِ، رَفَعَ)) [٦]. أي إنْ أرادَ القائلُ في اسمِ المفعولِ معنى الفعلِ؛ نَصَبَ (زيدًا) بفعلٍ مُضمَرٍ، كأنْ قالَ: (أتنتظرُ زيدًا...) فقد عادَ عليه الضميرُ في الجارِ وعملَ فيه الوصفُ. أمّا إذا أرادَ الاسمَ خالصًا دونَ معنى الفعلِ، رَفَعَ؛ فلا وجهَ لمجالِ النصبِ [٧].

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/٣٧و٣٨.

(٢)ينظر: الكتاب: ١/٢٥٧.

(٣)المصدر نفسه: ١/٨٥.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٣٧.

(٥)المصدر نفسه: ١/١٨٢.

(٦)المصدر نفسه: ١/١٨٢.

(٧)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٤٣٨.

***صيغة المبالغة**

ومن الكَلِمِ المُولّدةِ صيغةُ المبالغةُ في اسمِ الفاعلِ، من جهةِ تكثيرِ الاتصافِ بالحدثِ أو شدتِهِ ((وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعِل)؛ لأنَّهُ يريد به ما أراد بـ (فاعل) من إيقاع الفعل، إلّا أنَّهُ يريد أنْ يحدّث عن المبالغة))[١]. ويجوزُ في هذه الصيغِ ما جازَ في اسمِ الفاعلِ ((من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار)) [٢]، كما في قولِ الراعي النميري:

قَلا دِينَهُ واهتاجَ للشوقِ إنّها على الشوقِ إخوانَ العزاءِ هَيُوجُ [٣]

فقد عملتْ صيغةُ المبالغةِ (هيوج) متأخرةً في (إخوان العزاء) مُقدَّمًا، وهذا التأخيرُ لا يبطلُ عملَها لشدّةِ شبهِها باسمِ الفاعلِ.

وذكرَ سيبويهِ من أبنيتِها خمسةً: فَعُول نحو هَجُوم، وفَعّال نحو صَرّاف، ومِفْعَال نحو مِطْعَام، وفَعِل نحو حَذِر، وفَعيل نحو رَحيم [٤]، وهذا المبنى الأخيرُ لا يُجيزُ فيه المبرِّدُ العملَ كونَهُ صيغةَ مبالغةٍ ((إنّما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدّى . فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلحَق به)) [٥] . ويظهرُ عملُ صيغةِ المبالغةِ جمعًا عملَ اسمِ الفاعلِ في قول طرفة:

ثُمَّ زادوا أنَّهمْ في قومِهمْ غُفُرٌ ذنبَهمْ غيرُ فُخُرْ [٦]

---

(١)الكتاب: ١/١٨٣.

(٢)المصدر نفسه: ١/١٨٤.

(٣)ديوان الرّاعي النُّميري: ٥٢. هذا البيت روي بـ(قلى) منسوبًا لأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب: ١/١٨٤، وصحح نسبته السيرافي في شرح الكتاب للراعي النميري بدلًا من الهذلي: ١/٤٤١. ولم يحوِه ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: د. احمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بورسعيد، ط١، ٢٠١٤م.

(٤)ينظر: الكتاب:١/١٨٤.

(٥)المقتضب: ٢/١١٣.

(٦)ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، إدارة =

وفيه (غُفُر) جمعٌ لصيغةِ المبالغةِ (غَفُور) على زنةِ (فَعُول) عامِلٌ النصبَ في (ذنبَهم) كاسمِ الفاعلِ. وحين لا تُطلَبُ المبالغةُ في اسمِ الفاعلِ تأتي تلك الأبنيةُ في المبالغةِ كالاسمِ الجامدِ؛ مفارقةً العملَ والتأثيرَ في خلقِ مجالاتٍ لمفرداتٍ أُخرى ((تقول : أعبدُ اللهِ أنتَ رسولٌ له ورسولُهُ؛ لأنَّك لا تريد بـ(فَعولٍ) ههنا ما تريد به في (ضَروبٍ)؛ لأنّك لا تريدُ أن توقعَ منه فعلًا عليه، فإنّما هو بمنزلةِ قولك: أعبدُ اللهِ أنت عجوزٌ لهُ)) [١]. والمُلاحَظُ أنَّ سيبويه يَنسِبُ عملَ صيغةِ المبالغةِ لشبهِها باسمِ الفاعلِ لا الفعلَ مباشرةً؛ فقد ذُكِرَ عملُ الحدثِ للمرةِ الواحدةِ أو من غيرِ الالتفاتِ لعددِ إتيانِ الفعلِ في اسمِ الفاعلِ؛ وإذا أردْنا التكثيرَ أبدلْنا اسمَ الفاعلِ بصيغةِ المبالغةِ ((فأمّا الأصلُ الأكثرُ الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فـ (فاعلٌ). وإنّما جاز في التي بُنيتْ للمبالغة؛ لأنّها بُنيتْ للفاعل من لفظِه والمعنى واحدٌ، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعلِ؛ يدلك على ذلك أنّها قليلة)) [٢].

وقد يحملُ اللفظُ الحدثَ مُشبِهًا الفعلَ لكنَّه لا يقعُ موقعَهُ؛ كما الحالُ في الصفةِ المشبهةِ، فهي لا تعملُ مُتأخِرةً ولا مُضمَرةً، كما في اسمِ الفاعلِ وما شابهَهُ ((ومنه قدير وعليم ورحيم؛ لأنّهُ يريد المبالغة في الفعل. وليس هذا بمنزلة قولك: حسنٌ وجهَ الأخِ؛ لأنّ هذا لا يُقلَبُ ولا يُضمَر، وإنّما حَدُّهُ أن يُتكلَّمَ به في الألف واللام أو نكرة))[٣]. ونعني بالإضمارِ عدمَ جوازِ عملَها مُضمَرةً في المعطوفِ على معمولِها، ولا يُفصَلُ بينها وبينَ معمولِها، ويُفضَّلُ أن يكونَ بالألفِ واللامِ مضافًا إليها[٤]؛ ففي

= الثقافة والفنون دولة البحرين والمؤسسة العربية، بيروت–لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م: ٧٢.

(١)الكتاب: ١/١٨٩.

(٢)المصدر نفسه: ١/١٩٠.

(٣)المصدر نفسه: ١/١٨٨.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٤٤٥.

الإضافةِ يتضحُ بُعدُها عن الفعلِ، وعدمُ استغنائها عن الاسمِ بعدَها [١]. ويمكنُ أن يكونَ معمولُها فاعلًا مرفوعًا وهو الأصلُ، أو تمييزًا أو مُشبَّهًا بالمفعولِ به منصوبًا ((والمختار في النصب التفصيل، وهو إن كان المعمول معرفة فنصبُه على التشبيه بالمفعول، نحو "الحسنُ الوجهَ"؛ لئلا يقع التمييز معرفة، وإن كان نكرة فنصبه على التمييز، نحو "الحسنُ وجهًا"، ومنهم من يقول: إن نصب معمول الصفة سواء كان معرفة أو نكرة إنما هو على التشبيه بالمفعول لا على التمييز))[٢]، ويمكنُ أن يكونَ معرفةً بغيرِ الألفِ واللامِ مضافًا، وإذا جاء نكرةً لا يكونُ فيه إلّا النصبُ؛ لكي لا يكونَ المضافُ معرفةً والمضافُ إليه نكرةً فيخالفُ الإضافةَ عمومًا [٣]. ونجدُ إمكانيةَ إضافتِها معرفةً إلى ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ [٤]؛ فلا تكتسبُ التعريفَ ممّا تضافُ إليه الذي يكونُ من سببِها، ولا يمكنُ أنْ يكونَ الصفةَ المشبهةَ نفسَها؛ إذ يجوزُ أن يُوصَفَ اللفظُ بما يُتعلَّقُ به[٥]. ولضعفِ الصفةِ المشبهةِ بابتعادِها عن مشابهةِ الفعلِ ((فإنّما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه))[٦]؛ انحسرَ معه امتدادُها لخلقِ مجالاتٍ إضافيةٍ، فقد اقتصرَ أثرُها في لفظٍ واحدٍ يحملُ إحدى مَحالِ الاسمِ الثلاثةِ؛ غيرَ مستغنيةٍ عنه البتةً؛ فلو حُذِفَ لانتقلَ الوصفُ إلى الاسمِ المتقدمِ عنها، كما في قولِنا: زيدٌ حَسَنُ الوجهِ، وهو غيرُ: زيدٌ حَسَنٌ [٧].

زيدٌ حَسَنُ الوجهِ

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥٢/٢.

(٢)الكناش في النحو والتصريف، أبو الفداء ت ٧٣٢هـ، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م: ٢٨١/١.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥٩/٢.

(٤)ينظر: الكتاب: ٢٧٣/١.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥٠/٢.

(٦)الكتاب: ٢٦٨/١.

(٧)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٥٢/٢.

زيدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه

حسنُ ⟵ وصف على وجه التكثير لمن اتصف بالحسن، نكرة، مرفوع، مُسنَدٌ إليه يطلب مجالًا للمضاف إليه لتعلقِهِ بهِ لا لتمامِهِ.

الوجهِ ⟵ معرفة (معرف بـ ال)، مجرور، محل للصفة المتقدِّمة الحسن، شغل مجالَ المضاف إليه

والمضاف إليه هنا شغل مجال المفعول به وهو غير المضاف؛ لذلك لم يتعرف الوصف به، فهما مجالانِ مختلفانِ

***المصدر**

يمكنُ للفظِ أن يكتفيَ بدلالةِ الحدثِ فقط، وهو المصدرُ وعندَها يعملُ عملَ الفعلِ ((هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبْتُ من ضَرْبٍ زيدًا، فمعناهُ: أنّه يضربُ زيدًا، وتقول: عجبْتُ من ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ، ومن ضَربٍ زيدٌ عمرًا، إذا كان هو الفاعل)) [١]. ويضافُ المصدرُ إلى فاعلِهِ ومفعولِهِ؛ فهما غيرُ الحدثِ [٢]، فنقولُ: هذا قولُ محمدٍ، وهذا قولُ الحقِّ. ولا يكونُ في اسمِ الفاعلِ إلّا الإضافةِ إلى المفعولِ، فهو حاملٌ للحدثِ وفاعلِهِ [٣] وفي المصدرِ لا يُضافُ الشيءُ إلى نفسِهِ، فليس فيه فاعلُهُ وإنْ دلَّ على الفاعلِ [٤]. ولا يعملُ المصدرُ مُضمَرًا [٥]؛ إذ يمكنُ تقديرُ الأصلُ حينَها وهو الفعلُ، كما في قول رؤبة:

---

(١)الكتاب: ٢٦٢/١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٤٥/١.

(٣)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٧٩.

(٤)ينظر: الكتاب: ٢٦٢/١.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٤/١.

قدْ كنتُ داينتُ بها حسّانا مخافةَ الإفلاسِ واللِّيانا [1]

فـ (اللِّيانا) منصوبٌ بلفظٍ مقدرٍ، يكونُ فعلًا ولا يكونُ مصدرًا؛ لأنَّ المصدرَ أضعفُ من الفعل لِيعملَ محذوفًا.

هذا قولُ محمدٍ

هذا ⟵ اسم إشارة للعاقل، معرفة، مفرد مذكر، مُسنَد يستدعي مجالًا للإخبار عنه

قولُ ⟵ حدث (مصدر)، نكرة، مرفوع، فيه معنى الفعل (قال) الذي يطلب مجالًا للفاعل، مُسنَدٌ إليه، يطلبُ مجالًا لتمامه الدلالي في المضاف إليه

محمدٍ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مجرور، فاعل في المعنى (قائل)، مضاف إليه

فلولا معنى الفاعليةِ في اسمِ العلمِ الذي يطلبُهُ المصدرُ؛ لمَا جازتِ الإضافةُ.

قد تكونُ تسميةُ (المصدرِ) أصلًا يُؤخذُ ويصدرُ عنه الفعلُ [2]؛ ويمكنُ أنْ يكونَ ذلك ((الأصل اللفظي لا الأصل اللغوي))[3]. وهذا ما مكَّنَهُ من التعدي وخلقِ مواضعَ تشغلُها معمولاتُهُ.

***أفعل التفضيل**

ومن الأسماءِ التي تسلكُ في الجملةِ مسلكَ الفعلِ في قدرتِهِ على العملِ، وجلبِ الوظائفِ المتعلِّقةِ به (أفعل التفضيل) الذي لا يعملُ إلّا نكرةً منونةً ((وتقول فيما لا يقعُ إلّا مُنوّنًا عاملًا في نكرة وإنّما وقع مُنوَّنًا؛ لأنّه فُصِلَ فيه بين العامل والمعمول، فالفصل لازمٌ له أبدًا مُظهرًا أو مضمرًا، وذلك قولك: هو خيرٌ منك أبًا، وهو أحسنُ

---

(١)مجموع أشعار العرب، وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ط: ١٨٧.

(٢)ينظر: أسرار العربية: ١٧١.

(٣)مفهوم الجملة عند سيبويه: ٧٧.

منك وجهًا. ولا يكون المعمول فيه إلّا من سببه)) [١]، ولا يكونُ معمولُهُ إلّا نكرةً من سببِهِ وبوجهٍ واحدٍ ليس غيرَ هو التمييزُ؛ إذ لا يقوى قوةَ الصفةِ المشبهةِ [٢]، وقد مُنعَ الإضافةَ للفصلِ بـ(مِنْ) بينه وبين معمولِهِ؛ فسماتُ التفضيلِ تفرضُ تقديرَ (مِن) بعدَهُ أو إظهارَهُ، فدلالتُهُ ابتداءُ التفضيل؛ ممّا أوجبَ خلقَ مجالٍ لازمٍ لحرفِ الجّرِّ الذي يُلزمُ اسمًا مجرورًا، لابتداءِ الغايةِ في الفعلِ المُشبِه لاسمِ التفضيلِ ((فلما كان معنى هذا الباب الدلالة على ابتداء التفضيل عن مقدار المفضل عليه، وكل من كان في محله ومنزلته، لم يكن بدٌّ مِن مِن ظاهرة أو مضمرة، فلما كانت كذلك نُوِّنَ ولم تصلح إضافته إلى المفضل عليه))[٣]. وعلى ذلك أوجبَ خلقَ مجالٍ آخرَ لبيانِ وجهِ التفضيلِ، لرفعِ الإبهامِ الواقعِ بنكرةٍ تقعُ تمييزًا، فإن كانَ معلومًا للمخاطَبِ؛ غابَ وأُضمِرَ، وإن لم يكن معروفًا وجبَ إظهارُهُ. وكذلك لوقوعِهِ موقعَ الفعلِ؛ فمعنى: زيدٌ أفضلُ منك، أي يَفضلُك أو يزيدُ فضلُهُ عليك؛ لذلك نجدُهُ ممتنعَ التثنيةِ والجمعِ. وكذلك مُنعَ التعريفَ لحملِهِ معنى الفعلِ في دلالتِهِ على المصدرِ والزيادةِ، الذي أصلُهُ التنكير. وسببُ عملِهِ في النكرةِ أنَّهُ دلّ على نوعٍ مثلَما دلّ مفسرُ (عشرين)؛ فلم يُشرْ إلى شيءٍ بعينِهِ. ولمّا كانتِ المفاضلةُ بنوعٍ شائعٍ؛ لذلك كانتْ بأخفِ الألفاظِ والحركاتِ، فكان الواحدُ المَنكُورُ منصوبًا [٤].

و(أفعل التفضيل) تفتقرُ لحملِها إلى معانٍ أُخر تتجاوزُ المفاضلةَ وزيادتَها؛ لذلك أفتقرَ عملُها واتساعُها عمّا أبانَها؛ من الألفاظِ المُميِّزةِ لها.

---

(١)الكتاب: ٢٧٥/١.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٥/١.

(٣)شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٦٥/٢.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ٦٥/٢و٦٦.

***العدد**

ومن الألفاظ المُفتقِرة إلى ما يُبَيّنُها، العددُ، فهو يقعُ على الكمِّ لا على النوعِ، ويصدقُ على الكثيرِ والقليلِ دونَ معرفةِ الحدِّ فـ ((تقول: فيما كان لأدنى العِدَّة بالإضافة إلى ما يُبنى لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقود، وتُدخِلُ في المضاف إليه الألفَ واللامَ؛ لأنَّهُ لا يكون الأوّل به معرفةَ، وذلك قولك: ثلاثةُ أبوابٍ)) [١]، أمّا قولنا: ثلاثةُ الأبوابِ، بدخولِ الألفِ واللامِ على المعدودِ إنّما أردنا به الجنسَ [٢]، وهو لا يلغي التنكيرَ في العددِ [٣] . فإذا زِيدَ على (العشرة) صُيّرَ اللفظانِ لفظًا واحدًا استخفافًا، نحو: أحدَ عشرَ درهمًا، وما زادَ على ذلك كانَ مُميِّزُهُ لفظًا مفردًا من اسمِهِ[٤]. وكانَ ذلك لأنّهم ((إنّما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهًا واحدًا؛ لأنّها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ولا التي شُبِّهت بها؛ فلم تقو تلك القوة، ولم يجز حين جاوزتَ أدنى العقود فيما تُبَيِّن به من أيِّ صنفٍ العدد، إلّا أن يكون لفظه واحدًا))[٥]. وعلى الرَّغمِ من أنَّ أسماءَ العددِ أضعفُ من الصفةِ المشبهةِ إلّا أنّ عملَها يعودُ لموقعِها موقعَ اللفظِ المشتقِ تأويلًا في احتياجِها للنوعِ[٦]. وضَعفُها يُلحَظُ في اقتصارِ عملِها في لفظٍ واحدٍ. وعلاقةُ العشرينَ بمعمولِها ممّا أوردْناه آنفًا [٧].

هذهِ عشرونَ كتابًا

هذه ←—— اسم إشارة، معرفة، مفرد أو جمع مؤنث، مُسنَدٌ يطلب مجالًا للمُسنَدِ إليه

عشرون ←—— نكرة، مرفوع، عدد، مُسنَد إليه، يطلب مجالًا لرفع إبهامه

---

(١)الكتاب: ٢٧٩/١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٧٢/٢.

(٣)ينظر: الكتاب: ٢٧٦/١.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٩/١.

(٥)المصدر نفسه: ٢٨٠/١.

(٦)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٧٣/٢.

(٧)ينظر: الفصل الأول المبحث الثاني من البحث: ١٧.

كتابًا ←—— اسم، نكرة، مفرد، جامد، منصوب، شغل مجال التمييز لرفع إبهام العدد

***شبه الجملة العامِلة فيما بعدها**

ومن الكَلِمِ المولَّدةِ شبهُ الجملةِ، فسيبويهِ يرى الجارَّ والمجرورَ والظرفَ ممّا يقعُ موقعَ الاسمِ عاملًا فيما بعدَهُ ((هذا بابُ ما يقعُ موقعَ الاسم المبتدأ، ويسدُّ مَسدَّهُ؛ لأنَّهُ مُستقَرٌّ لما بعدَهُ مَوضِعٌ. والذي عَمِلَ فيما بعده حتى رفعَهُ هو الذي عَمِلَ فيه حينَ كان قبلَهُ، ولكن كلُّ واحدٍ منهما لا يُستَغنى به عن صاحبه)) [١]، ويستطردُ قائلًا ((حتى صارا في الاستغناءِ كقولك (هذا عبدُ اللهِ)، وذلك قولك: فيها عبدُ اللهِ. ومثلُهُ: ثَمَّ زيدٌ،...)) [٢]. فهو يوازنُ بينَ الجارَ والمجرورَ والظرفَ؛ وبينَ الاسمِ مبتدأً، ويُنزِلُ (فيها) منزلةَ اسمِ الإشارةِ في عملِهِ في الخبرِ بعدَهُ. وإنْ أرادَ المتكلِّمُ معنى الفعلِ في شبهِ الجملةِ عاملًا الرفعَ في الاسمِ بعدَهُ على الفاعليةِ؛ كانَ له ذلك، ويمكنُ للمتكلِّمِ أنْ يصلَ بشبهِ الجملةِ إلى رفعِ الاسمِ –فاعلًا– دونَ تقديرِ الفعلِ؛ وهو ما عدَّهُ الباحثُ نمطًا ثالثًا زادَ على الاسميةِ والفعليةِ. ولمّا كانتْ أشباهُ الجملِ ليست بأفعالٍ ولا مشبهةً لها، جعلَها سيبويهِ بمنزلةِ الاسمِ المستغني عن الفعلِ ((لأنّ (فيها) وأخواتِها لا يَتَصَرَّفْنَّ تَصَرُّفَ الفعلِ، وليس بفعلٍ، ولكنهنَّ أُنزِلْنَ منزلةَ ما يستغني به الاسم عن الفعل)) [٣]. وفي قولنا: فيها عبدُ اللهِ قائمًا؛ يرى سيبويه أنَّ الجارَّ ومجرورَهُ موضعٌ لما بعدَهُ ((فـ(عبدُ اللهِ) ارتفع بالابتداءِ؛ لأنَّ الذي ذكرتَ قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضعٌ لهُ، ولكنَّه يجري مجرى الاسم المبنيِّ على ما قبله، ألا ترى أنّك لو قلتَ: (فيها عبدُ اللهِ) حَسُنَ السكوت)) [٤]، وقد يدلُّ حرفُ الجرِّ على معنى الفعلِ محذوفًا، ذلك الذي يتعدى به ذلك الفعلِ؛ فـ(لك) تحملُ معنى (وهبَ)،

---

(١)الكتاب: ٢/٢١٥.

(٢)المصدر نفسه: ٢/٢١٥.

(٣)المصدر نفسه: ٢/٢٠٦.

(٤)المصدر نفسه: ٢/١٦٥.

ففي: هو لكَ خالصًا ((كأنَّ قولَكَ (هو لكَ) بمنزلةِ (أهِبهُ لكَ) ثُمَّ قلتَ خالصًا)) [١].

وجَارَى المبرِّدُ سيبويهِ في ذلك ((تقولُ: هذا لك كافيًا، فتنصب الحال، لما في الكلام من معنى الفعل لأنَّ معنى (لك) معنى تملكه))[٢].

ينظرُ سيبويهِ إلى إمكانيةِ شبهِ الجملةِ في أن تكونَ مُسنَدًا يمكنُ أن يُبنى عليه ما بعدَهُ، بما تمتلكُهُ من المُستقرِّ والمُوضِعِ خصائصَ ترتقي بها إلى منزلةِ المعارفِ المتواطَأ عليها في الابتداءِ.

***اسم الإشارة**

هناكَ من العواملِ ما يكونُ عاملًا في الكلمِ بعدَهَ؛ لأنّها حملتْ معنى الفعلِ، كاسمِ الإشارةِ، فهو يسلكُ في النّمطِ الاسمي مسلَكَ فعلِ التنبيهِ، كما في قولنا: هذا زيدٌ راكبًا، فمجالُ الحالِ دليلٌ على وجودِ المعنى الفعلي الذي يستوجِبُ الفعلَ أو ما كانَ بمعناه. وفيه نجعلُ الخبرَ حالًا ممّا تكمنُ فيه الفائدةُ ((وجعلتَ الخبرَ حالًا له قد صار فيها، كقولكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقًا)) [٣]. فقد شابَهَ اسمُ الإشارةِ الفعلَ (أُشيرُ) عاملًا النصبَ في (منطلقًا) ((وكذلك (هذا) عَمِلَ فيما بعده عمل الفعل، وصار (منطلقٌ) حالًا)) [٤].

هذا زيدٌ منطلِقًا

هذا ⟵ اسم إشارة، معرفة، مفرد مذكر، مُسنَدٌ يطلب مجالًا للمُسنَدِ إليه، يحمل معنى الفعل (مُشار) يطلب به مجالًا لمنصوب يبيّن هيأة الفعل (يشير) يكونُ حالًا، على وفق إرادة المُتكلِّم في بيان الهيأة لا للإخبار بمسمّاه

زيدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مرفوع، مُسنَد إليه

---

(١)الكتاب: ١٦٨/٢.

(٢)المقتضب: ٣٠٧/٤.

(٣)الكتاب: ١٦٣/٢.

(٤)المصدر نفسه: ١٦٣/٢.

مُنطلقًا ⟵ وصف، نكرة، منصوب، يبيّن هيأة المشار إليه، شغل مجالَ المنصوب حالًا لاسم الإشارة بحمله لمعنى الفعل

وجبَ التذكيرُ بأنّا لم نفصِّلْ في المبتدأ وقد تقدَّمَ ذكرُهُ منعًا للتكرارِ والإعادةِ [1]، وكذلك الابتداءُ عاملًا؛ لأنه ليس من الكَلِمِ الذي حملَ عنوانَ الفصلِ.

(١)ينظر: الفصل الأول المبحث الأول من البحث: ٦ وما بعدها.

المبحث الثالث : الكَلِمُ المُولَّدة:

وهي تلك الألفاظُ التي تأتي بها العواملُ شاغلةً مجالاتٍ متعددةً تبعًا لقوةِ العاملِ في ما يمتلكُهُ من سماتٍ، تَكفي بها دلالةَ الجملةِ.

***المبني عليه**

وأولُها المبني عليه ممّا يأتي به المبتدأ، مُسنَدًا إليهِ، ومُخبِرًا عن فائدةٍ يجهلُها المخاطَبُ؛ فكانَ الأصلُ فيه التنكيرُ، وفي المبتدأ التعريفُ. ومجالُهُ واجبُ التكوينِ والظهورِ أثرًا للمبتدأ كوجهِ الفاعلِ من الفعلِ ((واعلمْ أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من أنْ يكونَ المبنيُّ عليه شيئًا (هو هو)، أو يكونُ في (مكانٍ)، أو(زمانٍ). وهذه الثلاثة يُذكرُ كُلُّ واحدٍ منها بعدَ ما يُبتدَأُ)) [١]. والمفهومُ البنائي للجملةِ الذي يرى به سيبويهِ النتاجَ اللغويَّ هو ما يفسرُ اختيارَهُ للمبتدأ عاملًا في ما يُبنى عليه، ولا يذهبُ إلى أنهما مترافعانِ أو كلاهما عملَ فيه الابتداءُ؛ ممّا أتتْ عليه آراءُ غيرِهِ من اللغويينَ [٢]، بل الخبرُ هو الغايةُ التي جِيء من أجلِها بالمبتدأ ((وذلك قولكَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ؛ ارتفعَ (عبدُ اللهِ)؛ لأنَّهُ ذُكِرَ ليُبنى عليه (المُنطلِقُ)، وارتفعَ (المُنطلِقُ)؛ لأنَّ المبنيَّ على المبتدأ بمنزلته))[٣]. وقد أتينا آنِفًا على ذكرِ شيءٍ من الخبرِ[٤].

***الفاعل**

لو اتجهنا صوبَ الفعلِ لوجدْنا الفاعلَ أُوْلى الألفاظِ التي يُسمَحُ بظهورِها، ممّا لا

---

(١)الكتاب: ٢/٢١٣.

(٢)ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٩٥.

(٣)الكتاب: ٢/٢١٣.

(٤)ينظر: الفصل الأول المبحث الأول من البحث: ٨وما بعدها.

بدَّ للفعل إلّا منه [١]، ولو غُيِّبَ الفاعلُ لأوجبَ ذلك أن تقومَ الألفاظُ بعدَهُ بملءِ فراغِهِ؛ وأدائِها شيئًا من سماتِهِ النحويةِ مع تمتعِها بوظيفتِها النحويةِ الأصلِ، كالمفعولِ بهِ وشبهِ الجملةِ في ما بُنِيَ للمجهولِ[٢]. فسيبويهِ يرى الفاعلَ مُرتفِعًا لا مرفوعًا؛ أثرًا للفعلِ ممّا أحدثَهُ فيه مُسنَدًا حامِلًا لهُ ((وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ اللهِ زيدًا. فـ(عبد الله) ارتفع ههنا)) [٣]. ولا يلغي التقديمُ والتأخيرُ شيئًا من تعلقِ الفعلِ بصاحبِهِ، ولا يُغيِّرُ حقيقةَ قيامِهِ بالفعلِ ((كما أنَّ قولَكَ: عبدُ الله لَقِيتُهُ، يَصِيرُ (لَقِيتُهُ) فيهِ بِمنزلةِ الاسمِ)) [٤]، فما قُدِّمَ كانَ ذا أهميةٍ في الخطابِ، ومعه لم نُرِدْ إشغالَ الفعلِ بغيرِهِ [٥]. وما يَهمُّنا ههنا هو الفاعلُ الذي يظهرُ في الجملةِ الاسميةِ موضعَ الاهتمامِ؛ إذ تبيَّنَ لنا من سماتِ بعضِ الأبنيةِ الاسميةِ طلبُها الفاعلَ لمّا تضمنتْ معنى الحدثِ. وكذلك كلُّ الأبنيةِ المُشبِهة للفعلِ في تكوينِها مجالًا للفاعلِ؛ إلّا أنَّ ذلك المجالَ لا يكونُ لازمًا للظهورَ كما في الفعلِ [٦]، فقد يكونُ الحدثُ أو الاسميةُ من الوصفِ أعلى شأنًا في الخطابِ والذي معه يُختزَلُ ظهورُ الفاعلِ، كما في قوله تعالى:﴿ نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ النحل/٦٦، ففي الوصفِ (خالِصًا، وسائغًا)؛ أردْنا وجهَ الاسمِ، وليس معنى الفاعلِ فيه، أو يؤدي إلى إشغالِهِ وظيفةَ المضافِ إلى فاعِلِهِ، كما في قوله تعالى:﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ هود/١٠٢، فقد أُضيفَ المصدرُ (أَخْذ) إلى فاعِلِهِ (ربِّك).

---

(١)ينظر: الكتاب: ٦٤/١.

(٢)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ١٠٤و١٠٥.

(٣)الكتاب: ٨٨/١.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥/٢.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٨٨/١.

(٦)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٧٣.

زيدٌ لقيتُهُ

زيدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه

لقي ⟵ فعل ماضٍ، حدث للقاء، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لفاعله، ويطلبُ مجالًا آخر للملقي يكونُ مفعولًا

تُ ⟵ ضمير رفع للمتكلِّم، معرفة، عائد على عاقل، شغل مجالُ المُسنَد إليه الفاعلِ

هُ ⟵ ضمير للغائب، معرفة، محله النصب، عائد على اسم العلم المتقدِّم (زيد)، مُسنَد إليه على المفعولية

وجملة الفعل وفاعله ومفعوله وقعت موقع الاسم المبني عليه؛ لذلك شغلتْ مجالَ المُسنَدِ إليه لاسم العلم بالنظر إلى الضمير العائد عليه

***المفعول به**

تظهرُ هذهِ الوظيفةُ مع طائفةٍ من البُنى الاسمية، كاسمِ الفاعلِ واسم المفعولِ والمصدرِ وصيغِ المبالغةِ، فقد يحملُ الاسمُ في شبهِهِ بالفعلِ مبنىً أو معنىً من الخصائصِ ما يتجاوزُ به مجالَ الفاعلِ نحو المفعولِ ((هذا ضاربٌ زيدًا غدًا)) [١]. وقد يقعُ الاهتمامُ بالفاعلِ أو الحدثِ ما لا يُلزِمُ مجالَ المفعولِ بالظهورِ، كما الحالُ في تقييدِ الفعلِ أو اطلاقِهِ، كما في ((هذا معطي زيدٍ وعبدَ اللهِ)) [٢]، فقد اكتفى بذكرِ المفعولِ الأوّلِ دونَ الثاني. وللسماتِ المعجميةِ للاسمِ المشابِهِ للفعلِ أثرُها في التعديةِ واختيارِ الألفاظِ، فمنها ما يكونُ بمفعولٍ واحدٍ ومنها ما يزيدُ عليه. فقد تتعددُ المفاعيلُ إلى مفعولينِ أو ثلاثةٍ حسبَ قوةِ الفعلِ وما يحملُهُ من السماتِ، كما في

---

(١)الكتاب: ٢٣٧/١.

(٢)المصدر نفسه: ٢٤٧/١.

مفعولي (رأى ووجد وعلم) [١]، فإذا ((لم تُرِدْ بالاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين أنْ يكون الفعل قد وقع، أجريته مُجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعولٍ في التنوين، وتَركِ التنوينِ، وأنت تريد معناه، وفي النّصبِ والجرِّ وجميعِ أحو فإذا نوَّنت، فقلت: هذا مُعطٍ زيدًا درهمًا، لا تُبالي: أيَّهما قدّمتَ))[٢]، أو الثلاثةِ في (نبّأَ وأعلمَ) [٣]. وقد يتعدى الفعلُ مفعولَه الأولَ نحو الثاني بإسقاطِ حرفِ الجرِّ الذي يتعدى به أصلُهُ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا ﴾ الأعراف/١٥٥، فأصلُهُ: من قومِهِ، فقد ((فُصِلَ هذا أنّها أفعالٌ توصلُ بحروف الإضافة ... فلمّا حُذِفَ حرف الجر عَمِلَ الفعلُ))[٤]. فهي تُوصلُ معنى الأفعالِ إلى الأسماءِ المجرورة بعدَها التي لولا حرفُ الجرِّ لم تكن لتتمكنَ منها.

***المفعول المطلق**

ومن الكَلِمِ المُولَّدةِ الحدثُ، سمّاه سيبويهِ باسمِ الحدثانِ وأسماءِ الحدثِ[٥]، لِيَدلَّ على صنفِ الأسماءِ الحاملةِ لمعنى الحَدَثيةِ اللازمةِ في الفعلِ. وقد يكونُ سببُ تلك التسميةِ لـ((أنّها تحدثُ مرةً بَعْدَ أُخْرَى ولا تكونَ ثابتةً كزيدٍ وعمرٍو))[٦]. ولا يقعُ فعلٌ إلّا كان منه حدثًا، مثلما كان له فاعلٌ؛ لكنْ مجالُ الفاعليةِ واجبُ الظهورِ لوجوبِ التحديدِ في جهتِهِ، بينما الحدثُ يدّلُ على صنفِ الفعلِ عامًا ((كما أنَّ ذهبَ قد دلَّ

---

(١)ينظر: الكتاب: ٩٦/١و٩٧.

(٢)المصدر نفسه: ٢٤٧/١. هناك حذفٌ في العبارة ((...وجميع أحواله...))

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ٩٨/١.

(٤)المصدر نفسه: ٩٤/١.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٨٩/١.

(٦)المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، د.ط، ١٩٨٢م: ٥٨٠/١. وفي النص غلطٌ ((...لا تكونُ...)) بالرفع لا بالنصب.

على صنفٍ، وهو الذهاب))[1]؛ ولمّا كانَ كذلك كانَ التعبيرُ عنه بالتنكيرِ، ومجالُهُ غيرَ مُلزَمٍ للظهورِ فهو عامٌ يدلُّ عليه لفظُ الفعلِ أو ما كانَ بمعناه، وما كانَ محلىً بالألفِ واللامِ فهو لاستغراقِ الجنسِ. وإذا أردنا تحديدَ نوعٍ من ذلك الصنفِ جئنا بالنعتِ نحو: أنا ذاهبٌ الذهابَ الشديدَ، أو أضفناه نحو: أنا ذاهبٌ ذهابَ الريحِ ((لأنّهُ ضربٌ من فعله الذي أُخِذَ منه)) [2]. وفي النّمطِ الاسمي ((هذا ضاربُ عبدَ اللهِ ضربًا شديدًا وعمرٍو))[3]. وقد يضافُ المصدرُ إلى فاعلِهِ فدلالةُ الحدثِ فيه دلَّتْ على الفعلِ الذي يطلبُ فاعلًا فـ ((إذا قلتَ: (عجبت من ضربٍ)، فإنَّكَ لم تذكر الفاعل؛ فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليلٌ على الفاعل. فلذلك احتجتَ فيه إلى فاعلٍ ومفعولٍ ولم تحتج حين قلت: هذا ضاربٌ زيدًا على فاعلٍ ظاهرٍ؛ لأنَّ المضمر في (ضاربٍ) هو الفاعل))[4]، كما في قوله تعالى:﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ القمر/٤٢، فقد أُضيفَ المصدرُ (أَخْذ) إلى فاعلِهِ (عزيزٍ). وقد فرّق سيبويهِ بينَ طلبِ الفعلِ لمجالِ المفعولِ، وطلبِهِ لمجالِ الحدثِ، فالمفعولُ لا يدّلُ على صنفِ الفعلِ ولا يُفهَمُ دونَ ذكرٍ له في الجملةِ على عكسِ الحدثِ الذي يدّلُ على صنفِ فعلِهِ حتى لو لم يُلفَظْ به، فذَهَبَ منه ذهابٌ، وجَلَسَ منه جلوسٌ وهكذا. ونجدُ في الحدثِ وطلبِهِ للفاعلِ فرقًا عن اسمي الزمانِ والمكانِ اللّذَينِ لا يطلبانِهِ فلا أثرَ للحدثِ فيهما. وصِيَغُ الفعلِ تُوصلُ إلى تلك الأزمنةِ ((نحو قولُكَ: ذَهَبَ؛ لأنّهُ بُني لما مضى منه، وما لم يمضِ. فإذا قلتَ: ذَهَبَ، فهو دليلٌ

---

(١)الكتاب: ٨٩/١.

(٢)المصدر نفسه: ٨٩/١.

(٣)المصدر نفسه: ٢٤٤/١.

(٤)المصدر نفسه: ٢٦٢/١.

على أنَّ الحدثَ فيما مضى من الزمان. وإذا قلتَ: سيذهبُ، فإنَّهُ دليلٌ على أنَّهُ يكون فيما يستقبل من الزمان)) [1]، مع عدمِ مفارقتِهِ لدلالةِ الحدثِ.

محمدٌ ضاربٌ زيدًا ضربًا

محمدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه

ضاربٌ ⟵ وصف لمن قامَ بالفعل (ضَرَبَ)، اسم فاعل، مُسنَدٌ إليه مبنيًا عليه حمل معنى الفعل؛ لذلك يطلب مجالًا لفاعله، وآخر للمضروبِ يكونُ مفعولًا، ومجالًا للحدث يطلبُهُ المتكلِّم مُخبِرًا عنه

زيدًا ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، منصوب، مُسنَدٌ إليه مفعولًا به

ضربًا ⟵ حدث، نكرة، منصوب، مُسنَد إليه مفعولٌ مطلقًا

والمجالانِ الأخيرانِ ولَّدَهُما معنى الفعلِ في اسمِ الفاعلِ الواقعِ موقعَ الاسمِ المبني عليه.

***المفعول فيه**

يمكنُ أنْ يَخرجَ اللفظُ من مجالِ الظرفيةِ الزمانيةِ إلى إشغالِ مجالاتٍ أخرى كالمفعوليةِ ((وتقول: ذهبتُ أمسِ، وسأذهبُ غدًا. فإن شئتَ لم تجعلهما ظرفًا، فهو يجوز في كلِّ شيءٍ من أسماء الزمان كما جاز في كلِّ شيءٍ من أسماءِ الحدثِ))[2].

فظرفُ الزمانِ على ضربين: متمكنٌ يمكنُ أنْ يكونَ غيرَ ظرفٍ فيأتي فاعلًا أو مفعولًا على السعةِ، نحو: أنا صائمٌ اليومَ؛ جازَ في المنصوبِ الظرفيةُ على تقديرِ (في)، وبإسقاطِهِ جازَ النصبُ على المفعوليةِ بتقديرٍ: أنا صائمٌ باليومِ، وغيرُ متمكنٍ

---

(١)الكتاب: ٨٩/١.

(٢)المصدر نفسه: ٨٩/١.

لا يأتي غيرَ ظرفٍ [١]، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ سبأ/٣٣، فهو مكرٌ بالليلِ، فالمكرُ فيه وليس منه. وكذلك ظرفُ المكانِ ((ويتعدّى إلى ما اشتقَّ من لفظه (اسمًا للمكان) و(إلى المكان))) [٢]، فمن الألفاظِ ما يُشتَقُّ من لفظِ الفعلِ؛ وهو ما عناه سيبويهِ بـ(اسمًا للمكان) فجلسَ منه المَجلسُ، وقعدَ منه المقعدُ، و(إلى المكان) ما لم يشتقُ من لفظِهِ، نحو: أمامَك، وخلفَك، والجهاتِ [٣]. وهذه الألفاظُ يُشتَرَطُ فيها أنْ تكونَ عامةً كما في الجهاتِ، لا أنْ تختصَ بمكانٍ دونَ آخر؛ فالبيتُ لا يكونُ لكلِّ وجهةٍ إنّما في صورةٍ واحدةٍ من الأمكنةِ؛ ولذلك منعَ سيبويهِ ذلك ((وقال بعضُهم: ذهبتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهم؛ إذا كان مكانًا أو كان يقع عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذٌ؛ لأنّهُ ليس في (ذهبَ) دليلٌ على الشامِ)) [٤]، فلم يكنِ اللفظُ – الشام– مشتقًا من الفعلِ ولم يكنْ عامًا؛ بل اختصَّ ببقعةٍ لا يَصدقُ في غيرِها. وقد يتخلى ظرفُ المكانِ عن دلالتِهِ ليحتلَ ظرفَ الأزمنةِ؛ لِما تستغرقُهُ الأمكنةُ والمسافاتُ من القطعِ والمرورِ خلالَ زمنٍ محددٍ ((ويتعدّى إلى ما (كان وقتًا في الأمكنة))) [٥]، نحو: أنا سائرٌ ميلينِ، فذلك الزمنُ يقعُ فيه المكانُ ولا يختصُ به دونَ غيرِهِ. وهذا التمكنُ أقوى في الأزمنةِ التي دلّتْ عليها صيغُ الأفعالِ ولم يكنْ مثلُهُ للأمكنةِ ((وإنّما جُعِلَ في الزمان أقوى؛ لأنّ الفعل بُنِيَ لما مضى منه وما لم يمضِ، ففيه بيانُ الفعلِ متى وقع، كما أنّ فيه بيانَ أنّه وقعَ المصدرُ. والأماكن لم يُبْنَ لها فعلٌ))[٦]، فصيغُ الأفعالِ حملتْ سمةَ الزمنِ، وافتقرتْ إلى المكانِ.

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٦٧/١.

(٢)الكتاب: ٩٠/١.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٧٠/١.

(٤)الكتاب: ٩٠/١.

(٥)المصدر نفسه: ٩١/١.

(٦)المصدر نفسه: ٩٢/١.

***الحال**

وممّا يعملُ فيه الفعلُ الحالَ ((هذا بابُ ما يعملُ فيه الفعل فينتصب وهو حالٌ وقعَ فيه الفعلُ)) [١]، وفرّق سيبويه بدايةً بين الحالِ والمفعولِ به؛ فالمفعولُ به قد يأتي معرفةً، كما في: كسوتُ زيدًا الثوبَ؛ فالمفعول به الثاني معرفةً، والحالُ لا تكونُ إلّا نكرةً [٢]. كذلك (الثوب) بيّنَ ما انتهت إليه الكسوةُ، بينما الحالُ تبيّنُ ظرفَ الفعلِ عندَ وقوعِهِ؛ لذلك لا يكمنُ أنْ نوجِدَ الحالَ في النَّمطِ الاسمي؛ إلّا أنْ يحملَ الاسمُ معنى الفعلِ، كما في: منْ ذا قائمًا؟ فنصبُ (قائمًا) على ما في اسمِ الإشارةِ من معنى (أشيرُ، أو أومِئ)[٣]. وفي غيرِ موضعٍ ذكرَ سيبويهِ علاقةَ الحالِ بصاحبِ الحالِ [٤]. ويؤكدُ سيبويهِ على افتراقِ الحالِ عن المفعولِ به وعدمِ مشابهتِهِ له؛ كما في مجيءِ الحالِ مع الفعلِ اللازمِ [٥]، ويكونُ الفارقُ أكثرَ وضوحًا في التنكيرِ؛ فلو كانَ كذلك ((لجازَ أن يقولَ: ضربتُ زيدًا أباك، وضربتُ زيدًا القائمَ، لا تريد بالأبِ ولا بالقائمِ الصفةَ ولا البدل)) [٦]. وسمّى سيبويه الحالَ في بعضِ مواضعِ الكتابِ بالخبرِ ((هذا باب ما ينتصب؛ لأنّهُ خبرٌ للمعروف المبنيّ على ما هو قبلَه من الأسماءِ المبهمةِ)) [٧]، ففيه تتمُّ الفائدةُ أكثرَ من تمامِها في خبرِ المبتدأ ((فكأنَّ ما ينتصبُ من أخبار المعرفة ينتصبُ على أنّهُ حالٌ مفعولٌ فيها)) [٨]، كما في: هذا

---

(١)الكتاب: ١٠٢/١.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/١. وينظر: اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، د.ط، ١٩٨٨م: ٥٢.

(٣)ينظر: الكتاب: ١٣١/٢و١٣٢.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ١١٦/٢.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣/١.

(٦)المصدر نفسه: ١٠٢/١.

(٧)المصدر نفسه: ١٥١/٢.

(٨)المصدر نفسه: ١٦٣/٢.

عبدُ اللهِ منطلقًا، ولا يكونُ كذلك إلّا حملَ المُسنَدُ معنى الفعلِ ((كأنّكَ قلتَ: انظُرْ إليه منطلقًا)) [1]. ومثلُ ذلك: هو زيدٌ معروفًا، تريدُ: لا شكَّ في شخصِهِ ولا يخالطُهُ غيرُهُ، ولو أبدلنا (منطلقًا) مع (هو) في المثالِ الثاني لما جازَ القولُ؛ لأنَّ الانطلاقَ لا يوضِّحُ (زيد) ولا يمنعُهُ من مخالطةِ غيرِهِ [2]، أي إنَّ (منطلقًا) نُصِبتْ على معنى الإشارةِ في المبهمِ، و(معروفًا) على جهةِ التوكيدِ؛ لِما في الضميرِ من درجةِ التعريفِ. وقد يمتلكُ كلٌّ من المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه سماتٍ تناسبُ مجالَ الحالِ بعدَهما، نحو ((هو لَكَ خالِصًا،... كأنَّ قولَكَ (هُوَ لَكَ) بمنزلةِ (أَهِبهُ لَكَ)))[3]، فحملَ المُسنَد إليهِ سمةَ الفعلِ (وهبَ) في جلبِهِ للحالِ؛ بما دلَّ عليه حرفُ الجرِّ من معنى التملكِ.

هو لكَ خالِصًا

هو ←ضمير رفع لغائب، معرفة لطرفي الخطاب، مُسنَدٌ يستدعي مجالًا للمُسنَدِ إليه

ل ← حرف جر، يفيد التملك

كَ ← ضمير جرّ لمخاطب، معرفة، مذكر، اسم مجرور

شبه الجملة شغلت مجالَ المُسنَد إليه

والضمير بعد وقوع شبه الجملة بعده؛ تضمّن معنى الفعل (أهبُ) وهو يستدعي مجالًا لفاعل مضمر، وآخر لبيان هيأة الفعل حالًا

خالِصًا ← وصف، نكرة، مفرد، منصوب، لبيان الفعل (أهب) مُسنَدٌ إليه حالًا

فسماتُ الاسمِ يجبُ أنْ تناسبَ سماتِ الفعلِ وما لها من الأثرِ في تعديتِهِ واختيارِ ألفاظِها، كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ النساء/١٥٣، فـ(جهرة) معمولٌ

---

(١)الكتاب: ١٥٢/٢.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ١٥٢/٢و١٥٣.

(٣)المصدر نفسه: ١٦٨/٢.

لفعلِ القولِ وقيلَ لفعلِ الرؤيةِ [١]. فالرؤيةُ هنا بصريةٌ بمفعولِ واحدٍ ولا يمكنُ لها عندئذٍ أن تكونَ سرًا؛ فلا بدَّ من أنْ تكونَ علنًا، وقد كانَ قولُهم علانيةً في تحدٍ لعظمةِ اللهِ تعالى. وممّا يناسبُ ذلك ما جاءَ في الآياتِ التي ذُكِرتْ قبلَ هذهِ الآيةِ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ النساء/١٤٨، فقد تعلقَ الجهرُ بالقولِ.

***التمييز**

التمييزُ ممّا لا يأتي إلّا نكرةً، كما في معمولِ الصفةِ المشبّهةِ ((فأمّا النكرةُ فلا يكونُ فيها إلّا: (الحسنُ وجهًا) تكون الألفُ واللامُ بدلًا من التنوين، لأنّك لو قلتَ: حديثُ عهدٍ، أو كريمُ أبٍ لم تُخلِلْ بالأول في شيءٍ فتُحتَمَل لهُ الألفُ واللامُ؛ لأنّهُ على ما ينبغي أنْ يكون عليه)) [٢]. فالتمييزُ لا تفيدُهُ ال التعريفِ تعريفًا لأنّنا لم نعنِ إلّا وجهَهُ وعهدَهُ وأباه من جنسِها العامِ [٣]. ومثلَما جازَ فيه النصبُ؛ جازَ الجرُّ على الإضافةِ فهو بمنزلةِ المفعولِ به [٤]. ويقعُ التمييزُ معمولًا لأفعلِ التفضيلِ نكرةً منونًا على تقديرِ (مِن) لبيانِ ابتداءِ المفاضلةِ وحدِّها، أو لأنّ اسمَ التفضيلِ بمنزلةِ ما لا يضافُ وهو الفعلُ (يَفضلُ أو يَزيدُ)؛ لذلك حلَّ النصبُ [٥]. وكذلك في العددِ على تقديرِ (من) نحو: عشرونَ درهمًا؛ أي عشرونَ من الدراهم ((فاختصروا واستخفوا))[٦]، بإسقاطِ حرفِ الجرِّ وال التعريف ولفظِ المفردِ بدلًا من الجمعِ؛ منعًا

---

(١)ينظر: المحرر الوجيز: ١٣١/٢.

(٢)الكتاب: ٢٧٣/١.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٦٠/٢.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ٥١/٢.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٦٥/٢و٦٦.

(٦)الكتاب: ٢٧٦/١.

للثقلِ الحاصلِ في الاستطالةِ ولفظِ الجمعِ. وجِيءَ بالتمييزِ لإيضاحِ ذلك المقدارِ المُعبَّرِ عنه بالعددِ؛ إذ يصحُّ على كلِّ المقاديرِ [١]. ولذلك نجدُ مجالَ التمييزِ واقعًا بعدَ (كم) وبعدَ المقاديرِ ((وإنْ شئتَ قلتَ:(لي مِلءُ الدارِ رجلًا)، وأنت تريدُ:(جميعًا)، فيجوزُ ذلك ويكون كمنزلته في (كم) و(عشرين))) [٢]. فـ (كم) طالبةٌ للعددِ ((واعلمْ أنَّ (كم) تعملُ في كلِّ شيءٍ حَسُنَ لـ (عشرين) أنْ تعملَ فيه)) [٣]. وفي الخبرِ جازَ في مُميَّزِ (كم) الجرُّ فهي بمنزلةِ (ربَّ)؛ إذ ((جُعلتْ في الخبر بمنزلة (ثلاثة) إلى (العشرة) تَجرُّ ما بعدها كما جرّتْ هذه الحروف ما بعدها))[٤]، فـ (كم) عملتْ فيما بعدَها عَمَلَ ما شابهتْهُ من الألفاظِ.

***المفعول معه**

تتساوى الأفعالُ في إمكانيةِ تجاوزِها لمجالِ الفاعلِ نحو الحدثِ، وظرفي الزمانِ والمكانِ، والحالِ، لكنها لا تتشابَهُ في تعدِّيها إلى المفعولِ لأجلِهِ والمفعولِ معه؛ فقد يكونُ وقوعُ الفعلِ دونَ غايةٍ أو شريكٍ [٥]. فالمفعولُ معه على إضمارِ فعلٍ ((هذا بابُ ما يُضمَرُ فيه الفعلُ، وينتصبُ فيه الاسمُ؛ لأنَّهُ مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصبَ (نفسَهُ) في قولكَ (امرأً ونفسَهُ)، وذلك قولك: ما صنعْتَ وأباكَ)) [٦]. والتقدير: ما صنعتَ مع أبيك. وقد أوصلتِ الواو الفعلَ وقوّتهُ لتعديتِهِ لِما بعدَها [٧]؛

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٧٢/٢.

(٢)الكتاب: ٥٨/٣.

(٣)المصدر نفسه: ٤٢/٣.

(٤)المصدر نفسه: ٤٦/٣.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٦٥/١.

(٦)الكتاب: ٣٨٠/١.

(٧)ينظر: شرح اللمع، ابن برهان العكبري عبد الواحد بن علي الأسدي (ت٤٥٦هـ)، حققه : د. فائز فارس، السلسة التراثية(١١)، الكويت، ط١، ١٩٨٤م: ١٣٠/٢.

عاملًا فيه النصبَ على الرَّغمِ من إنَّ الواو ليست ممّا يأتي مع الفعلِ؛ لذلك ضُمّنت (مع) في العملِ، واستُعمِلتِ الواو لخفتها [١]. وإذا لم يكنِ اللفظُ الأوّلُ فعلًا لم يقعِ النصبُ فيما بعدَ الواو، فلا سبيلَ لمجالِ المفعولية؛ لعدمِ تمكنِ الاسمِ من العملِ كما الفعلِ، فـ ((معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأوّلِ إلّا أنَّها تعطفُ الاسمَ ههنا على ما لا يكون ما بعده إلّا رفعًا على كلِّ حالٍ، وذلك قولكَ: أنتَ وشأنُكَ)) [٢]. ويصحُّ النصبُ إذا صحَّ حملُ الاسمِ على معنى الفعلِ، نحو: كيف أنتَ وزيدًا، على تقدير (تكونُ) [٣]، فالاستفهامُ يُرجحُ النصبَ؛ لأنَّهُ موضعٌ يُستعمَلُ فيه الفعلُ كثيرًا[٤].

***التوابع**

بقيَ من الكَلِمِ المُولَّدة (التوابع)، وفيها يَصلُ العاملُ إلى اللفظِ الثاني كوصولِهِ إلى الأولِ ((هذا بابُ مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المُبدَل منه)) [٥]. ومنها (البدلُ)؛ فيأتي لفظانِ لمسمىً واحدٍ. فقد يأتي اسمُ العَلَمِ الذي لا يُعرَفُ بمسماهُ بل يُعرَفُ بكنيته، فيُؤتى بها. وقد لا يُرادُ بالشيءِ كُلِّه بل قُصِدَ بعضٌ منه ((هذا بابٌ من الفعل يُستعمَلُ في الاسمِ، ثُمَّ يُبدَلُ مكانَ ذلكَ الاسمِ اسمٌ آخرُ فيعملُ فيه كما عَمِلَ في الأوّلِ، وذلكَ قولُكَ : رأيتُ قومَكَ أكثرَهم))[٦]، وفي النّمطِ الاسمي: أنا مادحٌ قومَكَ أكثرَهم، فوصولُ الوصفِ إلى اللفظِ الثاني – البدَل – وعَمَلُهُ فيه كوصولِهِ وعملِهِ في الأوّلِ وقد أرادَ بيانَ قدرِ ما مدحَهُ منهم، وهذا القدرُ هو الأوّلُ أو من سببِهِ. وأجازَ سيبويهِ بدلَ الغلطِ أنْ يُذكَرَ الشيءُ خطأً ثُمَّ يُعدَلُ إلى

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٩٥/٢.

(٢)الكتاب: ٣٨٢/١.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٦/١.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٨/١.

(٥)المصدر نفسه: ٤١/٢.

(٦)المصدر نفسه: ٢٢٢/١.

غيرِهِ نحو: محمدٌ ضاربٌ زيدًا عمرًا [١]. وهذا ممّا يأتي في الكلامِ حَسْبَ دونَ القرآنِ والحديثِ والأدبِ عامةً[٢]. وإذا أرادَ المتكلمُ توكيدَ اللفظِ الأوّلِ، وَحَدَّهُ من اللبسِ بغيرِهِ ممّا يمكنُ أن يكونَ بمنزلتِهِ أُختيرَ التوكيدُ ((وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة (أجمعين) توكيدًا))[٣]، كما في ((هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ))[٤]. ويرى سيبويهِ النعتَ والمنعوتَ كالاسمِ الواحدِ، ففي قولِنا: زيدٌ مثنٍ على رجلٍ كريمٍ، فقد خصَّتْهُ الصفةُ وانمازتْ به عن عامةِ مسمّاهُ من الرجالِ، ومجالُ المنعوتِ نكرةً هو ما أوجدَ مجالَ النعتِ لتخصيصِهِ ((فصار النعتُ مجرورًا مثلِ المنعوت: لأنَّهما كالاسم الواحد. وإنَّما صارا كالاسم الواحد؛ من قِبل أنَّكَ لم تُرِد الواحد من الرجال الذينَ كلٌّ واحدٍ منهم رجل))[٥].

الرجلُ القادمُ سائلُهُ

الرجلُ ⟵ اسم جنس، عاقل، نكرة، مرفوعٌ، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا لتخصيصِهِ وبيانِهِ الدلالي عن جمعِهِ من الرجالِ، ومجالًا آخر للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه

القادمُ ⟵ وصف لمن قامَ بالفعل (قَدِمَ)، معرف بـ ال، اسم فاعل، نعتٌ لتخصيصِ المُسنَدِ وليس لمدحٍ أو ذمٍ شغل مجالَ المضافِ إليه

سائل ⟵ وصف لمن قام بالفعل(سأل)، نكرة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ إليه مبني عليه، يطلب مجالًا لتمامه الدلالي في المضاف إليه

هُ ⟵ ضمير غائب، معرفة، مذكر، محله الجر، مضاف إليه

---

(١)ينظر: الكتاب: ٢٢٣/١و٢٢٤.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١١/٢.

(٣)الكتاب: ٢٣١/١.

(٤)المصدر نفسه: ٧٥/٢.

(٥)المصدر نفسه: ٤١/٢.

وهنا اسمُ الفاعلِ لا يسلكُ سلوكَ الفعلِ في طلبِهِ لمجالي الفاعلِ أو المفعولِ؛ إنّما أُريدَ به وجهَ الاسمِ. ومجالُ النعتِ هنا على وفقِ اختيارِ المتكلِّمِ، إذا أرادَ به مدحًا أو ذمًا؛ استقلَّ اللفظُ السابقُ له معرفةً لا يطلبُ تخصيصًا.

وبذا فنعتُ المعرفةِ من طرقِ التعريفِ في العربيةِ، إذا لم يكنْ لمدحٍ أو ذمٍّ. وإذا أردنا التشريكَ جئنا بحروفِ العطفِ التي ((هذا بابُ ما أُشركَ بين الاسمين في الحرف الجار، فجريا عليه كما أُشركَ بينهما في النعت فجريا على المنعوت، وذلك قولكَ: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قَبلُ، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا على المنعوت)) [١]، أو بالإضافةِ ((هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، إذا أشركت بين الآخِرِ والأوّلِ في الجارّ))[٢]. ولا أثرةَ للتقديمِ والتأخيرِ بينَ المتعاطفينِ في الواو[٣] ، ولكلِّ حرفٍ من حروفِ العطفِ معنىً يُؤتى به [٤]، وعليه نستندُ في خلقِ مجالٍ للمعطوفِ.

---

(١)الكتاب: ٥٦/٢.

(٢)المصدر نفسه: ٢٤٢/١.

(٣)ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، الإمام الحافظ صلاح الدين خليل بن كيْكلدي العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان-الأردن، ط١، ١٩٩٠م: ٧٣.

(٤)ينظر: الكتاب: ٦١/٢.

الفصل الثالث

التكوين والامتداد في الجمل الاسمية المتنازع عليها

مدخل:

بعدَ ذكْرِ مواضعِ النّمطِ الاسميّ للجملةِ العربيةِ التي يكونُ فيها الاسمُ مُسنَدًا، يسعى الباحثُ في المباحثِ الآتيةِ إلى اتمامِ تلك المواضعِ بمواردَ يتنازعُ فيها الابتداءُ مع الفعلِ للعملِ في ما يليهما. ولم يُقَسِّمِ الباحثُ الفصلَ على مباحثَ؛ إنّما على مواضعِ، مُقتفيًا فيها خطى صاحبِ الكتابِ تباعًا. وقد كانَ أوَّلُ تلك المواضعِ (الاشتغالُ) ممّا يمكنُ أنْ يكونَ الاسمُ فيه معمولًا للفعلِ أو للابتداءِ، وغيرِهِ ممّا يحتملُ الاسمُ فيه النصبَ أو الرّفعَ.

وبعدَ حصرِ تلك المواضعِ يمكنُ لحاظُ ما شغلتْهُ الجملةُ الاسميةُ من كتابِ سيبويهِ، وحجمِ ما كُتِبَ فيها، وموازنةُ ذلك بالجملةِ الفعليةِ، وتحليلُ النتائجِ، وهو ما سيُختَتَمُ به هذا الفصلُ.

ولا يغيبُ عنّا أنَّ امتدادَ الجملةِ يعتمدُ في الأساسِ على سماتِ الكلمةِ الأُولى لانتقاءِ الألفاظِ وانسجامِها مع الوظيفةِ النحويةِ التي تُناطُ بها، ومطابقتِها الدلالةَ العامةَ للجملةِ. ففي بابِ الإضمارِ لا يرى سيبويهِ ثقلًا للنواسخِ في تغييرِ مرتبةِ الابتداءِ في المُسنَدِ الذي يليها؛ بقدرِ ثقلَ المعنى، فما جاءت إلّا لِتضيفَ معنًى آخرَ للإخبارِ لا يكفيه ركنا الجملةِ الاسميةِ، كما في قولِ ((حُمَيدٌ الأرقَطُ:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعرَّسِهِمْ ولَيْسَ كُل النّوى تُلْقي المساكينُ

فلو كانَ (كلٌّ) على (ليسَ) ولا إضمارَ فيه، لم يكنْ إلّا الرفعُ في (كلّ)، ولكنّه انتصبَ على (تُلْقي))) [1]. فسيبويهِ ينظرُ إلى المُسنَدِ وحملِهِ لعلامةِ الرفعِ علمًا للابتداءِ، ولم يكنْ كذلك لوقوعِهِ معمولًا للفعلِ الذي بعدَهُ. فالشاعرُ لا يريدُ القولَ فيما ألقى ضِيفانُه من النّوى نافيًا ذلك، بل هالَهُ أمرُ مأكَلِهم لِمَا عُرِفَ عنهم من البخلِ، وهم يبلعون التمرَ بنواتِهِ ولم يرموا إلّا بعضَ النّوى ومن ذلك القليلِ عَلَتْهم كومةٌ

(١)الكتاب: ١/١٣٥.

مرتفعةٌ [1]. لذلك كانَ الإضمارُ في اسمِ ليس ضميرَ الشأنِ وقد شُغِلَتْ (كل) بالفعلِ الذي يليها. وفي قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾ التوبة/١١٧، لا يُبنى على أفعالِ المقاربةِ فعلٌ، وسيبويهِ لا يَهمُّهُ ما يجبُ أن يُقالَ بقدرِ تفسيرِهِ وتوضيحِهِ لآلياتِ ما يقومُ عليه الكلامُ؛ لذلك يرى أنَّ ((معناه: كادتْ قلوبُ فريقٍ منهم تزيغُ))[2]، فالمقاربة ليست في الفعلِ من الزيغ؛ إنّما في قلوبِهم مُحاولةً ذلك الفعلَ. وذهبَ المفسرون إلى غيرِ ذلك ((إنّما جُعلَ اسمها هنا ضمير شأن لتهويل شأنهم حين أشرفوا على الزيغ))[3].

(١)ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م: ٢٢٨/٣.

(٢)الكتاب: ١٣٦/١.

(٣)التحرير والتنوير: ٥٠/١١.

***في الاشتغال**

في تقديمِ الاسمِ وبناءِ الفعلِ عليه وجبَ إشغالُ الفعلِ بالضميرِ ((فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربْتُهُ، فلزمته (الهاء)))[1].

زيدٌ ضربْتُهُ

زيدٌ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه

ضربَ ⟵ فعل ماضٍ، حدث للضرب، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لفاعله، ويطلبُ مجالًا آخر للمضروب يكونُ مفعولًا

تُ ⟵ ضمير رفع للمتكلِّم، معرفة، عائد على عاقل، شغل مجالُ المُسنَد إليه الفاعلِ

هُ ⟵ ضمير للغائب، معرفة، محله النصب، عائد على اسم العلم المتقدِّم (زيد)، مُسنَد إليه على المفعولية

وجملةُ الفعلِ وفاعلِهِ ومفعولِهِ وقعتْ موقعَ الاسمِ المبني عليه، والضميرُ منعَ الفعلَ من الانشغالِ باسمِ العَلَمِ المتقدِّمِ؛ لذلك شغلتِ الجملةُ الفعليةُ مجالَ المبني عليه لاسم العلم بالنظرِ إلى الضميرِ العائدِ عليه.

فلا يجوزُ هنا إلّا الرفعُ في الاسمِ المُتقدِّمِ فلا يمكنُ للفعلِ من الانشغالِ بالضميرِ والاسمِ معًا، وكلاهما يمثلانِ مجالينِ مختلفينِ في الابتداءِ والمفعوليةِ، وقد قُدِّمَ الاسمُ للتنبيهِ وبعدَهُ بناءُ الفعلِ بما تعدّى إليه على الاسمِ مُخبِرًا عنه، ولزمَهُ الضميرُ ليقاربَ شيئًا من المُسنَدِ فيكونُ هو بالمعنى. ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ فصلت/١٧. أمّا ما كان فيه النصبُ مع الضميرِ كما في: زيدًا ضربْتُهُ، فعلى

---

(١)الكتاب: ١٤٨/١.

إضمارِ عاملٍ يعودُ له مجالُ الاسمِ بالنصبِ، هو فعلٌ مُفسَّرٌ بجملة الفعلِ الظاهرِ[١]، وهم ((لا يُظهرون هذا الفعل ههنا للاستغناء بتفسيره)) [٢]. ولا فرقَ بينَ عودِ الضميرِ على الاسمِ المُتقدِّمِ في اتصالِهِ بالفعلِ أو بشيءٍ من سببِهِ؛ فكأنَّهُ هو((إذا قلتَ: زيدٌ لقيتُ أخاهُ، فهو كذلك. وإن شئتَ نصبتَ؛ لأنّهُ إذا وقع على شيءٍ من سببِهِ فكأنّهُ قد وقع به))[٣]. والرفعُ أمثلُ من النصبِ ولا سيَّما بعدَ (أمّا)؛ فهي من حروفِ الاستئنافِ، واستغناءً عن الإضمارِ والتقديرِ ((لأنّكَ إذا رفعتَ لم تحتج إلى إضمار شيء))[٤]. وفي تعدي الفعلِ إلى المفعولِ بحرفِ الجرِّ كانَ الرفعُ أجودَ والنصبُ أبعدَ ((فإنْ قلتَ: زيدٌ مررتُ بهِ، فهو من النصب أبعد من ذلك)) [٥]؛ لأنّكَ –في النصبِ– احتجتَ إلى تقديرِ أكثرَ من لفظٍ واحدٍ في الفعلِ وحرفِ الإضافةِ؛ إذ كانَ كلٌّ من الاسمِ والضميرِ مجالًا لعاملٍ مُقَدَّرٍ وآخرَ ملفوظٍ، مثّلَ لهُ سيبويهِ ((: جَعَلْتُ زيدًا على طريقي مررْتُ به)) [٦]، وما شابهَ ذلك ممّا يكونُ على غيرِ لفظِ الفعلِ بعدَهُ – وهو ما سوّغَ وجهَ النصبِ مع الضميرِ– حاملًا معناه، وفي ذلك تكلفةٌ واضحةٌ.

وإذا بُنِيَ الفعلُ على الظرفِ الواقعِ موقعَ الاسمِ بتلك المنزلةِ؛ جازَ فيه الرفعُ على الابتداءِ نحو: يومُ الجمعةِ ألقاكَ فيه، بخروجِ اللفظِ من الظرفيةِ إلى الاسميةِ ((فخرج

---

(١)ينظر: رسالتان في النحو الحُلل في الكلام على الجمل والتبيان في تعيين عطف البيان، شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن محمد بن علي الأصبحي العُنابي ت ٧٧٦هـ، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان، السعودية–الرياض، ط١، ١٩٩٦م: ٤٦.

(٢)الكتاب: ١٤٨/١.

(٣)المصدر نفسه: ١٥١/١.

(٤)شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٧٥/١.

(٥)الكتاب: ١٥٠/١.

(٦)المصدر نفسه: ١٥٠/١.

من أنْ يكون ظرفًا كما يخرج إذا قلت: يومُ الجمعةِ مباركٌ))[١]، ويَجبُ عندَها اتصالُ الفعلِ بالضميرِ؛ لكي لا يكونَ الخبرُ غريبًا عن المبتدأ. وإذا بُنِيَ الظرفُ على الفعلِ حلَّ النصبُ على الظرفيةِ بفعلٍ مُضمَرٍ فسّرَهُ الفعلُ الملفوظُ بعدَهُ، ويجوزُ النصبُ على إيصالِ ذلكَ الفعلِ المُضمَرِ لهُ بحرفِ الإضافةِ وإسقاطِهِ؛ إذا كانَ الفعلُ –لازمًا– يكتفي بمجالِ الفاعلِ ((وإنْ شئتَ نصبته على الفعل نفسه كما أعملَ فيه الفعل الذي لا يتعدّى إلى المفعول))[٢]، وإذا كانَ الفعلُ ممّا يتعدى مجالَ الفاعلِ إلى المفعولِ؛ كانَ النصبُ في الظرفِ المُتقدِّمِ اسمًا، فهذهِ الألفاظُ تكونُ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ [٣]. وفي الظرفِ لا شرطَ للاتصالِ بالضميرِ؛ فالفعلُ هنا هو المُسنَدُ.

وإذا خرجَ الفعلُ عن طائلةِ المُسنَدِ بأنْ لم يُبنَ عليه؛ يُحسَنُ فيه أنْ يفارقَ الضميرَ كما في: الذي رأيتُ فلانٌ، فالفعلُ صلةٌ للمُسنَدِ وهو((تمامُ الاسم به يتمُّ وليس بخبرٍ ولا صفةٍ فكَرِهوا طولَه حيثُ كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ)) [٤]، ما يعني عدمَ فتحِ مجالِ نحوي في نمطِ الجملةِ. وهنا كَرهوا استطالةَ الصلةِ في الفعلِ وفاعلِهِ ومفعولِهِ لِتكونَ والموصولَ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ فوقعتْ مُفارقَةُ الضميرِ طلبًا للتخفيف [٥]. ومثلُه إنْ وقعَ خبرًا أو صفةً نحو قول جرير:

أبحتَ حِمى تُهامة بعد نجد وما شيءٌ حَمَيْتَ بمستباح [٦]

---

(١)الكتاب: ١/١٥٢.

(٢)المصدر نفسه: ١/١٥٢.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٣٧٧. فما كانَ ظرفًا واسمًا تسمّى بالمُتمكِّنة، وما كانَ ظرفًا غيرَ اسمٍ تسمّى غيرَ مُتمكِّنة.

(٤)الكتاب: ١/١٥٥.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٣٨٢.

(٦)ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط١:٣/٨٩.

وقد أرادَ (حَمَيْتَهُ)، وهي هنا صفةٌ لا خبرٌ لـ (شيء)، فالاسمُ وصفتُهُ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ((وإنّما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسمَ إذا كان صفةً له أنّ الصفة تمامُ الاسم)) [1]، ولا يعملُ اللفظُ في شيءٍ منه. وهنا كأنَّ الحُكمَ قد اختلفَ في متماثلَينِ؛ فالفعلُ حينَ بُنِيَ على الاسمِ حملَ الضميرَ وشُغِلَ بهِ على الرَّغمِ من أنَّ المبنيَّ على المُسنَدِ هو هو، نحو (هذا ضربْتُهُ)، والنعتُ وصاحبُهُ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ ومع ذلك حَسُنَتْ مُفارقتُهُ للضميرِ حينَ جاءَ فعلًا، نحو (هذا رجلٌ ضربْتُ) ((وهو في الوصفِ أمثلُ منه في الخبر)) [2]، أرادَ الحذفَ؛ لذلك وجبَ لِحاظُ الفارقِ في أنَّ المبنيَّ عليه نكرةٌ تَحلُّ بها الفائدةُ والإخبارُ ولا يكونُ (هو هو) إلّا بالضميرِ، وليس كالنعتِ الذي يكونُ أعرفَ من منعوتِهِ وبه يُعيَّنُ ويُحيَّدُ عن أمثالِهِ؛ فلا حاجةَ للضميرِ. وكلا القولينِ في الفعلِ؛ صَحِبَ الضميرَ في الأوّلِ وفارقَهُ في الثاني على وجهِ التفضيلِ والإجادةِ في القولِ.

إذا تطابقتِ المعاني في كلامِ العربِ تطابقتْ لذلكَ الألفاظُ [3]؛ لذلك تُعطفُ الجملةُ الفعليةُ على فعليةٍ، ففي قولِنا: رأيتُ زيدًا وعمرًا كلمتُهُ، وقعَ النصبُ في الاسمِ الثاني–بفعلٍ محذوفٍ– على الرَّغمِ من انشغالِ الفعلِ بعدَهُ بالضميرِ؛ لِيتوافقَ بناءُ الجملتينِ بالعطفِ لـ ((أنْ يكونَ الكلام على وجهٍ واحدٍ – إذ كان لا يمتنع الآخِرُ من أنْ يكون مبنيًا على ما بني عليه الأوّل– أقربَ في المأخذ)) [4]. كما في قولِهِ تعالى:﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الإنسان/٣١، أرادَ بناءَ الاسمِ على الفعلِ فمنعَ الرفعَ ليتوافقَ مع ما سبقَهُ من الجملةِ الفعليةِ، فنصبَ

---

(١)الكتاب: ١/١٥٦و١٥٧.

(٢)المصدر نفسه: ١/١٥٥.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٣٨٤.

(٤)الكتاب: ١/١٥٨.

(الظالمين) بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ (يُعذِّب) [١] من حيثُ المعنى لا من حيثُ اللفظِ؛ والجملتانِ في مقامِ الجزاءِ في الرحمةِ والعذابِ، فالبناءُ على الفعلِ المُهيمنِ على المُفرداتِ بعدَهُ؛ سابقٌ للبناءِ على الاسمِ. وقد تختلفُ المعاني فيختلفُ البناءُ إلى الرفعِ في الابتداءِ ((وقد يُبتدأ فيُحملُ على مثل ما يُحملُ عليه وليس قبله منصوبٌ، وهو عربي جيد، وذلك قولك: لقيتُ زيدًا وعمرٌو كلّمته))[٢]، فلم تكنِ الواو عاطفةً إنّما حرفُ ابتداءٍ على إرادةِ المتكلِّمِ. وقد يبتعدُ النصبُ لغيابِ العاملِ وهو الفعلُ المُفسِّرُ لذلك المُضمَرِ، والذي أبعدهُ هو المتكلِّمِ متحكمًا بالقولِ ((وذلك قولك: لقيت زيدًا وعمرٌو كلّمته، كأنّك قلت : لقيت زيدًا وعمرٌو أفضلُ منهُ. فهذا لا يكونُ فيه إلّا الرفعُ؛ لأنّك لم تذكر فعلًا))[٣]. فلم تبالِ بالفعلِ المُتقدِّمِ (لقيت)، ولم تبنِ عليه (عمرٌو)؛ وإنّما أردتَ الابتداءَ بجملةٍ مستقلةٍ عن الأخرى. وممّا يكونُ إلى الرفعِ أقربُ قولُنا ((:عبدَ الله لقيتُ وعمرٌو لقيتُ أخاه، وخالدًا رأيتُ وزيدٌ كلّمْتُ أباه، هو ههنا إلى الرفع أقربُ كما كان في الابتداء من النصب أبعدَ)) [٤]، فقد أختلفَ بناءُ الجملةِ المتقدمةِ وفي الجملةِ الثانيةِ لم يتصلِ الضميرُ بالفعلِ مباشرةً؛ وإنّما بسببٍ من الاسمِ، وكذلك إذا وصلَ الفعلُ للضميرِ بالحرفِ نحو: لقيتُ زيدًا وعمرٌو مررتُ به [٥].

ويمكنُ لحاظُ الإطالةِ وتجنبِها بما يمكنُ حذفُهُ بعدمِ تقديرِ المحذوفِ، والمحذوفُ بمنزلةِ الملفوظِ. وقد تكونُ الواو حاليةً فتمنعُ النصبَ من الاسمِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ آل عمران/١٥٤، فالاسمُ مرفوعٌ

---

(١)ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٥٣٨-٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ط: ٢٧٧/٢.

(٢)الكتاب: ١٥٩/١.

(٣)المصدر نفسه: ١٥٩/١.

(٤)المصدر نفسه: ١٦٠/١.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٨٨/١.

على الابتداءِ بجعلِ الواو حاليةً أو بمعنى (إذ) وقتًا [١]، ((وإنّما جعله وقتًا ولم يُرِدْ أنْ يجعلها واو عطفٍ، وإنّما هي واو الابتداء)) [٢]. ولا يمنعُ النفي في الفعلِ الملفوظِ من تقديرِهِ في المُضمَرِ، نحو (ما لقيتُ زيدًا ولكنْ محمدًا كلَّمْتُهُ)، كأنَ القولُ (ما لقيتُ زيدًا ومحمدًا لم ألقِهِ). ولا خلافَ في مجرى بقيةِ حروفِ العطفِ (لكن، بل، ثُمَّ، الفاء) مجرى الواو في وجهِ النصبِ وجوازِ الرفعِ [٣]، ومنها (حتى) في ذلك[٤].

وممّا يكونُ فيه الرفعُ والنصبُ ((ذلك قولُكَ: عمرٌو لقيتهُ وزيدٌ كلّمتهُ، إنْ حَمَلْتَ الكلامَ على الأوّلِ، وإنْ حملته على الآخِرِ، قُلْتَ: عمرٌو لقيته وزيدًا كلّمْتهُ))[٥]، فهناك جملتانِ، الأولى (عمرٌو لقيته) يُعطفُ عليها (زيد) رفعًا على الابتداءِ، ولا يدخلُهُ معنى اللقاءِ؛ وقد بُنيَ عليه التكليمُ إخبارًا عنهُ، والثانيةُ (لقيتهُ) يُعطَفُ عليها نصبًا على الضميرِ، ويقعُ عليه معنيا اللقاءِ بالإعمالِ؛ فقد بُنيَ عليهِ (زيد)، والتكليمِ وصفًا. وكلُّ هذا التجوزِ في القولِ مردُّهُ إلى الحوارِ التداولي.

***في الاستفهام والشرط وغيره ممّا يقعُ في الاشتغال**

ويقعُ الرفعُ في أسماءِ الاستفهامِ على ما يكونُ عليهِ الجوابُ؛ وهو ما يُرادُ من السؤالِ. فإذا شُغِلَ الفعلُ الواقعُ بعدَ اسمِ الاستفهامِ بالضميرِ فلا سبيلَ له للوصولِ إلى الاسمِ المُتقدِّمِ عليه نحو: أيُّهم لقيتَهُ؟ إلّا أنْ يكونَ الفعلُ مُفسِّرًا لآخرَ مضمرٍ عاملٍ للنصبِ في الاسمِ المُتقدِّمِ ((فإن قال: مَنْ رأيتَهُ؟، وأيُّهم رأيتَهُ؟ فأجبته، قلتَ: زيدٌ رأيتُهُ، إلّا في قول من قال: زيدًا رأيتُهُ في الابتداء؛ لأنَّ هذا بمنزلة قولك: أيُّهم

---

(١)ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: ١٥٤/١.

(٢)الكتاب: ١٦٠/١.

(٣)ينظر: المصدر نفسه: ١٦٠/١.

(٤)ينظر: المصدر نفسه: ١٦٩/١.

(٥)المصدر نفسه: ١٦١/١.

منطلقٌ)) [١]؛ فهنا يكونُ الرفعُ جوازًا. وعليه يختلفُ معنى الاستفهامِ ووقوعُهُ [٢]؛ ففي الرفعُ يكونُ الاستفهامُ واقعًا على الاسمِ على السّعةِ في معنى الاستفهامِ، ويُبنى عليه الفعلُ وما يصلَ إليهِ. وفي النصبِ يكونُ المُستفهَمُ عنه الفعلَ؛ وهو الأجودُ لأنَّ الاستفهامَ ممّا يكونُ بالفعلِ أَولى به من الاسمِ ((وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهامِ، لأنّه كالأمرِ في أنّه غيرُ واجبٍ، وأنّه يريدُ به من المخاطب أمرًا لم يستقرّ عند السائلِ؛ ألا ترى أنّ جوابه جزمٌ؛ فلهذا اُختيرَ النّصبُ، وكَرِهوا تقديمَ الاسمِ؛ لأنّها حروفٌ ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاءِ؛ وجوابُها كجوابهِ وقد يصير معنى حديثها إليه وهي غيرُ واجبةٍ كالجزاءِ، فقبح تقديمُ الاسمِ لهذا؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: أينَ عبدُ اللهِ آتهِ، فكأنّك قلت: حيثما يكنْ آتِه)) [٣]. واستثنى من ذلك سيبويهِ الحرفَ الأصلَ في الاستفهامِ وهو الهمزةُ ((وأمّا الألفُ فتقديمُ الاسم فيها قبلَ الفعلِ جائزٌ كما جازَ ذلك في (هلّا)؛ وذلك لأنّها حرفُ الاستفهامِ الذي لا يزولُ عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيرُهُ)) [٤]. وتشبيهُ سيبويهِ للألفِ بـ (هلا) في القوةِ والتصرفِ، لكنْ الاسمُ الواقعُ بعدَ (هلا) مرفوعٌ بفعلٍ مُضمَرٍ حتميّ الوقوعِ بعدَها [٥]؛ فلا يجوزُ بعدَها الابتداءُ بالاسمِ.

وقد لا يكونُ إلّا الرفعُ في الاسمِ الواقعِ بعدَ حرفِ الاستفهامِ، متى ما كانَ من سببِهِ في موضعِ الرفعِ ((تقول: أعبدُ الله ضَرَبَ أخوهُ زيدًا، لا يكون إلّا الرَّفع؛ لأنّ الذي من سبب (عبدُ الله) مرفوع فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فترفع إذا ارتفع

---

(١)الكتاب: ١/١٦٤.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٣٩٦.

(٣)الكتاب: ١/١٧١و١٧٢.

(٤)المصدر نفسه: ١/١٧٢.

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٩٧٩.

الذي من سببه كما ينتصب إذا انتصب)) [١]. أو يكونُ الضميرُ في موضعِ الفاعلِ نحو((: أزيدٌ ذُهِبَ بهِ، أو أزيدٌ اُنطُلِقَ بهِ، لم يكنْ إلّا رفعًا؛ لأنّك لو لم تقل (به)، فكان كلامًا، لم يكنْ إلّا رفعًا)) [٢]، فالضميرُ في موضعِ الفاعلِ فلا بدَّ للفعلِ من مرفوعٍ، كما يكونُ في موضعِ النصبِ في: ذهبتَ بهِ؛ لانشغالِ الفعلِ بالتاءِ، والرفعُ هنا على الابتداءِ أو بفعلٍ مضمرٍ [٣]. وإذا وقعَ حائلٌ بينَ الاسمِ وحرفِ الاستفهامِ بَعُدَ النصبُ فيه؛ لانشغالِ الاستفهامِ بالفاصلِ والفعلِ بعدَهُ بالضميرِ، عندَها هو من الرفعِ أقربُ إلى الابتداءِ ((وتقولُ: أأنتَ عبدُ الله ضربتَهُ، تجريه ههنا مُجرى (أنا زيدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنَّ الذي يلي حرف الاستفهام (أنت)، ثمّ ابتدأْتَ هذا وليس قبلهُ حرفُ استفهامٍ، ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى. إلّا أنّك إنْ شِئْتَ نصبتهُ كما نَصبتَ: زيدًا ضربتهُ؛ فهو عربيٌّ جيّدٌ، وأمرُهُ ههنا على قولك: زيدٌ ضربْتُهُ)) [٤]. ولا يُعَدُّ الظرفُ فاصلًا للتوسعِ فيه في التقديمِ والتأخيرِ. وقد يقعُ الاسمُ خارجَ الاستفهامِ لِيُبنى عليه، نحو: زيدٌ كم مرةً رأيتَهُ؟ ((لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطبَ ثمّ تستفهم بعد ذلك))[٥]، فقد جِيءَ بالاستفهامِ بعدَ الابتداءِ، وجملةُ الاستفهامِ مثّلتْ حُكمَ المُسنَدِ الذي يُسألُ عنه؛ فبُنيتْ على (زيد)، وإذا ما فارقتِ العائدَ على المُسنَدِ؛ كانَ ضعفٌ في وجهِ الرفعِ. ومثلُ ذلك جملةُ الشرطِ إذا خلتْ من الضميرِ بعدَ الاسمِ؛ وقعُ فيهِ النصبُ ((فإنْ لم تجزمِ الآخِرَ، نَصَبْتَ، وذلك قولُكَ: أزيدًا إنْ رأيْتَ تَضْرِبُ. وأحسنُه أن تُدْخِلَ في (رأيتَ) (الهاء)؛ لأنّه غيرُ مستعملٍ، فصارتْ حروفُ الجزاءِ في هذا بمنزلة

---

(١)الكتاب: ١/١٧٦.

(٢)المصدر نفسه: ١/١٧٧.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٤١٧.

(٤)الكتاب: ١/١٧٨.

(٥)المصدر نفسه: ١/١٩٩.

قولكَ: زيدٌ كم مرةً رأيتهُ)) [١]، فالرفعُ دليلُ خروجِ الفعلِ من الشرطِ؛ والنيّةُ فيهِ البناءُ على حرفِ الاستفهامِ: أتضربُ زيدًا إنْ رأيتَ؟ [٢]. ومثلُ ذلك وقوعُ الاسمِ خارجَ الأمرِ والنهي فلا نصيبَ للفعلِ بعدَهُ للوصولِ إليه ((وقد يكونُ في الأمرِ والنهيِ أنْ يُبنى الفعلُ على الاسمِ، وذلك قولك: عبدُ الله اضربْه، ابتدأت (عبدُ الله)، فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه، كما فعلت ذلك في الخبر)) [٣]. فهنا جملتانِ الثانيةُ منهما طلبًا بُنيتْ على الابتداءِ في الاسمِ المُتقدِّمِ للتنبيهِ. أمّا في: زيدٌ فاضربْهُ، فلا يكونُ الرفعُ فقد فصلتَ بينَ المبتدأ وخبرِهِ بالفاءِ؛ فلا تفسيرَ للفاءِ هنا؛ إلّا أنْ يكونا في جملتين متعاطفتين، فقد تقعُ الفاءُ لكنَّها ليستْ فيما يُبنى على الاسمِ المُتقدِّمِ، كما في قوله تعالى:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة/٣٨، فلم يُبنَ على الفعلِ؛ وإنّما جاءَ بعدَ قصصٍ فكانتْ عنوانًا لِما بعدَها، والتقديرُ: ممّا فرضَ اللهُ عليكم السارقُ والسارقةُ [٤]. ويُمكنُ أنْ تكونَ الفاءُ في خبرِ الجزاءِ في غيرِ الفعلِ وذلك في: الذي يأتيني فلهُ عطاءٌ؛ فالخبرُ هنا بمعنى الجزاءِ، والذي قاربَ الجملةَ من الشرطِ هو الفعلُ الواقعُ في الصلةِ،؛ فكانَ له الأثرُ في دلالةِ الجملةِ بعدَهُ نحو الشرطِ؛ وإنْ كانتْ اسميةً. وقد وقعتْ الفاءُ في خبرِ الجزاءِ[٥]؛ في قوله تعالى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ النمل/٨٩.

والظروفُ (إذا، وحيثُ، وإذ) تطلبُ الجملَ بعدَها مضافةً إليها، ولِما في الظرفينِ (إذا، وحيثُ) من معنى المجازاةِ لَزمَتا تقديرَ فعلٍ بعدَهما ((تقولُ: إذا عبدَ اللهِ تلقاهُ فأكرمْهُ، وحيث زيدًا تجدُهُ فأكرمْهُ؛ لأنّهما يكونانِ في معنى حروف المجازاةِ، ويقبحُ

---

(١)الكتاب: ٢٠٤/١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٨١/١.

(٣)الكتاب: ٢٠٩/١.

(٤)المصدر نفسه: ٢١٤/١.

(٥)ينظر: المصدر نفسه: ٢١٠/١و٢١١.

إنْ ابتدأتَ الاسمَ بعدهما، إذا كان بعده الفعلُ))[1]، ويمكنُ أن يكونَ الرفعُ بعدَهما ((والرفعُ بعدهما جائزٌ؛ لأنّك قد تبتدئ الأسماء بعدهما، فتقول: اجلسْ حيث عبدُ الله جالسٌ، واجلسْ إذا عبدُ الله جلسَ)) [2]. فـ (حيثُ) يمكنُ أنْ تخرجَ عن معنى المجازاةِ إلى الظرفيةِ فيليها الابتداءُ. أمّا (إذا) فلا تنفكُّ هنا عن المجازاةِ وإن وليَها مرفوعٌ؛ فعلى الفاعليةِ [3] بفعلٍ مُضمَرٍ يفسّرُهُ ما بعدَهُ، لا على الابتداءِ [4]. فإذا كانت للمفاجأةِ حَسُنَ أن يليَها الاسمُ على الابتداءِ ((ولـ (إذا) موضع آخر يحسنُ فيه ابتداء الاسم بعدها، تقولُ: نظرتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو، لأنّك لوقلت: نظرتُ فإذا زيدٌ يذهب، لَحَسُنَ)) [5]. وعلى هذا المعنى يليها المبتدأ والخبرُ؛ جملةً اسميةً لِمَا حملتْ من معنى المفاجأةِ، ولا يمكنُ أن يكونَ (نظرتُ) عاملًا فيها؛ لأنّ الفاءَ قد فصلتْ بينهما [6]. عندما حملتْ (إذا) الظرفيةَ والشرطَ لازمتِ الأفعالَ بعدَها بما يقتضيه

---

(١)الكتاب: ١/١٨٠.

(٢)المصدر نفسه: ١/١٨٠.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٤٢٩.

(٤)ينظر: المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢ : ١٧١.

(٥)الكتاب: ١/١٨٠.

(٦)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٩٣. ذكر سيبويه أن لـ(إذا) موضعًا آخر –أي غير الشرط – يحسنُ بعده الابتداء، ولا إشارة فيه لإمكانية قوله بجواز الابتداء بعد (إذا) الشرطية كما ذهب الأستاذ الدكتور المحقق لـ(الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٨٩). اُختلِف في (إذا) الفجائية في اسميتها وحرفيتها، فمن قال باسميتها المبرد وقد سدّتْ مسدَّ الخبر (المقتضب: ٣/١٧٨)، وابن يعيش(شرح المفصل: ٤/٩٧)، وممّن قال بحرفيتها ابن مالك موافقًا الأخفش (شرح التسهيل: ٢/٢١٤)، ولم يُصرح سيبويه باسمية (إذا) إنّما السيرافي فعل (شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١/٤٣٠)، ويُفهم من نص سيبويه أنها باقية على ظرفيتها؛ فقد قال إنّ لـ(إذا) موضعًا آخر أي لهذه المتقدمة وقد حملت الظرفية والشرط، ولم يقل (إذا أخرى)؛ فلمّا فارقت الشرط لزم بقاءُ شيءٍ منها وهو الظرفية، إلّا إذا أردْنا الظرفيةَ داخلةً في معنى الاسمِ العامِ.

الجزاءُ، ولا تعارضَ لظرفيتِها في ذلك، لكن عندَ مفارقتِها للجزاءِ لازمتِ الظرفيةَ حَسْبَ؛ فجِيءَ بالابتداءِ بعدَها توسعًا في استعمالِ الظرفِ، وقد يكونُ ذلك فرقًا بينَها وبينَ الشرطيةِ.

أمّا (إذ) فهي ظرفٌ للمضي [١] ولا مجازاةَ فيها ولا تقعُ إلّا في الكلامِ الواجبِ، وهو من مصطلحاتِ سيبويهِ الذي عنى به الفعلَ الواقعَ، على النقيضِ من الفعلِ المُفترَضِ بفاعلِهِ القيامُ به [٢]. وأقربُ دلالةً لذلك الإخبارُ في الابتداءِ ((وأمّا (إذ) فيحسنُ ابتداءُ الاسمِ بعدها، تقولُ: جئتُ إذ عبدُ الله قائمٌ، وجئتُ إذ عبدُ الله يقومُ، إلّا أنّها في (فَعَلَ) قبيحةٌ، نحو قولك: جئتُ إذ عبدُ الله قامَ، ولكنّ إذ إنّما يقعُ في الكلام الواجبِ، فاجتمع فيها هذا وأنَّكَ تبتدئ الاسمَ بعدها، فَحَسُنَ الرفعُ)) [٣]. ولا حاجةَ لها أن تُحمَلَ على الفعلِ لابتعادِها عن معنى المجازاةِ؛ لذلك كانَ الاسمُ بعدَها بالرفعِ على الابتداءِ، ويمكنُ أنْ يقعَ الماضي بعدَها نحو: حضرتُ إذ قامَ زيدٌ، ويُقبحُ أنْ يلي الاسمَ بعدَها ماضٍ فيُبنى عليه نحو: حضرتُ إذ زيدٌ قامَ، وقد وصفَهُ سيبويه بالقبحِ؛ لأنَّ الفعلَ في الخبرِ في موضعِ الاسمِ أو ما يضارعُهُ، ولا يكونُ ذلك في الفعلِ الماضي، ولا سيّما قد دلّت (إذ) على المضيّ فلا حاجةَ إلى لفظِ المضيّ في الفعلِ بعدَها [٤]، وفي ذلك نرى اعتمادَ الفعلِ على دلالةِ الظرفِ الزمنيةِ قبلَه وعدمِ تكرارِ المضيّ فيه.

قد تفارقُ الألفاظُ شبهَها بالفعلِ فتبقى على اسميتِها وهو ما يَبغيهِ المُتكلِّمُ في الخطابِ، فتكونُ بمنزلةِ (رجلٍ، وزيدٍ)، فلا سبيلَ لها عندئذٍ للنصبِ في الاسمِ ((ولو قال: آلدّارُ أنت نازلٌ فيها، فجعل (نازلًا) اسمًا رفعَ، كأنّهُ قال: آلدّارُ أنت رجلٌ فيها.

---

(١)ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٨٩/١.

(٢)ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٨٩/١.

(٣)الكتاب: ١٨٠/١.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٣١/١. وينظر: الأصول في النحو: ١٤٤/٢.

ولو قالَ: أزيدٌ أنتَ ضارِبُهُ، فجعله بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت أخوه، جازَ)) [1]. فلمّا أرادَ الاسمَ في (نازل) مَنعَ النصبَ في (الدار) وجاءَ بالرفعِ ليبنيَ عليها الجملةَ بعدَها ((وإنْ لم يُرِدْ بهِ الفعلَ وأراد بهِ وجهَ الاسمِ، رَفَعَ)) [2]. وأمّا إذا حملْنا (نازل) على معنى الفعلِ أعملناهُ النصبَ في (الدار): آلدّارَ أنتَ نازلٌ فيها. ففي وجهِ الرفعِ، طلبَ المسألةَ عن (الدار) إنْ كانتْ مَحلًّا للنزُولِ؛ فجاءَ بحرفِ الاستفهامِ ولم يقعْ نزولًا بعدُ، أي إنَّ اسمَ الفاعلِ لمّا فارقَ الفعلَ؛ ضَعفَتْ تعديتُهُ فلم يستطعِ الوصولَ إلى الاسمِ السابقِ له، واكتفى بالعملِ في الجارِ والمجرورِ بعدَهُ. وفي النصبِ كانَ السؤالُ عن نزولِهِ في الدارِ وقد وقعَ فعلُ النزولِ فجاءَ بها بعدَ الحرفِ، وشغلَها بفعلٍ محذوفٍ لانشغالِ ما كانَ في معناهُ بالضميرِ عن طريقِ حرفِ الإضافةِ. ومثلُ ذلك في صيغِ المبالغةِ، فقد لا يُطلَبُ فيها (فاعل) على الكثرةِ ((وتقولُ: أكلٌّ يومٍ أنتَ فيهِ أميرٌ، ترفعهُ؛ لأنّهُ ليس بـ(فاعلٍ)، وقد خرجَ (كلٌّ) من أنْ يكون ظرفًا، فصارَ بمنزلةِ: (عبدُ الله))) [3]، فكان الرفعُ حَسْب.

وقد يعودُ معمولا أفعالِ الشَّكِ واليقينِ إلى الابتداءِ عندَ إلغاءِ الفعلِ ((وتقولُ: أظنُّ عمرًا منطلقًا وبكرًا أظنّهُ خارجًا، كما قلت: ضربتُ زيدًا وعمرًا كلّمتهُ، وإنْ شئتَ رفعتَ على الرّفعِ في هذا. فإنْ ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوكَ، وفيها أُرى أبوكَ. وكلّما أردتَ الإلغاءَ فالتأخيرُ أقوى)) [4]، هذه الأفعالُ إنْ تقدَّمتْ أظهرَتْ قوتَها في العملِ، فقد جاءَتْ على عادةِ الأفعالِ في مرتبتِها من التقدُّمِ الذي دلَّ على الاهتمامِ بها وطلبِها لمجالينِ يَشغلُهما معمولاها أو أكثرَ من ذلك. أمّا في توسطِها فيزولُ ذلك الاهتمامُ نحو معمولِها المُتقدِّمِ الذي ذُكِرَ ليُبنى عليه، فقد دخلَ الشكُّ

---

(١)الكتاب: ١٨٢/١.

(٢)المصدر نفسه: ١٨٢/١.

(٣)المصدر نفسه: ١٩٠/١.

(٤)المصدر نفسه: ١٩١/١.

والظنُّ للجملةِ بعدَ التلفظِ بها ممّا يُضعِفُ عملَ هذه المعاني في نَسْخِ الابتداءِ، وإنْ كانَ إعمالُها أقربَ؛ لِسَبْقِها شيئًا من جملةِ الابتداءِ. وقد تأتي متأخرةً بعدَ المبتدأ والخبرِ ممّا يعني دخولَ الظنُّ بعدَ ذكرِ طرفي الابتداءِ وقد سبقَهُ اليقينُ في الإخبارِ ((إنّما يجيءُ بالشكّ بعدما يمضي كلامهُ على اليقين أو بعدما يبتدئُ وهو يريد اليقينَ ثمّ يدركهُ الشكّ)) [١]؛ لذلك كان إلغاؤها أَولى من إعمالِها، وقد تقهقرتْ عن منزلتِها ووقعَ الاهتمامُ على الابتداءِ، ويمكنُ إعمالُها متأخرةً على تقديرِ تقدُّمِها [٢]؛ إذ المُتكلِّمُ ((ابتدأ الاسم وفي نيته أن يأتي بفعل الشكّ)) [٣]. وكلّما تأخرتْ قَصُرَ عنها الإعمالُ لهيمنةِ اليقينِ على الظّنِّ. إنَّ هذا الموضعَ من الإلغاءِ يُقدِّمُ لنا تصوراتٍ مهمةٍ عن آلياتِ فتحِ أو خلقِ المجالاتِ النحويةِ، فجزءٌ من آلياتِ العملِ تستنِدُ إلى الموقعِ المُتصدِّرِ (موقعِ المُسنَدِ)، وليسَ الأمرُ مقتصِرًا على سمةِ الحدثِ أو غيرِها في فتحِ المجالاتِ. وقد تُساقُ (تقولُ) سَوقَ (تظنُّ) في الاعتقادِ، إذا اُستفهِمَ بها ((إلّا (تقولُ) في الاستفهامِ شبّهوها بـ(تظنُّ)، ولم يجعلوها كـ(يظنُّ) و(أظنُّ) في الاستفهام؛ لأنّه لا يكاد يستفهم المخاطبُ عن ظنِّ غيره، ولا يستفهم هو إلّا عن ظنّهِ...وذلكَ قولُكَ: متى تقولُ زيدًا منطلقًا وأتقولُ عمرًا ذاهبًا))[٤]، ولم يُؤتَ بـ (تقولُ) على الأصلِ بأنْ يُحكَى بها لفظُ ما قيلَ ((واعلمْ أنّ (قلْتُ) إنّما وقعْتَ في كلام العربِ على أن يُحكَى بها، وإنّما يُحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو: قلتُ زيدٌ منطلقٌ؛ لأنّه يحسنُ أنْ تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل: (قلتُ)))[٥]. وجازَ ذلك في الاستفهامِ، إذ لا يُستفهَمُ عن ظنِّ غائبٍ إلّا حالَ حضورِهِ، كما في قول الكميت:

---

(١)الكتاب: ١٩٢/١.

(٢)ينظر: أسرار العربية: ١٦٠و ١٦١و ١٦٢.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٤٥٦/١.

(٤)الكتاب: ١٩٤/١.

(٥)المصدر نفسه: ١٩٣/١. والأصح (وقعَتْ) بدلًا من (وقعْتَ).

أجهالًا تقولُ بَنِي لُؤَيّ لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهِلِينا [1]

بمعنى: أجهالًا تظنُّ.

فإنْ فارقتِ الاستفهامَ أو وقعَ على غيرِها عادت إلى أصلِها في الحكايةِ ((فإنْ قلتَ: أأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ، رفعتَ؛ لأنّه فَصَلَ بينه وبين حرفِ الاستفهام)) [2]. وقد لا يُشترَطُ الاستفهامُ –عندَ غيرِ سيبويهِ– في ذلك ((وقد يراد بها معناها لا نص ألفاظها فيكون القول بمعنى الظن، ويصبح فعل القول قلبيًّا لأنه صار بمعنى الظن، وعند ذاك ينصب المبتدأ والخبر كما ينصبهما (ظن). فقولك: (قلت: خالدٌ مسافرٌ) معناه أني قلت هذه الكلمات بألفاظها. ومعنى قولك: (قلت خالدًا مسافرًا) – عند من يجيز ذاك– ظننت خالدًا مسافرًا وليس المعنى أني تلفظت بهذه الكلمات))[3]. ويُجيزُ سيبويهِ الرفعَ بعدَ الاستفهامِ على الحكايةِ [4].

ومنَ الحروفُ ما يقعُ فيما بعدَها النَّصبُ شبهًا بالاستفهامِ، والرَّفعُ شبهًا بالابتداءِ؛ وهي حروف النفي كما في: ما زيدًا ضربْتَهُ، وما زيدٌ ضربْتَهُ ((شبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل؛ لأنهنَّ غيرُ واجباتٍ، كما أنَّ الألفَ وحروفَ الجزاءِ غيرُ واجبةٍ، كما أنّ الأمر والنهي غير واجبين))[5]، فكما الاستفهامُ اخرجَ المبتدأَ من الإيجابِ إلى الاستفهامِ؛ كذلك النفي اخرجَ المبتدأَ من الإيجابِ إلى النفي، لذلك كانَ النفيُ غرضًا من أغراضِ الاستفهامِ المجازي. ولمّا كانَ النفي نقيضًا للابتداءِ؛ جرى مجرى الإيجابِ، ولِضعفِها قياسًا بحروفِ الاستفهامِ، ولِقربِها من

---

(١)ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ٣٩٥.

(٢)الكتاب: ١/١٩٤.

(٣)النحو العربي أحكام ومعان: ١/٣٤١.

(٤)ينظر: الكتاب: ١/١٩٥.

(٥)المصدر نفسه: ١/٢١٦.

الابتداءِ؛ كانَ الرَّفعُ فيها أقوى [١]. وإنْ وقعَ فاصلٌ بينَهما عادَ الاسمُ إلى حالِهِ في الابتداءِ وقويَ قربُهُ من الرَّفعِ، كما في: ما أنا زيدٌ ضربْتَهُ، فقد فَصَلَ الضميرُ بينَ حرفِ النفي و(زيد)؛ فزادَهُ قربًا من الرَّفعِ [٢].

***في البدل**

وقد تتخلّى الألفاظُ عن محلِّها من البدليّةِ إذا بُنِي ما بعدَها عليها ((تقولُ: رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ، إذا جعلْتَ (فوقَ) في موضع الاسم المبنيّ على المبتدأ وجعلْتَ الأوّلَ مبتدأً، كأنّك قلْتَ: رأيتُ متاعَكَ بعضُهُ أحسنُ من بعضٍ، فـ(فوق) في موضع (أحسنُ))) [٣]، ففي وجهِ النصبِ (بعضَهُ) أرادَ البيانَ في حجمِ ما رآهُ من المتاعِ عندَ لفظِهِ بهِ؛ مُكرِّرًا اللفظَينِ للتوكيدِ [٤]. وفي الرفعِ أرادَ الإخبارَ حالَ رؤيتِهِ المتاعَ، وبذلك انقطعَ اللفظُ عن الذي قبلَه، فلمّا كانَ اللفظُ الثاني مُستقِلًا عن الأوّلِ؛ كانَ الرفعُ أعرفَ من النصبِ فيه، ووجبَ الرفعُ –لفظًا أو تقديرًا– في (فوقَ بعضٍ) ((لأنّهم شَبَّهوهُ بقولك: رأيتُ زيدًا أبوهُ أفضلُ منه، لأنّهُ اسمٌ هو للأوّلِ ومن سببهِ كما أنّ هذا لهُ ومن سببهِ، والآخِرُ هو المبتدأ الأوّلُ كما أنَّ الآخِرَ ههنا هو المبتدأُ الأوّلُ. وإنْ نصبْتَ فهو عربيٌّ جيدٌ)) [٥]، كما في قولِهِ تعالى:﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ﴾ الزمر/٦٠.

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/٢.

(٢)ينظر: الكتاب: ٢١٨/١.

(٣)المصدر نفسه: ٢٢٧/١.

(٤)هناك وجهانِ آخرانِ للنصبِ غيرُ ما ذكرتُ من البدلِ؛ ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٨/١.

(٥)المصدر نفسه: ٢٢٧/١.

***في التعليق**

تُمنَعُ بعضُ الألفاظِ من العملِ فيما بعدَها على الرَّغمِ من قدرتِها على التّعدِّية؛ ما يعني أنَّ سمةَ الموقعِ أو سمةَ الحدثِ تكونُ غيرَ فاعلةٍ هنا؛ لما يطرأُ عليها من التعليقِ، إذ وردتْ بعدَ تمامِ ركنيّ الابتداءِ لمعانٍ أخرى على الإخبارِ ((هذا بابُ ما لا يعملُ فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعولِ ولا غيرِهِ؛ لأنّه كلامٌ قد عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ، فلا يكونُ إلّا مبتدأً لا يعملُ فيه ما قبلهُ؛ لأنّ ألفَ الاستفهامِ تمنعهُ من ذلك، وهو قولكَ: قد عَلِمْتُ أعبدُ الله ثَمّ أم زيدٌ)) [(١)]، فقد كانتِ المسألةُ: أعبدُ اللهِ ثَمّ أم زيدٌ؟ حتى أُضيفَ لها العلمَ فبقيتْ على مبتدأٍ بُنِيَ عليه ما بعدَهُ، فقد علمتُ أيًّا منهما هناك بعدَ أنْ كنتُ مُستفهِمًا بينهما على حدٍّ سواء [(٢)]. فلم يصلْ لهُ الفعلُ المتقدِّمُ؛ فمجالا المُسنَدِ والمُسنَدِ إليه لم يعملْ فيهما الفعلُ الذي قبلَهما، لا لعدمِ قدرتِهِ على العملِ؛ وإنّما لتمامِ معنى الجملةِ لكونِ العلمِ واقعًا على جملةِ الاستفهامِ بركنيها، فلم تكنِ التَّعديةُ هنا إلى لفظٍ مفردٍ.

عَلِمْتُ أعبدُ الله ثَمّ أم زيدٌ

عَلِمَ ⟵ فعل ماضٍ، حدث للعلْمِ، مُسنَدٌ يطلب مجالًا لفاعله، ويطلبُ مجالينِ آخرينِ للمعلوم وصفته يكونَانِ مفعولينِ أوّلَ وثانيًا

تُ ⟵ ضمير رفع للمتكلِّم، معرفة، عائد على عاقل، شغل مجالُ المُسنَد إليه الفاعلِ

أ ⟵ حرف استفهام تصديقي

عبدُ ⟵ علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، مُسنَدٌ يطلبُ مجالًا للفائدةِ والإخبار عنه في المبني عليه، وآخر لإكمالِ تمامه الدلالي مضافًا إليه

اللهِ ⟵ علم، معرفة، مجرور، شغل مجالَ المضافِ إليه

---

(١)الكتاب: ٣١٠/١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٣٦/٢.

ثَمَّ ←—— ظرفُ مكانٍ، مبني، محله النصب، وشغلَ الظرفُ مجالَ المُبني عليه لاسم العلمِ

أم ←—— حرف عطف، معادِلة

زيدٌ ←—— علمٌ، معرفة، مذكر، عاقل، مرفوع، اسم معطوف على المبني عليه

فجملةُ الاستفهامِ شغلتْ مجالَ المفعولينِ للفعلِ

فحرفُ الاستفهامِ منعَ الفعلَ من الوصولِ إلى اسمِ العلمِ ناصبًا له، فالفعلُ لم يقعْ على (عبد الله) منفردًا؛ إنَّما على جملةِ الاستفهامِ كاملةً.

والاستفهامُ جملةٌ قائمةٌ بنفسِها، وسيبويهِ يرى ذلك في حرفِ الاستفهامِ وهو بمنزلةِ الابتداءِ لِيُبنى عليه المبتدأُ والخبرُ ((فتقول: أيَّهَمْ رأيتَ، كما تفعلُ ذلك بالألفِ فهي نفسُها بمنزلة الابتداء)) [١]، فالاستفهامُ غيرُ الإخبارِ. وما تقدَّمَ من عدمِ إمكانيةِ عملِ اللفظِ في الاسمِ بعدَه يُسمّى بالتعليقِ ((وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًا))[٢]، فحرفُ الاستفهامِ منعَ الفعلَ من نصبِ الاسمِ أو العملِ ظاهرًا؛ لكنّ الفعلَ لم يفقدْ قدرتَهُ على التّعديةِ وهي من سماتِهِ المعجميةِ التي لا يمكنُ إبعادُها عن معنى الفعلِ؛ لذلك سدَّتْ جملةُ الابتداءِ مسدَّ المفعولينِ لـ (علم)[٣]. وممّا يحولُ دونَ عملِ الفعلِ أيضًا لامُ الابتداءِ ((ومن ذلك: قدْ عَلِمْتُ لَعبدُ الله خيرٌ منكَ، فهذه اللّام تمنعُ العملَ، كما تمنعُ ألفُ الاستفهامِ؛ لأنّها إنّما هي لامُ الابتداءِ. وإنّما أدخلتَ عليه(علمتُ) لتؤكِّد وتجعلهُ يقينًا قد عَلِمْتَهُ)) [٤]، ومثلُهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا

---

(١)الكتاب: ١٩٧/١و١٩٨.

(٢)حاشية الصّبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: طه عبد الرّؤف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط: ٣٦/٢.

(٣)ينظر: النحو العربي أحكام ومعان: ٣٤٥/١.

(٤)الكتاب: ٣١١/١.

لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ البقرة/١٠٢، فلم يعملْ (علموا) في الاسمِ الموصولِ (مَن)، فعلمُهم ليس مقصورًا على (من اشتراه)؛ بل على (أنَّ من اشتراه ما له في الآخرةِ من خلاقٍ)، ولو لم يكنْ حرفُ الاستفهامِ أو لامُ الابتداءِ لَعَمِلَ الفعلُ في الاسمِ بعدَهُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ البقرة/٢٢٠. فقد عَملَ الفعلُ في الاسمِ بعدَهُ لعدمِ وجودِ حائلٍ أوْلى منهُ بالاسمِ، وكذلك في قولِنا: عرفتُ زيدًا أبو من هو، بالنصبِ ((وممّا يقوّي النَّصبَ قولُكَ: قد عَلِمْتُهُ أبو من هو، وقد عَرَفْتُكَ أيُّ رجلٍ أنت، وتقولُ: قد دَرَيْتُ عبدَ الله أبو من هو))[١]، ويجوزُ الرفعُ فيهِ لأنَّ (زيد) مُستفهَمٌ عنه في المعنى ((لأنكَ إذا قلت: " عرفتُ زيدًا أبو من هو"، فمعناه: أزيدٌ أبو عمرو أم أبو غيره؟ فلذلك جازَ أن تقول: "عرفتُ زيدًا أبو من هو"، برفع "زيدٍ" ونصبه، نظرًا إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى))[٢]، فالمعرفةُ بعدَ جهلٍ يُستفهَمُ عنهُ، وفي ذلك أثرٌ لمعنى الفعلِ جازَ فيه تغييرُ الابتداءِ لِيكونَ مجالًا للحدثِ. وقد يَمنعُ اللفظَ من العملِ أنْ يكونَ الاسمُ قد ذُكِرَ لتكونَ جملةُ الاستفهامِ بعدَهُ ممّا يُبنى عليه ((ومثلُ ذلك: ليتَ شعري زيدٌ أعندك هو أم عند عمرٍو، ولا بُدَّ من(هو)؛ لأنَّ حرفَ الاستفهامِ لا يستغني بما قبلهُ، إنّما يستغني بما بعدهُ. فإنّما جئت بالفعل قبل مبتدأ قد وُضِعَ الاستفهامُ في موضعِ المبنيِّ عليه الذي يرفعهُ)) [٣]، فلولا (هو) لكانتْ جملةُ الاستفهامِ ناقصةً. وممّا ظاهرُهُ عملًا للفعلِ قولُنا: عرفتُ أبا مَنْ زيدٍ مكنيٌّ، إنّما انتصبَ بالوصفِ بعدَهُ، فما أُضيفَ لاسمِ الاستفهامِ بمنزلةِ الاستفهامِ أيْ لا يعملُ فيهِ ما يسبقُهُ. ومثلُ هذا يقعُ في

---

(١)الكتاب: ٣١٢/١.

(٢)شرح جمل الزّجاجيّ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع فهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٨م: ٣٠١/١.

(٣)الكتاب: ٣١٢/١و٣١٣.

بعضِ الأفعالِ التي لا تكتفي بجملةِ الاستفهامِ أنْ تَسدَّ مَسدَّ مفعوليها، فتعملُ النصبَ في الاسمِ بعدَها وإنْ وقعَ خارجَ الاستفهامِ؛ الذي كفاها المفعولَ الثاني. فهذهِ الأفعالُ وما كانَ بمنزلتِها لا تُوقَفُ عن العملِ لِقوّتِها ((وتقول: أرَأيْتَكَ زيدًا أبو من هو، وأرأيْتَكَ عمرًا أعندك هو أم عند فُلانٍ، لا يحسن فيه إلّا النصبُ في (زيد). ألا ترى أنّك لو قلت: أرأيْتَ أبو مَنْ أنت، أو أرَأيْتَ أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ، لم يَحْسُنْ؛ لأنَّ فيه معنى (أخبرْني عن زيدٍ) وهو الفعل الذي لا يستغني السكوت على مفعولِه الأوّل))[1]، فالفعلُ عملَ النصبَ في الاسمِ بعدَهُ، وجملةُ الاستفهامِ كَفَتْهُ المفعولَ الثاني، ولا يمكنُ الرفعُ في (زيد) لأنَّ الفعلَ بمعنى (أخبرني) وهو ممّا لا يُلغى عملُهُ[2]. وكذلك قولُنا: عرفْتُ أيَّ يومٍ الجمعةُ، فالنصبُ على الظرفيةِ لا على الفعلِ، والرفعُ على السّعةِ اسمًا لا ظرفًا [3]، جاعلًا ذلك اليومَ هو الجمعةُ.

عرفْتُ أيَّ يومٍ الجمعةُ

عرفَ ⟵ حدث معرفةٍ، ماضٍ، مُسنَدٌ يطلب مجالين؛ مجالًا للمُسنَدِ إليه فاعلٍ عاقلٍ، وآخر يُعرَف مفعولًا به

تُ ⟵ ضمير رفع، معرفة، لمتكلِّم عاقل، شغل مجالَ المُسنَدِ إليه الفاعل

أيَّ ⟵ اسم استفهام، نكرة، منصوب، ظرف، يطلب تمامه بمجال المضاف إليه

يومٍ ⟵ نكرة، ظرف، مجرور، شغل مجال المضاف إليه

الجمعةُ ⟵ معرفة (معرف بـ ال)، مرفوع، من أيام الأسبوع، مُسنَدٌ مؤخر يطلبُ مُسنَدًا إليه

وشبه الجملة (أيَّ يومٍ) شغلتْ مجالَ المُسنَدِ إليه خبرًا وهي مُقدَّمة

---

(١)الكتاب:١/ ٣١٤.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/١٤٠. وإلغاء الفعل هو((إبطاله لفظًا ومحلًا)) حاشية الصبان: ٢/٣٦.

(٣)ينظر: الكتاب: ١/٣١٤.

وجملة الاستفهام بتمامها شغلتْ مجال المُسنَد إليه المفعول للفعل المُقدَّم

***في حذف الفعل**

قد يكونُ العاملُ للرَّفعِ أو للنَّصبِ محذوفًا، وتقديرُ ذلك تبعًا لغايةِ الجملةِ ((فتقول: أكلَّ هذا بخلًا؟ أي: أتفعلُ كُلَّ هذا بخلًا؟. وإنْ شئتَ رفعتهُ فلم تحملهُ على الفعلِ، ولكّنك تجعله مبتدأ)) [(١)]، فلا حذفَ في الرّفعِ، وإنّما الاستفهامُ جملةٌ قائمةٌ بنفسِها، فعندَ الرفعِ يكونُ مبتدأً وعادَ التمييزُ لِيكونَ مبنيًا على ما تقدَّمَهُ.

أكلٌ هذا بخلٌ؟

أ ⟵ حرف استفهام تصديقي

كلٌّ ⟵ نكرة عامة، مرفوعة، شغلتْ مجالَ المُسنَدِ يطلب تمامه بمجال المضاف إليه، وتطلبُ مجالًا للمُسنَدِ إليه

هذا ⟵ اسم اشارة، معرفة، مفرد مذكر، مبني، شغل مجالَ المضاف إليه

بخلٌ ⟵ نكرة، مرفوعة، شغلت مجال المُسنَدِ إليه خبرًا

وتَوَلُّدُ الرفعِ هنا كانَ بعدَ وقوعِ الفعلِ، وتَمَثُّلِ المُشارِ إليه بخلًا واقعًا.

وفي النّصبِ معمولًا للفعلِ في سؤالِ المُخاطَبِ، فليس الفعلُ أوْلى من الاسمِ في أنْ يليَ همزةَ الاستفهامِ. وهذا خارجَ الأمرِ. وإذا قُدِّرَ ذلك في الأمرِ للغائبِ؛ وجبَ تقديرُ فعلٍ آخرَ؛ يمثّلُ صيغةَ الأمرِ نحو: (قلْ لهُ)، ويبقى الفعلُ في صيغةِ المُخاطَبِ عاملًا النصبَ في الاسمِ، لِيمثّلَ مَقولَ القولِ –جملةَ الاستفهامِ– معمولًا لِفعلِ الأمرِ. وتقديرُ فعلينِ فيه ضعفٌ[(٢)].

---

(١)الكتاب: ٣٣٦/١. هذه الصفحة مع ما قبلها، من سورة البقرة/١٣٥ إلى ((...أنْ يضمر فيه فعلان لشيئين)) غير موجودة في شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٥٥/٢و١٥٦.

(٢)ينظر: الكتاب: ٣٣٦/١.

وقد يكونُ الإضمارُ بعدَ حرفِ الشرطِ ((وذلك قولُكَ: الناسُ مجزيّونَ بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ)) [١]، يجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ في اللفظِ الأوّلِ، وكلاهما بإضمارِ (كانَ) [٢]. ما يعنينا هو الرَّفعُ والنّصبُ في الثاني، ووجهُ الرَّفعِ أوْلى من النّصبِ لوجودِ الفاءِ؛ إذ يُستأنَفُ بعدَها على الابتداءِ ((والرفعُ أكثرُ وأحسنُ في الآخِرِ، لأنّكَ إذا أدخلتَ الفاءَ في جواب الجزاء استأنفْتَ ما بعدها، وحَسُنَ أنْ تقعَ بعدها الأسماءُ)) [٣]، والتقديرُ (إنْ كانَ خيرًا فجزاؤهُ خيرٌ)، فالتنكيرُ فيه جعلَهُ مبنيًا على مُضْمَرٍ. والنَّصبُ في الثاني بتقديرِ (كانَ)، نحو: (إنْ كانَ خيرًا كانَ جزاؤهُ خيرًا). وعلى ذلك ((قولُكَ: مررْتُ برجلٍ صالحٍ وإنْ لا صالحًا فطالحٌ)) [٤]، كالقولِ في ما ذُكِرَ قبلَهُ من المثالِ (...إنْ خيرًا فخيرٌ).

ومن المصادرِ وما ماثلَها ما كانَ حاملًا للنَّصبِ أو الرَّفعِ على وفقِ إرادةِ المُتكلِّمِ، وكلا الوجهينِ على إضمارِ عاملٍ، نحو((أَو فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ، أي: أَو أَفْرَقُكَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ. وإنّما حملهُ على الفعل، لأنّهُ سُئلَ عن فعلهِ، فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رَفَعَ جازَ، كأنّهُ قال: أَو أمري فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ)) [٥]، وكذا في قولِنا: خيرَ مَقدَمٍ؛ عندَ رؤيتِنا رجلًا قَدِمَ من السَّفرِ، فالنَّصبُ على إضمارِ فعلٍ (قَدِمْتَ)، ويجوزُ فيه الرفعُ على مبتدأٍ حُذِفَ ما بُنِيَ عليه، والتقديرُ: (خيرُ مَقْدَمٍ مَقْدَمُكَ) أو خبرٍ حُذِفَ مبتدأُهُ: (مَقْدَمُكَ خيرُ مَقْدَمٍ) ((وأمّا الرّفع فعلى أنّه: مبتدأ أو

---

(١)الكتاب: ٣٣٧/١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٥٦/٢.

(٣)الكتاب: ٣٣٧/١.

(٤)المصدر نفسه: ٣٤١/١.

(٥)المصدر نفسه: ٣٤٧/١. يروى المثل بالرفع والنصب ((خيرٌ من حبين)) وهو للغضبان بن القبعثري لِمَا عُرف عنهُ من الصدق في قصته مع الحجاج بن يوسف الثقفي، ينظر: فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، حقّقه وقدّم له د. احسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، د.ط، ١٩٧١م: ٥٥.

مبنيٌّ على مبتدأ، ولم يرد أنْ يحملهُ على الفعل، فكأنّه قال: هذا خَيْرُ مقدمٍ، وهذا خيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا)) [١]، ووجهُ الرَّفعِ أكثرُ ثباتًا من النَّصبِ، وأليقُ للمقامِ وهو الدعاءُ؛ كما في قولِهِ تعالى : ﴿ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ البقرة/٨٩، فالمُسنَدُ هنا لِثباتِهِ وعموميتِهِ جازَ البناءُ عليهِ أو العكسُ ((والمعنى فيهنَّ أنّكَ ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندكَ، ولَستَ في حالِ حديثكَ تعملُ في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى))[٢]، كما في قولِهِ تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ هود/٦٩، فقدْ ردَّ خليلُ اللهِ إبراهيمُ –عليه السلام– التحيةَ بأحسنَ منها وهو على أدبٍ من الخُلُقِ الإلهي ((وكان سلام الملائكة دعاء مرجوًا – فلذلك نصب – وحيي الخليل بأحسن مما حيي وهو الثابت المتقرر ولذلك جاء مرفوعًا)) [٣]، والرفعُ أبلغُ من النَّصبِ هنا ((و(سلام) المرفوع مصدر مرفوع على الخبر لمبتدإ محذوف، تقديره: أمري سلام، أي لكم، مثل "فصبر جميل". ورفع المصدر أبلغ من نصبه، لأنّ الرّفع فيه تنامي معنى الفعل فهو أدلّ على الدّوام والثّبات)) [٤]. وقد يصلُ التنامي في معنى الفعلِ حدَّ الاستقرارِ؛ حتى لَيضحى كالمَحِلِ، كما في قولنا (أهلًا ومرحبًا)، فجاءَ بها الشاعر طفيلٌ الغنويُّ رفعًا:

وبالسَّهبِ مَيمُون الخليقَةِ قَولُه لمُلْتَمِسِ المَعروفِ أهْلٌ ومَرْحَبٌ [٥]

فقد أرادَ: هذا أهلٌ ومرحبٌ [٦]، وإنْ كانَ استعمالُها في النّصبِ أشهرَ.

---

(١)الكتاب: ٣٤٩/١.

(٢)المصدر نفسه: ٤١٦/١.

(٣)المحرر الوجيز: ١٨٨/٣.

(٤)التحرير والتنوير: ١١٦/١٢.

(٥)ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م: ٥٤.

(٦)ينظر: الكتاب: ٣٧٧/١.

ولمّا كانَ اللفظُ ليس بوصفٍ كانَ الرّفعُ أدعى؛ فبَعُدَ أنْ يكونَ بدلًا من اللفظِ بالفعلِ، فإنْ كانَ كذلك كانَ للنَّصبِ أقربَ ، نحو: راشدًا مهديًا ((لأنّ : راشدًا مهديًّا بمنزلة ما صار بدلًا من اللّفظ بالفعل، كأنّه لَفَظَ بـ (رَشِدْتَ) و(هُدِيتَ)))[1]. وقد يكونُ ما يُدعَى به اسمًا غيرَ مصدرٍ وذلك في: تُربًا وجَنْدَلًا ((كأنّهُ قال: ألزمَكَ الله، وأطعمَكَ الله تُرْبًا وجَنْدَلًا، وما أشبهَ هذا منَ الفعل، واُختُزِلَ الفعلُ ههنا، لأنّهم جعلوه بدلًا منْ قولكَ: تَرِبتْ يداكَ وجُنْدِلَتْ. وقدْ رفعهُ بعضُ العربِ)) [2]، والجندلُ هو صفائحُ الصَّخرِ الكبيرةُ، والرَّفعُ فيه أحسنُ لِبُعدِهِ عن المصادرِ؛ فشَملتِ النكرةُ هنا كلَّ الجنسِ فجازَ البناءُ عليها، ويتَّضحُ فيها الدعاءُ كما في قولِ الشاعرِ:

فَتُرْبٌ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ [3]

فـ (تُرْبٌ) من ألفاظِ الدعاء، وعليه يكونُ نصبُها؛ لكنْ هنا وردتْ بالرفعِ على الابتداءِ.

وقد يُحذَفُ الفعلُ لِكَثرةِ استعمالهِ ودورانِهِ في مواضعَ الكلامِ، فيخالطُ الاسمَ تقديرًا، كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

هل تَعْرِفُ اليومَ رسمَ الدّارِ والطَّلَلا كما عَرَفتَ بِجفنِ الصّقيلِ الخِلَلا

دارٌ لِمروةَ، إذْ أهلي وأهلُهُمُ، بالكانسيَّةِ، نرعى اللّهو والغَزَلا [4]

فالنَّصبُ في (دارًا) بتقديرِ (أذكرُ) وهو كثيرُ الورودِ فيما شابهَ ذلك، والرَّفعُ على الابتداءِ خبرًا لـ(تلك) ((فإذا رَفَعْتَ فالذي في نفسِكَ ما أظهَرْتَ، وإذا نَصَبْتَ فالذي

---

(١)الكتاب: ١/٣٥٠.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٩٧.

(٣)شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف الخطيب التبريزي أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الشيباني ت ٥٠٢هـ، كتب حواشيه غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠٠٠م: ٢/٧٩٣.

(٤)ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م: ٣٠٦.

في نفسِكَ غيرُ ما أظهَرْتَ)) [1]. ومن مواضعِ حذفِ الفعلِ إنكارُ التشبّهِ بكريمِ الصفةِ بينَ النّاسِ؛ إذ يدَّعيها من هو دونَه في الفضلِ، فيُقالُ له: منْ أنتَ حاتِمًا؟ لمنِ ادّعى الكرمَ، والنّصبُ على (تَذْكُرُ)، أمّا الرّفعُ فعلى (ذِكْرُكَ اسمُ حاتمٍ) بعدَ حذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليهِ بدلًا عنه، فالاستنكارُ في السؤالِ أوجبَ ذكرُ جهتِهِ. وفي هذا طالَ الكلامُ والحذفُ؛ لذلك قَبُحَ الرّفعُ ((وإنّما قلّ الرَّفعُ لأنّ إعمالهم الفعلَ أحسنُ من أنْ يكونَ خبرًا لمصدرٍ ليس له، ولكنّه يجوز على سعةِ الكلامِ)) [2]، وفي النّصبِ والرّفعِ يقعُ مَحَلُ الشاهدِ–حاتِمًا– خارجَ طائلةِ الابتداءِ السابقِ له، فهو ليس ممّا يعودُ على المُسنَدِ في الاستفهامِ أو على سببٍ منه؛ إنّما وقعَ مُسندًا إليه في جملةٍ أخرى مناسبةٍ لِذكرِ سابقتِها.

وممّا يُشابهُ الدعاءَ ألفاظٌ هي أقربُ للإخبارِ ((من ذلك قولكَ: حمدًا وشكرًا لا كفرًا وعجبًا، وأفعلُ ذلكَ وكرامةً، وَمَسَرَّةً ونُعْمَةَ عينٍ))[3]، فهي حكايةُ حالٍ ((يخبر المتكلم فيه عن نَفسِهِ وليس بدُعاءٍ على أَحَدٍ، ولكنَّهُ قَد ضَارعَ الدُعَاءَ)) [4]. نصبُها على فعلٍ مُضمَرٍ من لفظِها: أحْمَدُ، وأشكُرُ. أمّا حالةُ الرَّفعِ فيها فعلى وجهينِ؛ نكرةٌ أفادتْ فجازَ الابتداءُ بها والبناءُ عليها ((وقد جاء بعضُ هذا رفعًا يبتدأُ ثمَّ يبنى عليه)) [5]، كأنّه أرادَ: حمدٌ للهِ وشكرٌ لهُ، فأتمّها بما يُخصِّصُها، وقد تُرْفَعُ مَبنيّةً على مُسنَدٍ محذوفٍ؛ والتقدير: أمري حمدٌ. وممّا يقوي فيها وجهَ البناءِ عليها مُبْتدَأَةً الألفُ واللّامُ، أو الإضافةُ [6]؛ فالتعريفُ فيها جعلَها بمنزلةِ الأسماءِ التي تقعُ في الابتداءِ ((وذلكَ قولُكَ: الحمدُ للهِ، والعَجَبُ لكَ، والويلُ لكَ، والتُّرابُ لكَ، والخيبةُ لكَ. وإنّما استحبّوا

---

(١)الكتاب: ٣٦٤/١.

(٢)المصدر نفسه: ٣٧٤/١.

(٣)المصدر نفسه: ٤٠٢/١.

(٤)شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢١١/٢.

(٥)الكتاب: ٤٠٢/١.

(٦)ينظر: المصدر نفسه: ٤٨٦/١و٤٨٧.

الرفعَ فيهِ؛ لأنّه صارَ معرفةً وهو خبرٌ، فقويَ في الابتداءِ))[١]، فابتعدَ فيه النَّصبُ؛ لأنَّ المفعولَ المطلقَ أصلُهُ التنكيرُ ((لأنّهُ ضربٌ من فعله الذي أُخِذَ منه)) [٢]. ومن العربِ من قالَ بالنّصبِ فيها ((الحمدَ للهِ، فينصبها عامةُ بني تميمٍ)) [٣]، فهي وإنْ رُفِعَتْ؛ دلّتْ على النَّصبِ [٤]، فلا يكونُ حَمْدٌ إلّا وقد كانَ قبلَهُ أنْ أحمِدَ اللهَ تعالى. وقد تكونُ هذه الألفاظُ بمنزلةِ المَعرفةِ–كما ذكرنا في بدايةِ الفقرةِ– وهي نكرةٌ؛ لِمَا لها من التعريفِ الحاصلِ لكثرةِ استعمالِها نحو: سلامٌ عليكم[٥].

وممّا يحملُ الرفعَ حملًا على مُتقدِّم لِمُشاكلةِ لفظِهِ (تبًا) والعربُ تستعملُها مصدرًا منصوبًا، لكنَّها إنْ سُبِقَتْ بما وضعتْهُ العرب رفعًا؛ رُفعتْ، نحو: ويحٌ له وتبٌ، وهو ممّا يستقبحُهُ سيبويه ((هذا بابٌ منهُ استكرهَهُ النحويونَ، وهو قبيحٌ، فوضعوا الكلامَ فيه على غيرِ ما وضعتِ العربُ، وذلكَ قولُكَ: ويحٌ لهُ وتبٌّ، وتبًّا لكَ وويحًا)) [٦]. فوضعوا اللفظَ موضعَ الآخرِ، وفي ذلك قد خالفَا أصلَ وضعِهما، فـ(ويحٌ) وُضِعتْ لِيُبتدأَ بها ويُوضَعُ لها ما يُبنَى عليها؛ فهي غيرُ مُستغنيةٍ عن الجارِّ والمجرورِ، فإنْ حُمِلتْ على (التبّ) وَجَبَ أنْ يُؤتى لها بما يَستنِدُ إليها على أصلِ وضعِها [٧]، والأفضلُ على رأي سيبويهِ أنْ تأتيَ هذه الألفاظُ على أصلِ ما وُضِعَتْ له،؛ فيقالُ: ويحٌ له وتبًا، أو تبًا له وويحٌ له، و(تبًّا) ممّا تستغني عن الجارِّ والمجرورِ؛ فهو غيرُ

---

(١)الكتاب: ٤١٣/١.

(٢)المصدر نفسه: ٨٩/١.

(٣)المصدر نفسه: ٤١٥/١.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٢٠/٢.

(٥)ينظر: الكتاب: ٤١٦/١.

(٦)المصدر نفسه: ٤٢١/١.

(٧)ينظر: المصدر نفسه: ٤٢١/١.

عاملٍ فيها، إنّما هي منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ [١]. والمُلاحظُ أنَّ سيبويهِ لم يراعِ توافقَ الجملتينِ في العطفِ.

***واو المعيّة وما ماثلها**

تُخالطُ واو المعيّةِ واو العطفِ، والفيصلُ بينَهما الفعلُ ظاهرًا أو مُقدَّرًا؛ لذلك نجدُ النصبَ في الاسمِ في قولِنا: ما صنعْتَ وزيدًا؟؛ والتقديرُ: ما صنعْتَ مع زيدٍ ((هذا بابُ ما يُضمَرُ فيه الفعلُ، وينتصِبُ فيه الاسمُ؛ لأنّهُ مفعولٌ معهُ ومفعولٌ به)) [٢]، ومعنى الحرفين متقارِبٌ؛ وفيهِ الجمعُ والضَّمُّ [٣]؛ لذلك جازَ إبدالُ الواو((لأنها أخفُّ في اللفظ)) [٤] من الآخر، ولم تغيِّرِ الواو شيئًا من المعنى ((والواو لم تغيِّرِ المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسمِ ما قبلها)) [٥]، وأرادَ سيبويهِ معنى (مع) في التشريكِ؛ لأنَّ المعنى العامَ تغيَّرَ، فالواو جعلتْ معنى الجملةِ: إلى أي أمرٍ انتهى صنعُك مع زيدٍ؟ وعاملُ النَّصبِ هو الفعلُ الذي لا سبيلَ لهُ للوصولِ إلى المنصوبِ إلّا بالواو، ولمْ تكنِ الواو مانعًا لعملِ الفعلِ في الاسمِ بعدَها؛ مثلما كانتِ الباءُ غيرَ حائلٍ. ولا يكونُ ذلك في كلِّ فعلٍ، فلا يجوزُ: اقعدْ وزيدًا، حتى تأتيَ بالتوكيدِ: اقعدْ أنتَ وزيدًا، نصبًا على المفعولِ معهُ، ويجوزُ الرَّفعُ عطفًا ((إنْ شِئْتَ حَملْتَ الآخِرَ على ما حَملْتَ عليه الأوّلَ، وإنْ شئْتَ حملْتَهُ على المعنى الأوّلِ)) [٦]. وعندما سقطَ تقديرُ الفعلِ لم يكنْ إلّا الرفعُ؛ لذلك نجدُ واو العطفِ في الابتداءِ، وكيف، وما، ممّا لا يحسنُ فيها الفعلُ إلّا تكلفًا، وقد حلَّ اسمٌ وجبَ فيه الرَّفعُ ذكرَهُ سيبويهِ بقولِهِ: ((هذا بابُ: معنى

---

(١)ينظر: الكتاب: ٤٢٢/١.

(٢)المصدر نفسه: ٣٨٠/١.

(٣)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٩٥/٢.

(٤)المصدر نفسه: ١٩٥/٢.

(٥)ينظر: الكتاب: ٣٨٠/١.

(٦)المصدر نفسه: ٣٨١/١.

الواو فيه كمعناها في البابِ الأوّلِ إلّا أنّها لا تعطفُ الاسمَ ههنا على ما لا يكونُ ما بعدهُ إلّا رفعًا على كلّ حالٍ، وذلك قولك: أنتَ وشأنُكَ، وكلُّ رجلٍ وضيعتُهُ)) [١]، فمعنى الواو هنا معنى (مع)؛ لكنْ لا وجهَ للنَّصبِ ((لأنَّ الواو في معنى (مع) – هنا– يعملُ فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداءِ والمبتدأ)) [٢]؛ فمثلما سَمَحَتِ الواو للفعلِ أنْ يعملَ فيما بعدَها؛ سَمَحَتْ للابتداءِ أن يعملَ كذلك، فكانَ النَّصبُ في الأوّلِ والرَّفعُ في الثاني. وكأنّنا في قولِ: أنتَ مع شأنِكَ، وكلُّ رجلٍ مع ضيعتِهِ، وفي ذلك يكونُ الخبرُ (مع شأنِك، ومع ضيعتِهِ)؛ لكن ذلك المعنى ولا يكونُ بالضرورةِ هو الإعرابُ ((وليس الأمر كذلك؛ بل لعمرى إن المعنى عليهِ، غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما (شأنك) معطوف على (أنت)، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلُّ رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنُك مصطحِبان)) [٣]، وفي المثالينِ المذكورينِ آنفًا؛ فارقَ المتكلِّمُ الفعلَ، فليس موضعُهُ ههنا، وقد تقعُ الواو في موضعٍ يحسنُ الفعلُ معه، كما في الاستفهامِ نحو: كيفَ أنتَ وزيدًا؟ على تقديرِ: كيفَ كنتَ أنتَ وزيدًا؟ فكانَ النَّصبُ وهو قليلٌ [٤]. وفي أمثلةِ الرَّفعِ المذكورةِ آنفًا لم يُردِ الإخبارَ عمّا مضى أو عمّا سيكونُ ممّا يكونُ عليه الفعلُ في أبنيتِهِ؛ وإنّما عن حالِ حديثِهِ وكأنّنا نستشعرُ (الآنَ) محذوفةً ((فكلُّهُ رفعٌ لا يكون فيه النِّصبُ؛ لأنّك إنّما تريدُ أنْ تخبرَ بالحالِ التي فيها المحدَّثُ عنه في حالِ حديثِكَ، فقلت: أنت الآنَ كذلك، ولم ترِدْ أنْ تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يُستَقبَلُ، وليس موضعًا يستعملُ فيه الفعلُ)) [٥].

---

(١)الكتاب: ٣٨٢/١.

(٢)المصدر نفسه: ٣٨٣/١.

(٣)الخصائص: ٢٨٣/١.

(٤)ينظر: الكتاب: ٣٨٦/١.

(٥)المصدر نفسه: ٣٨٨/١. والأصحُّ (النَّصبُ) بفتح النون، وأعتقدُ أنّهُ من خطأ الطباعة.

سرْتُ وزيدًا

سر ⟵ حدث سير، ماضٍ، مُسنَد يطلبُ مجالًا للمُسنَدِ إليه فاعلٍ متكلِّم

تُ ⟵ ضمير رفع متكلِّمٍ، معرفة، مبني، عاقل، مُسنَد إليه فاعل

وَ ⟵ حرف ربط، للتشريك

وبه أصبح الفعلُ يطلب مجالًا جديدًا هو المفعول معه

زيدًا ⟵ علم، معرفة، منصوب، عاقل (توافق مع ضمير المتكلِّم)، مفعول معه

كلُّ رجلٍ وصنعتُهُ

كلُّ ⟵ نكرة، عامة، مرفوعة، مُسنَدٌ يطلب مجالًا للمضاف إليه ليتمَّ تمامه الدلالي

لتكوين لفظ واحد، وآخر يشغل مجالًا للمُسنَدِ إليه وهو الخبر

رجلٍ ⟵ نكرة، مجرورة، اسم جنس عاقل، شغل مجالَ المضاف إليه

وَ ⟵ حرف ربط، عاطف، يفيد مطلق الجمع

صنعةُ ⟵ نكرة، مرفوعة، معطوف على المُسنَد المتقدِّم، يطلب مجالًا للمضاف

إليه ليتمَّ تمامه الدلالي لتكوين لفظ واحد

هُ ⟵ ضمير، مفرد غائب، معرفة، عاقل، مبني، محله الجر، مضاف إليه

والمُسنَدُ إليه وهو الخبر محذوف تقديره (مقرونانِ)

وهنا لا يمكنُ النّصبُ في الاسمِ بعدَ (الواو)؛ فلا معنى للتشريكِ في الحرفِ ولم يتقدَّمْهُ فعلٌ.

ومثلُ ذلك جملةُ الابتداءِ الواقعةُ حالًا، نحو: بِعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ؛ فسيبويهِ يرى أنّ (الواو) هنا بمعنى (الباء)؛ كما وقعت فيما سلفَ بمعنى (مع) [1]، ولا سيّما أنْ

---

(١)ينظر: الكتاب: ٥٠٣/١.

تَقدَّمَها الفعلُ. والتقدير: بِعتُ الشاءَ شاةٌ منهُ مع درهمٍ مقرونانِ [١]. والنَّصبُ: بِعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا، أي مُسعِّرًا شاةً بدرهمٍ، بتقديرِ حالٍ مفردٍ [٢].

***ما كانَ بمعنى الفعلِ غير الوصفِ**

ومنَ الاسمِ ما يَحملُ معنى الفعلِ وهو ليس بوصفٍ؛ لذلك وقعَ فيه النصبُ لفعلٍ ليس من معناه، والرَّفعُ إذا لم يُراعَ فيه ذلكَ الفعلُ ((وهذا بابُ ما جرى من الأسماءِ التي لم تؤخذْ من الفعلِ مجرى الأسماءِ التي أُخِذَتْ من الفعلِ، وذلكَ قولكَ: أتميميّا مَرَّةً وقيسيًّا أُخرى)) [٣]، فهذا التحوّلُ والتلوّنُ ممّا يَستلزِمُ الفعلَ ((وإنّما كان (النصبُ) ههنا الوجهَ؛ لأنّهُ موضعٌ يكونُ الاسمُ فيه بدلًا من اللّفظ بالفعل معاقبًا للفظِ بالفعلِ)) [٤]؛ بمعنى: أتتحوّل تميميًّا مرةً وقيسيًا في أخرى؟

أتميميّا مَرَّةً وقيسيًّا أُخرى؟

أ ⟵ حرف استفهام تصديقي

تميميًّا ⟵ نكرة، منصوب، حمل معنى الوصف (منسوب)، مُسنَدٌ إليه شغلَ مجالَ الحال

فلا بدَّ من عاملٍ له، وهو فعلٌ مقدَّرٌ (تتحوّلُ) مع فاعلِهِ، يُفهَمُ من معنى التركيبِ الذي أتى به صاحبُهُ

ونرى الفعلَ لم يُؤخَذْ من لفظِ الاسمِ؛ وإلّا لكانَ وصفًا. وكذلك في قولِه: أعورَ وذا نابٍ؟، وهو في غيرِ الإخبارِ؛ إنّما منبّهًا لقومِهِ ومُستنكِرًا وهم يرونَ بَعيرًا على هذه الحالِ. ويمكنُ أنْ يكونَ المنصوبُ دالًا على لفظِ عاملِهِ ((: أَتَتَمَّمُ مرةً وتتقيَّسُ

---

(١)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/٢٨٥.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٢/٢٨٤.

(٣)الكتاب: ١/٤٣٣.

(٤)المصدر نفسه: ١/٤٣٨.

أخرى))[1]، وهو في ذلك مُستنكِرٌ التلّونَ والمضيَّ قبلَ وقوعِ الفعلِ. ولو أظهرَ أو أضمرَ القائلُ مبتدأً ما كانَ إلّا الرفعُ، وهنا ماثلَ الإخبارُ، في التأنيبِ أو الشَّتمِ، بعدَ أنْ وقعَ الأمرُ وصارَ عيبًا واقعًا بقوله: أأنتَ تميميٌّ مرةً وقيسيٌّ أخرى؟ و: هو أعورُ وذو نابٍ، فالمُضمَرُ جعلَ اللفظَ مبنيًا عليه؛ لقوةِ تعريفِهِ ولكونِ الثاني هو الأوّلُ؛ وعليه وقعَ الرَّفعُ ((لأنّهُ المُحَدَّثُ عنهُ أو المُستفهَمُ)) [2]، فالمتكلَّمُ عنهُ هو المخاطبُ وقد عبّرَ عنهُ الضميرُ في المثالِ الأوَّلِ، وضميرُ الغائِبِ في الثاني، وعلى ذلك كانَ الضميرُ في المثالينِ مُسنَدًا فتحَ المجالَ ليُبنى عليه ما بعدَهُ. وهذا التحوّلُ يستدعيه الفعلُ أكثرَ من الاسمِ.

***تركيب أمّا كذا فكذا**

تنتصبُ المصادرُ نكرةً بعدَ (أمّا) بفعلٍ مُقدَّرٍ((لأنّهُ حالٌ صارَ فيهِ المذكور)) [3]، نحو: أمّا عِلمًا فأنتَ عالمٌ، والمصدرُ ما بقيَ من الشرطِ، وتقديرُهُ: مهما تُذكَرُ علمًا فأنت عالمٌ [4]، فإنْ اقترنَ بالألفِ واللامِ اتضحتْ فيه الاسميةُ وغلبتْ على وجهِ الفعلِ فيهِ، فجازَ فيهِ الرفعُ على الابتداءِ، نحو: أمّا العِلمُ فأنتَ عالمٌ ((فعلى أنّهُ جعلَ العِلمَ الآخِرَ هو العِلمَ الأوّلَ)) [5]، والتقديرُ (بهِ) فالضَّميرُ أكّدَ أنَّ المُتقدِّمَ هو ما يُتحدَّثُ عنهُ معروفًا. ويجوزُ في الاسمِ المُعرَّفِ النَّصبُ على جعلِ الثاني غيرَ الأوّلِ ((على أنّكَ لم تجعلِ العِلمَ الثاني العِلمَ الأوّل الذي لفظتَ به قبلهُ)) [6]. ووجهُ النَّصبِ فيه على الحالِ أو المفعولِ لأجلِهِ ((فاذا اقترنت بالألف واللام احتمل

(١)الكتاب: ٤٣٥/١.
(٢)المصدر نفسه: ٤٣٨/١.
(٣)المصدر نفسه: ٤٨٩/١.
(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٧٢/٢.
(٥)الكتاب: ٤٩٠/١.
(٦)المصدر نفسه: ٤٩٠/١.

المصدر ان يكون اسما، والمصدر ههنا ينتصب حالا او مفعولا له)) [١]، كقولِنا: مهما يكنْ من شيءٍ فأنا عالِمٌ بهِ العلمَ، إذ يمكنُ أنْ يكونَ ما بعد (أمّا) عوضًا عن الجوابِ الواقع بعدَ الفاءِ [٢]. فإذا كانَ الاسمُ معرفةً بعيدًا عن لفظِ الفعلِ؛ كانَ منقطعًا إلى الرَّفعِ، نحو: أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ ((وإنّما اختيرَ الرفعُ؛ لأنَّ ما ذكرْتَ في هذا البابِ أسماءٌ، والأسماءُ لا تجري مجرى المصادر؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: هو الرجلُ عِلمًا وفقهًا، ولا تقولُ: هو الرجلُ خيلًا وإبلًا)) [٣]، فهذه الأسماءُ ليستْ بمصادرَ، ولا يُرادُ منها الحدثُ اللا يكونُ إلّا بالتأويلِ؛ لذلك أرادَ العربُ تمييزَ تلك الأسماءِ وإرادةَ مُسمّياتِها بعيدًا عن المصادرِ والحدثيّةِ فيها بوقوعِها بعدَ (أمّا) بالرَّفعِ والنَّصبِ ((فلمَّا قَبُحَ عندهم أنْ يكون بمنزلة المصدر ولم يكنْ مما يجوزُ فيه عندهم ذلك، حملوهُ على هذا فرارًا من أن يدخلوا في المصدر ما ليس منه)) [٤]. ووصفَ سيبويهِ نصبَهُ بالقليلِ والخبيثِ تشبيهًا بالمصدرِ، كأنَّهم تأوّلوا فيه التملكَ [٥]، كما ((أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ، أي (للعبيد) و(للدراهمِ))) [٦]. وفي الرَّفعِ أرادَ عبيدًا بأعيانِهم؛ وهذا يُخرجُها عن سمةِ الحدثِ المُبهَمِ الذي يكونُ قريبَ المأخذِ في النَّصبِ وهو لا يريدُ هنا عبيدًا مُعينِينَ ((وإنّما جازَ النصبُ في (العبيدِ) حين لم يجعلهم شيئًا معروفًا بعينهِ؛ لأنّهُ يشبّههُ بالمصدر، والمصدرُ قد تدخله الألفُ واللّامُ وينتصبُ على

---

(١)منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د.محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م: ١٢١.

(٢)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢/٢٧١.

(٣)الكتاب: ١/٤٩٤.

(٤)المصدر نفسه: ١/٤٩٤و٤٩٥.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/٢٨٠.

(٦)ينظر: الكتاب: ١/٤٩٥.

ما ذكرْتُ لكَ)) [١]. ولذلك ما كانَ معروفًا لا يمكنُ السبيلُ إلى نصبِهِ، نحو: أمّا البصرةُ فلا بصرةَ لكَ [٢].

***الحالُ جملةً ومفردًا**

قد تنتصِبُ بعضُ الألفاظِ حالًا وهي ليستْ بوصفٍ ((لأنّهُ حالٌ يقعُ فيه الأمرُ فينتصبُ لأنّهُ مفعولٌ فيه، وذلك قولُكَ: كلّمتهُ فاهُ إلى فيّ، وبايعتهُ يدًا بيدٍ)) [٣]، وعاملُ النَّصبِ فيها هو الفعلُ بمعنى المفعولية، كما يظهرُ في النصِّ المذكورِ. والتعريفُ في الأوّلِ لا يبعدُهُ عن الحالِ، كما في الجمَّاءِ الغفيرِ[٤]. ويمكنُ الرَّفعُ على الابتداءِ ((كلّمتهُ فوهُ إلى فيّ))[٥]، بتقدير الواو؛ كلّمتُهُ وهو هذهِ حالُهُ. وليس ذلك في المناجزةِ ((وأمّا بايعتهُ يدًا بيدٍ، فليس فيهِ إلّا النصبُ، لأنّهُ لا يحسنُ أن تقولَ: بايعتهُ ويدٌ بيدٍ)) [٦]، فلم تُردِ الإخبارَ أنَّ المبايعةَ حصلتْ ويدُهُ بيدِهِ، دلالةَ القُّربِ؛ وإنّما أرادَ شيئًا قبالَ آخرَ. ويبدو لي أنَّ الذي سوّغَ الحالتينِ أنَّهُ في الحالةِ الأولى، وهي قولُنا: فوهُ إلى فيّ؛ اللفظُ معرفةٌ ممّا يمكنُ البناءُ عليه، ولا يقالُ: يدٌ بيدٍ، على الابتداءِ؛ فالجارُ والمجرورُ هنا لا يمكنهما أنْ يمثلا المُسنَدَ، أي لا يصلحانِ هنا للإخبار عن المُسنَدِ. وهناك ما يكونُ مُضافًا ويجوزُ فيهِ الابتداءُ والحالُ ((ومثلهُ في المصادرِ في أنْ تَلزمهُ الإضافةُ وما بعدها ممّا يجوزُ فيهِ الابتداءُ ويكونُ حالًا، قولهُ: رجعَ فلانٌ

---

(١)الكتاب: ٤٩٧/١.

(٢)ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٦/١. وفي شرح كتاب سيبويه، السيرافي (النُّصرةُ): ٢٨٠/٢.
والصحيح (البصرة) لأنَّ سيبويهِ وصفَهُ: ((لأنّهُ اسمٌ معروفٌ ومعلومٌ))، الكتاب: ٤٩٦/١.

(٣)الكتاب: ٤٩٩/١.

(٤)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢٨٢/٢.

(٥)الكتاب: ٤٩٩/١.

(٦)المصدر نفسه: ٤٩٩/١.

عودَهُ على بَدْئِهِ)) [١]، فالرَّفعُ على ما فيه من التعريفِ، أمّا الحالةُ الثانيةُ بالنَّصبِ فقد أرادَ بهِ النكرةَ، عَودٌ وبَدءٌ ممّا كانَ في رجوعِهِ، كأنّهُ قالَ: عودًا على بَدءٍ. ويمكنُ النَّصبُ على المفعوليةِ بحملِ (رَجَعَ) معنى (رَدَّ) وهو قولُ الخليلِ ((: إنْ شِئْتَ جعلْتَ: (رَجَعْتَ عَوْدَكَ على بَدْئكَ) مفعولًا بمنزلةِ قولك: رَجعْتَ المالَ عليَّ، أي: رَددْتَ المالَ عليَّ، كأنّهُ قالَ: ثَنَيْتُ عَوْدي على بَدْئي)) [٢]. وتقعُ الحالُ في السِّعرِ ((وذلك قولكَ: لكَ الشاءُ شاةً بدرهمٍ شاةً بدرهمٍ، وإنْ شِئتَ ألغيْتَ (لك)، فقُلْتَ: لكَ الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ))[٣]، معنى ذلك أنَّكَ لم تجعلْ لها موقعًا، بل اكتفيتَ بتعلقِها بالمُسنَدِ. فتكونُ جملةُ (شاةٌ بدرهمٍ) خبرًا، بدلًا من أنْ تكونُ حالًا؛ لأنَّ (الشاءُ) ابْتُدِئ بها دونَ البناءِ عليها؛ لعدمِ الاكتفاءِ بالجارِ والمجرورِ لتمثيلِ المُسنَدِ هنا. فالنَّصبُ على (مُسعَرًا)، والرَّفعُ على الابتداءِ. وفي قولِنا: مررْتُ ببُرٍّ قبلُ قفيزٌ بدرهمٍ، يجوزُ الرَّفعُ مبتدأً وخبرًا، ويجوزُ النَّصبُ، وكلاهما في النعتِ لـ (بُرّ) قبيحٌ كما عبَّرَ سيبويهِ بقولِهِ: ((هذا بابٌ يختارُ فيهِ الرفعُ والنَّصبُ لقبحهِ أنْ يكونَ صفةً)) [٤]، ويمكنُ أنْ تكونَ حالًا. والأنسبُ إذا كانتْ نكرةً (بُرّ)، وليس فيها تقدير المعرفةِ (بُرّكَ)؛ أنْ يُرفعَ ما بعدَها على الابتداءِ وتكونُ الجملةُ حالًا[٥].

---

(١)الكتاب: ١/٥٠٠.

(٢)المصدر نفسه: ١/٥٠٥.

(٣)المصدر نفسه: ١/٥٠٦.

(٤)المصدر نفسه: ١/٥٠٧.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٢/٢٨٧.

***في النعت**

يمتنعُ النعتُ في بعضِ المواضعِ [١] بحسبِ أحوالِ الاسمِ المُتقدِّمِ ((وذلكَ قولُكَ: هذا رجلٌ مَعَهُ رَجُلٌ قائِمينِ. فهذا يَنتصِبُ؛ لأنَّ (الهاءَ) التي في (مَعَه) معرفةٌ، فأَشْرَكَ بينهُما، كأنَّهُ قالَ: مَعَهُ امرأةٌ قائِمينِ)) [٢]، فلا يمكنُ النعتُ؛ لاختلافِ الاسمينِ في التَّعريفِ–في الضميرِ–، والتنكيرِ–في رجلٍ–، ولمّا كانَ النَّعتُ مُعبِّرًا عن اللفظينِ؛ استحالَ فيهِ حَمْلُهُ للتعريفِ والتنكيرِ معًا، لكنهُ صَيّرَ النكرةَ معرفةً وجمعَهما في الحالِ نصبًا. وفي الإمكانِ مجيءُ الحالِ للفظينِ مختلفينِ في الإعرابِ، كما في قولِ مجنونِ ليلى:

تعلَّقتُ ليلى وهي غِرٌّ صغيرةٌ ولم يَبْدُ للأترابِ من ثَديها حجمُ

صغيرينِ نَرعى البَهْمَ يا ليتَ أنَّنا إلى اليومِ لمْ نَكبَرْ ولم تَكبَرِ البَهمُ [٣]

فـ(صغيرينِ) حالٌ من الفاعلِ والمفعولِ.

وممّا لا يمكنُ فيه النعتُ لاختلافِ العاملِ ((تقولُ: اصْنَعْ ما سرَّ أخاكَ وأحبَّ أبوكَ الرجلانِ الصالحانِ، على الابتداءِ، وتنْصبُهُ على المدحِ والتعظيمِ)) [٤]، وفيه قُطِعَ النعتُ عن إتباعِ الحركةِ في المنعوتِ، فكانَ رفعًا خبرًا لمحذوفٍ، أو نصبًا مفعولًا به لفعلِ المدحِ. فالعاملُ في النعتِ هو العاملُ في منعوتِهِ؛ إذ النعتُ والمنعوتُ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ فـ((الصفة تمامُ الاسم)) [٥]، ومثّلَ سيبويهِ ذلك بـ ((:مررتُ بزيدٍ

---

(١)ينظر: الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة–بيروت، دار الأمل–الأردن، ط١، ١٩٨٤م: ١٦.

(٢)الكتاب: ١٢٦/٢.

(٣)ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: وشرح عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، د.ط: ١٨٦.

(٤)الكتاب: ١٢٧/٢.

(٥)المصدر نفسه: ١٥٦/١و١٥٧.

الأحمرِ، كقولك: مررتُ بزيدٍ))[1]. وقد يختلفُ العامِلُ في المنعوتينِ وهما متفقانِ في الحركةِ؛ ومعهُ يَفقِدُ النعتُ عَودَهُ على أيِّ بناءٍ ((وذلك قولُكَ: هذا رجلٌ وفي الدارِ آخرُ كريمينِ. وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمينِ؛ لأنَّهما لم يرتفعا من وجهٍ واحدٍ))[2]، فالأوّلُ خبرٌ مبنيٌ على اسم الإشارة، والثاني فاعلٌ مبنيٌ على الفعلِ المُقدَّرِ في الظرفِ، وهذانِ بناءانِ مختلفانِ، وفيهِ النعتُ واحدٌ وجبَ استنادُهُ إلى كلٍّ منهما؛ ولاختلافِهما نوحّدُ العاملَ في ما يُبنيَانِ عليه وهو المُسنَدُ اسمًا أو فعلًا. وقيلَ الرفعُ أحسنُ من النصبِ في التعظيمِ ((الرفع أحسن وأكثر في كل شيءٍ كان تعظيمًا لأنك إذا أثنيت على قومٍ فإنما تقول: هم كذا)) [3]، وقد يُرى في هذا التقديرِ الإخبارُ وهو ممّا لا يُطلَبُ هنا؛ إذ تكونُ الفائدةُ معلومةً لدى طرفي الخطابِ، فيكونُ النصبُ على فعلِ التخصيصِ أو المدحِ، كما في قول ذي الرُّمّة:

لقدْ حَمَلتْ قَيسُ بنُ عَيلانَ حربَها على مُستقِلٍّ للنوائبِ والحربِ

أخاها إذا كانتْ غِضابًا سَما لها على كُلِّ حالٍ مِنْ ذَلولٍ ومِنْ صَعْبِ [4]

فلم يجعلْ (أخاها) مرفوعًا على الابتداءِ؛ فالشاعر لا يطلبُ الإخبارَ عن فائدةٍ هي معلومةٌ، إنّما نصبَ (أخاها) بفعل المدحِ المحذوفِ.

فلا إخبارَ في شيءٍ عَلِمَتْهُ العامةُ ((على أنَّكَ لم تُرِدْ أنْ تُحدِّثَ الناسَ ولا مَنْ تُخاطِبُ بأمرٍ جَهِلُوهُ، ولكنّهم قد عَلِموا مِنْ ذلكَ ما قد عَلِمتَ، فجَعَلَهُ تعظيمًا وثناء ونصبَهُ على الفعلِ)) [5]. فلا أفضليةَ للرفعِ على النصبِ؛ إلّا ما يَفصلُ فيه المقامُ

---

(١)الكتاب: ١٥٧/١.

(٢)المصدر نفسه: ١٢٩/٢.

(٣)شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣٩٠/٢.

(٤)ديوان ذي الرُّمَّة شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته و هوامشه و فهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢ ،١٩٩٦م: ٦٢٠.

(٥)الكتاب: ١٣٦/٢.

في بيانِ منزلةِ اللفظِ عن طريقِ تَغَيُّرِ الحركةِ فيهِ على غيرِ الإتباعِ، ببنائِهِ على لفظٍ آخرَ لا يُحسَنُ إظهارُهُ.

بعدَ تحليلِ جزءٍ من مواضعِ اللفظِ الذي يتنازعُهُ كلٌّ من النَّمطِ الفعلي والاسمي؛ وجدَ الباحثُ احتلالَها الجزءَ الأوّلَ من الكتابِ؛ إلّا ما كانَ في النعتِ، ممّا يؤيدُ ما ذكرْتُهُ آنفًا من منهجِ سيبويهِ في تدوينِ الكتابِ اعتمادًا على النظريةِ البنائيةِ للغةِ ونظريةِ العاملِ؛ مُبتدِئًا بالعامِلِ الأقوى وهو الفعلُ، ثُمَّ جاءَ على ذكرِ الابتداءِ. وكلُّ ما كانَ حامِلًا للنصبِ في الفعليةِ، والرَّفعَ في الاسميةِ؛ كانَ في القسمِ الأوّلِ من الكتابِ؛ إذ تنازعَ العامِلُ الأقوى وهو الفعلُ مع عامِلٍ آخرَ وهو الابتداءُ، فكانتْ مناسبةً لِذكرِ ذلكَ العاملِ والتفصيلِ فيهِ في موضعِهِ، حيثُ حلَّ؛ منعًا من تكرارِهِ في موضعٍ آخرَ.

الخاتمة

يَعُدُّ الباحثُ عملَهُ هذا محاولةً لقراءةِ بعضِ مواضعِ الكتابِ، وهي تلك المواضعُ المتعلقةُ بالنّمطِ الاسمي للجملة العربيةِ، وكيفيةِ امتدادِها موازنةً بالنّمطِ الفعلي للجملةِ، وذلك باعتمادِ ما اعتمدَهُ سيبويهِ نفسُهُ في مؤلَفِهِ من منهجٍ؛ وهو المنهجُ التفسيري، الذي قد يكونُ تأثرًا بتفسيرِ كتابِ اللهِ العزيزِ إذا ما لحظْنا تسميةَ كتابِهِ بـ (الكتاب). وهذا يعودُ بنا إلى مطابقةِ مصطلحاتِ الكتابِ كما أرادَ لها صاحبُها على وفقِ نظرتِهِ في بناءِ الجملةِ وامتدادِها. وعلى هذا وجَبَ أنْ يكونَ (المُسنَدُ) على أوّلِ الكلامِ من اللفظِ وهو المبتدأُ لِيُبنى عليه اللفظُ بعدَهُ وهو(المبنيُّ عليه) لتكوينِ جملةٍ تامةِ الفائدةِ. ومن الغرابةِ أنْ تُسلَبَ من سيبويهِ هذه الحقوقُ في تسمياتِهِ تلك دونَ محاولةٍ لإعادتِها، بل ذهبَ بها هذا الجفاءُ إلى الاندثارِ كما في (المبني عليه). لا يريدُ الباحثُ هنا منعَ الآخرين من القولِ والاجتهادِ؛ لكنْ إنْ كانَ هذا حقًا واجبًا فلِسيبويهِ مثلُ ذلك الحقِ.

لا شكَّ في عظيمِ الفائدةِ المُحصَّلةِ من البحثِ في كتابِ سيبويهِ، التي أضافتْ للباحثِ الشيءَ الكثيرَ من المعرفةِ وكيفيةِ قراءةِ بعضِ الأنماطِ التي يأتي عليها الكلامُ في العربيةِ.

ويمكنُ تلخيصُ ما توصّلَ إليه الباحثُ من نتائجَ بما يأتي:

١- تأكيدُ ما لَحَقَ باستعمالِ مصطلحي (المُسنَدِ والمُسنَدِ إليهِ) من تغييرٍ في اطلاقِهما عندَ سيبويهِ والخليل، فالمُسنَدُ هو المبتدأ، والمُسنَدُ إليهِ هو المبني عليه (الخبر). وقد عكسَ النحويون بعدَ سيبويهِ اطلاقَهما؛ فالمُسنَدُ عندَهم هو للخبرِ، والمُسنَدُ إليهِ للمبتدأ.

٢- اعتمادُ نظريةِ البناءِ بمفهومِها التكويني في عرضِ مساراتِ هذا البحثِ.

٣- يمكنُ للنعتِ أنْ يكونَ وسيلةً لتعريفِ منعوتِهِ إذا لم يكنْ لمدحٍ أو ذمٍّ، كما في : زيدٌ الطويلُ قادمٌ، فأفادَ النعتُ تخصيصَهِ بـ (الطويل) وعدمَ خلطِهِ بـ(زيد

القصير)، وكلاهما معروفٌ لدى المخاطبِ؛ فحدَّ النعتُ العَلَمَ؛ فلم تسعفْهُ عَلَميّتُهُ بمفردِها.

٤- لا تَقتصِرُ تسميةُ (الخبرِ) على الجزءِ المُكمِّلِ للمبتدأ في تكوينِ الجملةِ؛ بل هو تأكيدُ المنحى الوظيفي في اطلاقِ الخبرِ لِيشملَ ما يُحققُ الفائدةَ، ومن ذلك اطلاقُها على الحالِ والمبني على المُسنَدِ. ففي بعضِ الجملِ لا تُريدُ الإخبارَ عن الذاتِ وهو معلومٌ للمُخاطَبِ؛ ولا سيّما إذا كانَ طرفا الإسنادِ معرفتينِ، نحو: محمدٌ المنطلقُ سريعًا، فالخبر –النحوي–(المنطلق) يعرفُهُ المخاطبُ ولا يريدُهُ المُتكلِّمُ؛ بل إبلاغُه أنَّ محمدًا سريعٌ في انطلاقِهِ. فجاز أنْ يُسمّى الحالُ هنا (خبرًا) كما في الفائدةِ الواقعةِ في الخبرِ النحوي وهي غيرُ مطلوبةٍ في المثالِ الواردِ.

٥- هناك نمطٌ ثالثٌ للجملةِ العربيةِ؛ وهو ما تصدّرَ بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، نحو: فيها زيدٌ، فالظرفُ – معنًى – هنا حملَ معنى الفعليةِ ولم يتخلَّ عن ظرفيته، عاملًا بذلك الرفعَ على الفاعليةِ في الاسمِ بعدَهُ. وما يردُ هنا من القولِ بالتقديمِ والتأخيرِ هو خلافُ الأصلِ؛ إلّا ما يراهُ المُتكلّمُ كذلك، وتأويلٌ على عكسِ المعنى الحقيقي لهذا النمطِ الذي لا يكونُ إلّا بِعَدِّ الظرفِ هو الرافعُ للاسمِ وليس الابتداء.

٦- المعمولُ المضافُ إلى (اسمي الفاعل أو المفعول) يكونُ أعلى شأنًا وأكثرَ أهميةً من عاملِهِ، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، فـ(زيدٌ) أكثرُ أهميةً من (ضارب)، وعندَ النّصبِ أو الرّفعِ في المعمولِ يكونُ الوصفُ ههنا أعلى شأنًا وأهميةً من معمولِهِ، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا، فـ(ضاربٌ) أكثرُ أهميةً من (زيدٍ)، وبما يتطلّبُهُ المقامُ.

٧- تقديمُ المعنى على الإعرابِ فالحركاتُ خدمُ للمعنى، وقد كانَ اتجاهُ النحويينِ بعدَ سيبويهِ نحو الإعرابِ عاملَ ابتعادٍ عن حقيقةِ الكلامِ ومقاصدِهِ.

٨- يرى الباحثُ إمكانيةَ اعتمادِ نظريةِ (خلقِ المجالات النحوية) في البحثِ اللغوي، في ضوءِ النتائجِ التي أوصلتْهُ لها هذه النظريةُ عن طريقِ تطبيقِها على الكتابِ، ونجاحِها في تفسيرِ الكثيرِ من الأنماطِ الكلاميةِ.

٩- كلُّ الامتدادِ الحاصِلِ في النّمطِ الاسمي مردُّهُ إلى مشابهةِ أحدِ ركني الإسنادِ للفعلِ، خلا التوابعِ، فهي مستغنيةٌ عن تلك المشابهةِ، ويرى سيبويهِ في النعتِ كما في المضافِ إليه أنَّهُ تمامُ الاسمِ وحدِّهِ، فلا يُعَدُّ عندئذٍ امتدادًا.

١٠- يرى الباحثُ عن طريقِ نتائجِ المبحث الثاني من الفصلِ الأوّلِ ونتائجِ الفصلِ الثالث، منهجَ سيبويهِ في تدوينِ الكتابِ مُعتمِدًا على نظريةِ العامِلِ وما تصلُ به قوتُهُ من الامتدادِ إلى معمولاتِهِ، إذ يبدأُ سيبويهِ بالعامِلِ الأقوى وهو الفعلُ؛ فإنْ تنازعَهُ الاسمُ في العملِ عَمَدَ إلى تفصيلِ القولِ في الاسمِ لِمناسبةِ ذكرِهِ، ومنعًا لِتكرارِ القولِ فيهِ، ثُمَّ تبعَهُ بالعامِلِ الأقلِ قوةً وهو المبتدأ والمبنيّ عليه، واضعًا الأضعفَ من العوامِلِ في القسمِ الأخيرِ من مؤلَفِهِ وهي (الحروف الخمسة، كم، النداء، النفي بـ(لا)، الاستثناء).

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.

٣- أسرار العربية، الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطّار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ط.

٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي، (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٦- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ودار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-بيروت، ط٧، ١٩٩٩م.

٧- أمالي ابن الشّجريّ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٤٥٠هـ- ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطنحاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٨- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٥٣٨-٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، د.ط.

٩- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمّد بن ولّاد التميميّ النحوي(ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن

الأنباريّ ت(٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك وراجعه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.

١١- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّوني٥٧٠هـ- ٦٤٦هـ، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

١٢- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

١٣- البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير ت٦٠٦هـ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ.

١٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشيّ الأشبيلي السّبتي ت ٥٩٩-٦٨٨، تحقيق ودراسة: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

١٥- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

١٦- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، راجعه د. ضاحي عبد الباقي ود. خالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي، الكويت، د.ط، ٢٠٠١م.

١٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن مالك، محلّى بهوامش للعلامة الدماميني، المكتبة الميرية، مكة، ط١، ١٣١٩هـ.

١٨- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ - ٩٨٧م)، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٠م.

١٩- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي ت٧٤٥هـ، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
٢٠- تفسير التحرير والتنوير، العلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، د.ط، ١٩٨٤م.
٢١- التوطئة، أبو علي الشلوبيني ت ٦٤٥هـ، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، د.ط.
٢٢- الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، د. علاء إسماعيل الحمزاوي، كلية الآداب، جامعة المنيا، د.ط.
٢٣- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان- الأردن، ط٢، ٢٠٠٧م.
٢٤- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٤٠هـ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة-بيروت، دار الأمل-الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
٢٥- حاشية الصّبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني، تحقيق: طه عبد الرّؤف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ط.
٢٦- الحجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(٢٨٨-٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
٢٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد النجّار، دار الكتب المصرية، مصر، د.ط.

٢٨- دلائل الإعجاز في علم المعاني، الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٢٩- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان-الأردن، ط١، ١٩٩٤م.

٣٠- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: د. احمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بورسعيد، ط١، ٢٠١٤م.

٣١- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، مطابع قطر الوطنية، الدوحة-قطر، ط١، ٢٠١٠م.

٣٢- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٣٣- ديوان ذي الرُّمَّة شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.

٣٤- ديوان الرّاعي النُّميري، شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٣٥- ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدُو طمّاس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.

٣٦- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، إدارة الثقافة والفنون دولة البحرين والمؤسسة العربية بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٠م.

٣٧- ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٣٨- ديوان العباس بن مرداس السَّلمي، جمعه وحققه: د. يحيى الجَبُّوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
٣٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
٤٠- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
٤١- ديوان القطاميّ، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة - بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
٤٢- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٣- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: وشرح عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، د.ط.
٤٤- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٤٥- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: وشرح كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٩٦٣م.
٤٦- الرد على النحاة، ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي(ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.
٤٧- رسالتان في النحو الحُلل في الكلام على الجمل والتبيان في تعيين عطف البيان، شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن محمد بن علي الأصبحي العُنابي (ت٧٧٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان، السعودية-الرياض، ط١، ١٩٩٦م.

٤٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، العلامة الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ط.
٤٩- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
٥٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل، العراق، د.ط.
٥١- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م.
٥٢- شرح جمل الزّجاجيّ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع فهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط١، ١٩٩٨م.
٥٣- شرح ديوان أميّة بن أبي الصلت، قدّم له وعلّق حواشيه سيف الدين الكاتب و أحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، د.ط.
٥٤- شرح ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، وضعه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية بمصر، د.ط، ١٩٢٩م.
٥٥- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تأليف الخطيب التبريزي أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الشيباني (ت٥٠٢هـ)، كتب حواشيه غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٦- شرح الرضيّ على الكافية، الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن الاستراباذي النحويّ (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٥٧- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شواب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٥٨- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
٥٩- شرح اللمع، ابن برهان العكبري عبد الواحد بن علي الأسدي (ت٤٥٦هـ)، حققه: د. فائز فارس، السلسة التراثية(١١)، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.
٦٠- شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د.ط، ١٩٩٠م.
٦١- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٦٢- عربية القرآن، الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، المنيرة، د.ط.
٦٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، تأليف: د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، د.ط، ١٩٨٤م.
٦٤- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني (ت٩٠٥هـ)،

تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٨م.
٦٥- فتح القدير الجامع بين فنيّ الرواية والدّراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، اعتنى به وراجع أصوله: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٤، ٢٠٠٧م.
٦٦- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، حقّقه وقدّم: له د. احسان عباس ود. عبد المجيد عابدين، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، د.ط، ١٩٧١م.
٦٧- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، الإمام الحافظ صلاح الدين خليل بن كيْكلدي العلائي (٦٩٤-٧٦١هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان-الأردن، ط١، ١٩٩٠م.
٦٨- قضايا ألسنية تطبيقية دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، د. ميشال زكريا، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
٦٩- كتاب الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
٧٠- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.
٧١- الكتاب، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ "سيبويه"، تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي: أ.د. محمّد كاظم البكّاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٥م.
٧٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م.
٧٣- كشف المُشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت٥٩٩هـ)، تحقيق:

د. هادي عطية مطر، مطبعة الارشاد، بغداد، ط١، ١٩٨٤م.
٧٤- الكناش في النحو والتصريف، أبو الفداء (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م.
٧٥- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: نخبة من الأساتذة، دار المعارف، القاهرة، د.ط.
٧٦- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، د.ط، ١٩٩٤م.
٧٧- اللغة ومشكلات المعرفة، نعوم تشومسكي، محاضرات ما ناجوا، ترجمة د.حمزة بن قبلان المزيني، منتديات الوحدة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، ط١، ١٩٩٠م.
٧٨- اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق: د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، د.ط، ١٩٨٨م.
٧٩- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي سلسلة تنشرها وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.
٨٠- مجموع أشعار العرب، وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ط.
٨١- المُحرَّر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٨٢- المحلى "وجوه النصب"، أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١،

١٩٨٧م.
٨٣- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٥م.
٨٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، تأليف: د. مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٩٥٨م.
٨٥- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط١، ١٩٨١م.
٨٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٨٧- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.
٨٨- معجم التعريفات، العلّامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (٨١٧هـ= ١٤١٣م)، تحقيق: ودراسة محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط.
٨٩- المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد: د. عزيزة فوّال بابتي، دار الكتب العلمية، بيوت- لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
٩٠- معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، ١٩٧٩م.
٩١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإمام ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، ط١، ١٩٩١م.
٩٢- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢.

٩٣- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
٩٤- المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، د.ط، ١٩٨٢م.
٩٥- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤م.
٩٦- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د. حامد أحمد نبيل ود. فتحي محمد أحمد جمعة، د،ط، ١٩٨٨م.
٩٧- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.
٩٨- النحو العربي أحكام ومعانٍ، د. فاضل صالح السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.
٩٩- نظرية العمل في النحو العربي دراسة تحليلية ونقدية، صالحة حاج يعقوب، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، ٢٠٠٥م.
١٠٠- نظرية الموضع في كتاب سيبويه، علي بن معيوف بن عبد العزيز المعيوف، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ٢٠١٠م.
١٠١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

الرسائل والدوريات

١- أثر المكان في فهم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة كلية التربية، عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الخامس لكلية التربية جامعة واسط، ١٣-١٤ نيسان ٢٠١٢م.

٢- التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، د. حمدان رضوان أبو عاصي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، العدد٣، ٢٠٠٧م.

٣- التعجب بين كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، دراسة موازنة في منهج التدوين النحوي، د. حسن عبد الغني الأسدي، جامعة كربلاء، كلية التربية، قسم اللغة العربية، مجلة آداب المستنصرية، مكتب الأثير للطباعة والنشر، العدد٥، ٢٠٠٩م.

٤- التكوينات النحوية للمجاز المرسل في القرآن الكريم(رسالة دكتوراه)، د. فلاح حسن كاطع، إشراف د. حسن يحيى الخفاجي، ٢٠٠٥م، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

٥- تكوين الجملة وامتدادها عند سيبويه في ضوء منهجه التفسيري للنحو، د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة ثقافتنا، العدد الخامس٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

٦- دور الرتبة في الظاهرة النحوية(رسالة ماجستير)، عزام محمد ذيب إشريده، المشرف أ.د. حسن موسى الشاعر، نيسان٢٠٠٣م، الجامعة الهاشمية.

٧- شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، رسالة دكتوراه تحقيق: ودراسة الطالب محمد إبراهيم يوسف، إشراف د. أحمد مكي الأنصاري، ١٤١٤-١٤١٥هـ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

٨- العامل النحوي دراسة ابستمولوجية، د. سعاد كريدي كنداوي، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم اللغة العربية، مجلة كلية التربية، العدد٩.

٩- عشرون درهمًا في كتاب سيبويه، للمستشرق الإنجليزي كارتر، ترجمة وتعليق الدكتورين عبد اللطيف الجميلي وحاتم الضامن، مجلة المورد، العراق –بغداد، العدد الأول، المجلد السادس عشر، ربيع الأول ١٩٨٧م.
١٠- قضايا الإسناد في الجملة العربية(رسالة ماجستير)، علي كنعان بشير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
١١- المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه، د. غالب فاضل المطلبي ود. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد٣، مج ٢٧، ١٩٩٩م.
١٢- نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم، د. مختار درقاوي، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ب/قسم الآداب والفلسفة، العدد١٢ –جوان ٢٠١٤م.
١٣- الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، أ.م.د.أحمد علي حنيحن، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار،العدد١، مج٥، آذار ٢٠١٥م.

presented here by the anastrophe is contrary to the original. The factor added to (the two name of subject or object) is more important and more important than its factor, towards: This is a the hitter Zaid, (Zaid) is more important than (the hitter), and when the monument or raise in the factor is described here is more important and important than its effect, Towards: This is a hitter, a (hitter) is more important than (zaid). According to some results, the researcher sees Sibawayh's approach in writing the book, relying on the theory of the factor and the strength of his extension from the extension to his works; as Sibawayh begins with the strongest factor which is the verb; Then followed by the less powerful factor which is the predicate and built upon, putting the weakest of the factors in the last section of the author (five letters, How, appeal, negation with (NO), exception).

Summary

This research is an attempt to read the topics related to the nominal pattern of the Arabic sentence, and how to extend it compared to the verbal pattern of the sentence, by adopting the method adopted by Sibawayh himself in his author; It is the interpretive approach influenced by the interpretation of the Book of God Almighty if we note the name of his book (book). This brings us back to conformity of the terms of the terminology of the book as its owner wanted it according to constructive theory structure. Based on this, the debutant should be the first unit of the speech, which is predicate to build the word after it (which is based on it) to form a sentence of full interest. It is strange that the rights of Sibawayh in these nomenclature were given to them without attempting to return them, but this drought went to extinction as in (built upon).

The research concluded that all the extension in the nominal pattern is due to the similarity of one of the two pillars of action, except the functions. And also not to limit the designation of (debutant for) to the complementary part of the predicate in the composition of the sentence; Rather, it is a confirmation of the career orientation in its generalization to include everything that achieves benefit, It is the generalization of the adverb of manner and based on debutant. The researcher found the possibility of independence of a third type of Arabic sentence, This has been exported with adverb or neighbour and tugged, towards: where Zaid, the adverb - meaning - here carried the meaning of a verb and did not abandon his adverbial, thus increasing the effectiveness in the name after him. What is

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Education – Humanity Sciences

The department of Arabic language

The nominal pattern of the sentence is at Sibawayh

Composition and extension

In light of the theory of grammatical creation

A Thesis submitted by the student

Nafea Arrak Ezgair

To the Council of the Faculty of Education for Humanities at the University of Karbala, which is a requirement to obtain a master's degree in Arabic language and literature / language

Supervision

Prof. Hassan Abdul Ghani AL-Asadi

1440A.H **2019A.B**